

NS
2226

٢٠٠١ / ٢٢
٤
٧

التلقين وأثره في الرواية ومروياتهم

(دراسة تطبيقية في الكتب الستة)

+

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٠٠١/٧/٢٢

المحاضر

أوانجكو بهروم بن فغيران بحر

المشرف

الدكتور شرف القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الحديث

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب ٢٠٠١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١/٨/٢٠٠١م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع



مشرفاً

الدكتور شرف القضاة



عضواً

الدكتور محمد عيد الصاحب



عضواً

الدكتور سلطان العكايلة



عضواً

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

الإهداء

إلى والديّ الكريمين:

من أمرني الله ببرهما وطاعتهما والإحسان إليهما، فقد أحسنا تربيته - وإخواني - وسلكا بي طريق الهدى والرشاد ووجهنا خطواتي إلى طريق الحق والسداد.

إلى زوجتي أم أحمد نجيب:

التي صبرت على تحمل المسؤولية أثناء غيابي للدراسة، وبذلت نفسها من أجلي.

إلى أحمد نجيب، وسيتي نجيبة، وسيتي ناجحة ... قرة عيوننا.

أهدي هذا العمل المتواضع.

أبو أحمد نجيب

شكر وتقدير وعرفان.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ»^١.

أتقدم ابتداءً بعظيم شكري ووافر تقديرِي وامتناني إلى حكومة جلالة الملك سلطان حاج حسن البلقية، بروناي دار السلام على إعطائي الفرصة الثمينة لإكمال دراستي في مستوى الماجستير بالجامعة الأردنية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

كما أتقدم بعظيم شكري وخالص مودتي وعرفاني إلى أستاذي الفاضل: الدكتور شرف القضاة الذي تفضل بقبول الإشراف على رسالتي، فكان خيرَ مُعِينٍ، ومسدّد، وناصح، وموجه؛ وكان أباً حانيّاً، وأستاذاً مرشداً، ومؤدباً رفيقاً؛ فجزاه الله خيراً.

وأنتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الفضلاء، أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور محمد عيد الصاحب، والدكتور سلطان العكايلة، والأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة - حفظهم الله - على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وإبداء الملاحظات العلمية، والتوجيهات النافعة.

وأقدم خالص شكري وامتناني إلى كل من تتلمذتُ على يديه، أو قدم لي النصّح والعون في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، وإلى جميع الإداريين والعاملين في كلية الشريعة - صادق تقديرِي وشكري وعرفاني.

وإلى سعادة السفير السابق لحكومة بروناي دار السلام بالمملكة الأردنية الهاشمية - داتو سَمَان قَهَار - وسعادة السفير الحالي - فِيهِين دَاتُو حاج حسين أحمد - وأعضاء السفارة على تعاونهم المتواصل ومساعدتهم المستمرة أثناء وجودي في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثم أصدق مشاعر الإخاء والمحبة والتقدير والثناء إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة.

فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

^١ أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليه، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٤، د، س، حديث رقم (١٩٥٤)، ٤/٢٩٨-٢٩٩.

المحتويات

المحتوى	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير وعرفان	د
المحتويات	هـ
الملخص بالعربية	ز
المقدمة	ح
- سبب اختيار الموضوع	ط
- مشكلة الدراسة	ط
- أهمية هذه الدراسة	ط
- الدراسات السابقة	ي
- منهجية البحث	ي
الفصل الأول: الدراسة النظرية	١
• المبحث الأول: تعريف التلقين وعلاقته بالعدالة والضبط	١
- المطلب الأول: التلقين لغة واصطلاحاً	١
- المطلب الثاني: علاقة التلقين وقبوله بالعدالة وأثر ذلك في الرواية	٧
- المطلب الثالث: علاقة التلقين وقبوله بالضبط وأثر ذلك في الرواية	١١
• المبحث الثاني: الأسباب الدافعة للتلقين وقبوله	١٣
- المطلب الأول: أسباب التلقين	١٣
- المطلب الثاني: أسباب قبول التلقين	١٩
• المبحث الثالث: صور التلقين وطرق معرفته وحكمه	٢٧
- المطلب الأول: صور التلقين	٢٧
- المطلب الثاني: طرق معرفة قبول التلقين	٢٨
- المطلب الثالث: حكم التلقين وقبوله	٣٢
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	٣٩

٣٩	• المبحث الأول: أسماء المُتَقَنِّين
٤٦	• المبحث الثاني: أسماء المُتَقَنِّين
٧٦	الفصل الثالث: أثر قبول التلقين في الكتب الستة
٧٦	• المبحث الأول: أثر قبول التلقين في الصحيحين
١٣٥	• المبحث الثاني: أثر قبول التلقين في السنن الأربعة
١٦٠	الخاتمة
١٦١	فهرس الآيات القرآنية
١٦٣	فهرس الأحاديث
١٦٦	فهرس الرواة المترجم لهم
١٦٨	فهرس المراجع والمصادر
١٧٩	الملخص باللغة الأجنبية

الملخص

التلقين وأثره في الرواة ومروياتهم (دراسة تطبيقية في الكتب الستة).

إعداد:

أوانجكو بهروم بن فغيران بحر

المشرف:

الدكتور شرف القضاة

هذا البحث يتناول قضية التلقين وقبوله عند الرواة من كتب الحديث وعلومه. وقد اشتمل على العناصر التالية: تعريف التلقين في اللغة والاصطلاح، واختياري تعريف جامع له، ومعرفة علاقة التلقين بالعدالة والضبط، والكشف عن أسباب التلقين وقبوله، ثم بيان صور التلقين، وطرق معرفة قبول التلقين، ثم بيان حكم التلقين وقبوله ومعرفة أقوال العلماء في ذلك.

ثم بعد ذلك الدراسة التطبيقية للتلقين في الكتب الستة مركزاً على الصحيحين لاشتراطهما الصحة ومُجْهِلاً في السنن الأربعة لعدم اشتراطهم الصحة.

آآآآ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد،

فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر، آية ٩] وقال تعالى: ﴿ قُلُوا لَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [سورة التوبة، آية ١٢٢].

وكان من أسباب حفظ هذا الدين، أن هيا الله سبحانه وتعالى له علماء جهابذة، حفظوه للأمة من الضياع والتحريف، فبذلوا أقصى جهدهم وطاقاتهم في حمايته من كل شائبة، فهو الصرح العظيم، والمنارة العالية الذي من الله به على العباد. وكان من خيريتهم، أولئك المحدثون الذين رووا لنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصانوه بشتى الوسائل والسبل العلمية الدقيقة، فوضعوا القواعد النقدية الصارمة التي تكشف لنا عن حقيقة حال الرواة ومروياتهم، فكان من ثمار جهودهم وجهادهم دراسة الرواة دراسة شاملة؛ فبحثوا في تواريخ ولاداتهم ووفياتهم، وتحديد زمان وجودهم، وأماكن إقامتهم، ورحلاتهم، ليتوصلوا من خلال ذلك إلى معرفة ترجمة وافية شاملة عن الرواة. وقد قام هؤلاء العلماء الجهابذة ببحث أحوال الرواة وكل ما يتصل بحياتهم؛ ومن ذلك معرفتهم بالمؤثرات العارضة والطارئة في حياة الرواة، فكشفوا عن مذاهبهم، وعقائدهم، وأعمالهم، ومهنيهم، وأوصافهم الخلقية والخلقية، وما طرأ لبعضهم من اختلاط، أو مرض، أو ضياع كتاب، أو ذهاب بصر، وكل ذلك من أجل معرفة صديق هؤلاء الرواة أو كذبتهم، لأنهم حَمَلَة حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فكان لابد من معرفة كل صغيرة وكبيرة عنهم.

وكان من منهج هؤلاء العلماء ونقاد الحديث، دراسة أحوال الراوي من مولده إلى وفاته، حيث كانوا لا يكتفون بإعطاء حكم عام عليه في مرحلة من حياته، بل كانوا على اتصال دائم ومستمر مع هؤلاء الرواة، ليعرفوا مدى إتيانهم وضبطهم، وهل تغيّر ذلك في أثناء حياتهم، فاهتموا تبعاً لذلك اهتماماً كبيراً في الكشف عن العوارض الطارئة التي تؤثر على المحدث وتبعده عن الجادة.

ومن هذه العوارض قبول الراوي ما يلقى إليه من الحديث حال اختلال ضبطه بسبب التغير أو الغفلة.

سبب اختيار الموضوع:

تولّدت فكرة اختيار موضوع هذه الرسالة، عندما طلب الدكتور الفاضل - محمد عبيد الصاحب - بكتابة بحث عن موضوع التلقين، أثناء دراستنا لمادة الجرح والتعديل ورجال الحديث، فوجدت هذا الموضوع مناسباً لي، فاخترته موضوعاً لرسالتي هذه لأدرسه دراسة علمية مؤصلة، لأعرف مدى تأثيره على الرواة وعلى مروياتهم.

مشكلة الدراسة:

يتناول هذا البحث نوعاً خاصاً من الرواة، الذين قبلوا التلقين، مما أدى إلى أن يندخل في حديثهم ما ليس منه، فيقبلونه ويحدثون به.

ويبين حجم هذه المشكلة في الرواة وسببها وأثرها في الرواية وكيف تُكتشف. وحكم أولئك الرواة الذين عرفوا بقبول التلقين.

وقد واجهتني في هذا البحث مشكلة وهي قلة المادة النظرية، فكان لابد في بعض الأحيان من تكرار لبعض الأمثلة التي تصلح لعدة مواضع، فكان لابد من ذكرها مكررة.

أهمية هذه الدراسة:

يمكن أن ألخص أهمية هذه الدراسة، وأهدافها بالنقاط الآتية:

١- الوقوف بدقة على معنى التلقين، وأسبابه، وصوره، وكيفية الكشف عنه، وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى كالاختلاط.

٢- التعرف على حجم هذه المشكلة في الرواة.

٣- الكشف عن أثر هذه القضية في المرويات.

٤- وضع دراسة مفصلة لكل من وصف بقبول التلقين مع محاولة استخلاص الحكم النهائي فيه.

الدراسة السابقة:

لم أف على دراسة خاصة تبحث بشمول وعمق قضية التلقين وقبوله وأثرهما في الرواة ومروياتهم. ولكننا إذا ما استقرأنا كتب الجرح والتعديل وكتب العلل في الحديث، سنقف على طائفة من الرواة الذين حكم عليهم العلماء بقبولهم التلقين، كما أننا نجد كلاماً نظرياً متفرقاً في كتب مصطلح الحديث حول تعريف التلقين وحكمه.

ولكن نبهني الدكتور الفاضل سلطان العكايلة - حفظه الله -، أثناء المناقشة أنه يوجد بحثان في التلقين؛ أحدهما كتبه الدكتور محمد عبد الكريم عبيد، أستاذ الحديث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، والثاني كتبه الدكتور سلطان نفسه، ولا زال ذلك مخطوطاً.

منهجية البحث:

تنقسم الدراسة إلى قسمين: نظري وتطبيقي.

فأما القسم النظري:

فيقوم على البحث في كتب مصطلح الحديث وعلومه، والمصادر المتصلة بذلك لتعرف على مجمل ما ذكره أهل الاختصاص في هذه المسألة للوقوف على تعريف التلقين، وأسبابه،

وأحكامه، وكيفية الكشف عنه. ولما كانت المادة النظرية قليلة جداً، فإنني لا أستطيع أن أخلص إلى نتائج سليمة متكاملة إلا من خلال الدراسة التطبيقية وهي ميدان القسم الآخر.

القسم التطبيقي:

وسيكون ذلك من خلال الاستقراء التام للرواة الذين وصفوا بقبول التلقين في الكتب الستة، ومن ثم التعرف على مروياتهم وأحوالها. وذلك بإتباع المنهج التالي:

١- استقراء كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمعرفة الرواة الذين وصفوا بقبول التلقين في الكتب الستة.

٢- استقراء كتاب ميزان الاعتدال للذهبي كونه قد اشترط أن يذكر كل من تكلم فيه لأي سبب من الأسباب مع الإفادة من كتاب المغني في الضعفاء له (للذهبي).

٣- استقراء الكتب الخاصة بالمختلطين لعلاقتها بالتلقين، وهذه الكتب هي:

- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال.
- الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي.

٤- استقراء كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر لكونه أعطى حكماً عاماً على الرواة.

٥- جمع هذه المعلومات وإعادة دراستها دراسة مقارنة في ضوء المصادر الأصلية المعتمدة.

٦- دراسة مرويات من وصفوا بقبول التلقين.

٧- بعد جمع المعلومات الأساسية عن الرواة الذين وصفوا بقبول التلقين ومروياتهم، ينبغي أن نتحقق من الآتي في كل راو:

أ- التأكد ممن ثبت في حقه قبول التلقين.

ب- التفريق بين من روى عنه قبل قبوله التلقين وبعده.

ج- الكشف عن مدى أثر هذه العلة في حديثه ومقدار ما لقن فيه - إن أمكن.

٨- معرفة منهج أصحاب الكتب الستة في رواية أحاديث من عُرِفَ بقبول التلقين، وذلك بعد استقراء تلك المرويات.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول : الدراسة النظرية.

المبحث الأول : تعريف التلقين وعلاقته بالعدالة والضبط.

سوف أتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التلقين من حيث اللغة والاصطلاح، وعلاقته بالعدالة والضبط.

المطلب الأول: التلقين لغة واصطلاحاً.

التلقين في اللغة:

قال ابن فارس: لَقَنَ: اللام والقاف والنون كلمة صحيحة تدل على أخذ علم وفهمه، ولَقَّنْتَهُ تَلْقِينًا : فَهَّمْتُهُ^١.

والتلقين كالتفهم^٢، وقد لقنهُ كلاماً تَلْقِينًا، أي فَهَّمَهُ منه ما لم يَقْهَمْ^٣.

وقال ابن منظور : "وقد لقنني فلان كلاماً تَلْقِينًا أي فَهَّمَنِي منه ما لم أَفْهَمْ".

^١ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م، ٤٨٢/٢.

^٢ لسان العرب لابن منظور، بحابة أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ٣، س ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م، ٣١٦/١٢. انظر أيضا القاموس المحيط للفيروز آبادي، بتحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٥، س ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م، صفحة ١٥٨٩، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دراسة وتحقيق علي شكري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط ٥، س ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م، ٥١٣/١٨.

^٣ تاج العروس من جواهر القاموس للإمام الزبيدي، ٥١٣/١٨.

^٤ لسان العرب لابن منظور، ٣١٦/١٢.

ويقال: لَقَّنَهُ الكلام: أَلْقَاهُ إِلَيْهِ لِيُعَيِّدَهُ^١.

ويعدى بالتضعيف إلى ثان فيقال: لَقَّنْتُهُ الشَّيْءَ فَتَلَقَّنَهُ، إِذَا أَخَذَهُ مِنْ فَيْكٍ مُشَافَهَةً. وقال الفارابي: تَلَقَّنَ الكلام أَخْذَهُ وَتَمَكَّنَ مِنْهُ. وقال الأزهرى وابن فارس: لُقِّنَ الشَّيْءُ وَتَلَقَّنَهُ فَهَمَّهُ، وهذا يصدق على الأخذ مشافهة وعلى الأخذ من المصحف^٢.

وقد وردت الكلمة في الحديث ... في حديث الهجرة^٣: «يَبَيِّنُ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ شَابٌ تَقِفٌ لَقِّنٌ» أَي فَهَمٌ حَسَنُ التَّلْقِينِ لَمَا يَسْمَعُهُ^٤.

ومنه حديث الأخدود^٥: «انظُرُوا لِي غُلَامًا فَطِنًا لَقِّنًا»^٦.

وفي حديث علي رضوان الله عليه: «إِنْ هَهُنَا عِلْمًا، وَأَشَارَ إِلَى صَدْرِهِ، لَوْ أَصْبَنْتُ لَهُ حَمَلَةً، بَلَى أَصِيبَ لَقِّنًا غَيْرَ مَأْمُونٍ» أَي فَهَمًا غَيْرَ بَقَّةٍ^٧.

من خلال ما سبق، يتبين لي أن التلقين في اللغة يأتي على معان:

- ١- أخذ العلم وفهمه.
- ٢- التفهيم
- ٣- أخذ العلم أو الكلام لإعادته.
- ٤- الأخذ مشافهة، والأخذ من المصحف.

^١ المعجم الوسيط، قام بإخراج هذه الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، دار الدعوة، مؤسسة ثقافية للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، ط ١، د، س ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، ٨٣٥/٢.

^٢ المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، ط ١، د، س ١٩٨٧ م، صفحة ٢١٣.

^٣ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، رقم كتيه وأبوابه وصنع فهارسه محمد نزار مجيم وهيثم نزار مجيم، دار الأرقم، بيروت لبنان، ط ١، د، س ١٤٠٥، (٣٩٠٥)، صفحة ٨١٦-٨١٧. وأخرجه أيضا في كتاب اللباس، باب: التفتيح، حديث رقم (٥٨٠٧)، صفحة ١٢٥٨.

^٤ لسان العرب لابن منظور، ٣١٦/١٢. انظر أيضا النهاية في غرب الحديث لابن الأثير الجزري، خرج أحاديثه وعلق عليه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، د، س ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ٢٢٨/٤.

^٥ أخرجه الترمذي في جامعهم، كتاب تفسير القرآن، باب: ٧٦، "ومن سورة الروح"، حديث رقم (٣٣٤٠)، ٤٠٧/٥ - ٤٠٩.

^٦ لسان العرب لابن منظور، ٣١٦/١٢ - ٣١٧.

^٧ المصدر السابق، ٣١٧/١٢.

التلقين في الاصطلاح :

أول من وجدته عرف التلقين-حسب علمي- هو الإمام ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) كما سيأتي. وأما الذين قبله، فقد استعملوا المصطلح دون أن يعرفوه كغيره من المصطلحات الكثيرة، التي لا يعرف لها تعريف محصور عندهم، وإنما يفهم معانيها من خلال اللغة، ومن خلال تطبيقاتهم العملية لهذه المصطلحات.

فمن أجل معرفة التلقين عندهم، لموق بعض الأمثلة من كلامهم:

١. قال شعبة (ت ١٦٠هـ): "حدثني سماك أكثر من كذا كذا مرة، يعني حديث عكرمة «إذا بنى أحدكم فليدعم على حائط جاره، وإذا اختلف في الطريق»، وكان الناس ربما لقنوه فقالوا عن ابن عباس، فيقول نعم، وأما أنا فلم أكن ألقنه»^١.
٢. قال حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ): "لقنت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثني ثم رجع عنه وقال: إذا سرك أن تكذب أخاك فلقنه»^٢.
٣. قال يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ): "محمد بن عمرو أحب إلي من ابن حرملة، وكان ابن حرملة يلقن ولو شئت لئ ألقنه أشياء»^٣.
٤. قال الإمام الحميدي (ت ٢١٩هـ): ثنا سفيان قال: ثنا يزيد بن أبي زياد بمكة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

^١ الضعفاء الكبير للعقيلي، حققه ووثقه الدكتور عبد المعطي أمين قنمجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ١٧٩/٢.

^٢ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض بمشاركة الأساذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١٠٥/١. انظر أيضا الكفاية في علم الرواية للحطاب البغدادي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ٢، س ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، صفحة ١٨٠.

^٣ المجرع والتعديل لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط د، س د، ٢٢٣/٥.

^٤ هو سفيان بن عيينة.

افتتح الصلاة رفع يديه^١، قال سفيان: وقدم التَّوْفَةَ، فسمعتَه يحدث به، فزاد فيه: ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيتَه بالكوفة، وقالوا إلي: إنه قد تغير حفظه، أو ساء حفظه^٢.

٥. قال الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) حين حكى عن عبد الرحمن بن أبي الزناد: "ماحدث به بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد، أفسده البغداديون، ورأيتُ عبد الرحمن، يعني ابن مهدي، خطط على أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزناد. وكان يقول في حديثه عسن مشيختهم، ولقنه البغداديون عن فقهاءهم، عدهم، فلان وفلان وفلان"^٣.

٦. ونقل الإمام ابن الصلاح عن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) عندما تكلم عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني حيث قال: "إنه عمي في آخر عمره فكان يُلقَن فيلقَن، فسماع من سمع منه بعد ما عمي لا شيء"^٤.

٧. وأول من ذكر مصطلح التلقين ممن صنف في علوم الحديث - حسب علمي - الإمام الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) تحت عنوان "التلقين"، لكنه لم يُعرِّفه، وأورد فيه شيئاً لا علاقة له بالتلقين بمعناه الاصطلاحي، وإنما أراد بمعناه اللغوي حيث قال:

^١ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، حديث رقم (٧٣٥)، صفحة ١٦٣، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الاحرام والركوع، وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١١، س ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، حديث رقم (٣٩٠)، صفحة ١٦٥، والترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة، حديث رقم (٢٤٣)، ١١/٢، والنسائي في سننه بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، كتاب الافتتاح، باب: رفع اليدين حذو المنكبين، حققه ورقمه ووضع فهرسه مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط ٤، س ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، حديث رقم (٨٧٧)، ٤٥٨/٢-٤٥٩.

^٢ مسند الحميدي للحميدي، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ المحدث المحقق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، حديث رقم (٧٢٤)، ٣١٦/٢. انظر أيضاً الكفاية في علم الرواية للإمام الخطيب البغدادي، صفحة ١٨٠.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٦، س ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٩٩/١٧.

^٤ علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق وشرح نور الدين عترة، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق - سورية، ط د، س ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، صفحة ٣٩٦. انظر أيضاً الكواكب النيرات في معرفة من احتفظ من الرواة النفات لابن الكيال، تحقيق ودراسة عبد القيرم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث. دمشق-بيروت، ط ١، س ١٤٠١هـ-١٩٨١م، صفحة ٢٧٢.

«حدثنا يحيى بن معاذ التستري، ثنا محمد بن منصور الجواز قال: قيل لسفيان بن عيينة: هذه الأحاديث كيف سمعتها من أبي الزناد؟ قال: كنت أسأله حديثاً حديثاً، فيقول: أخبرني الأعرج.

حدثنا عبد الله بن علي، ثنا أبو موسى، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخلف أبي بكر وعمر، وخلف عثمان، فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم»^١. قال شعبة: قلت لقتادة: أسمعت من أنس؟ قال: نعم، نحن سألناه عنه^٢.

٨. وقد تعرض الإمام الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) لقضية التلقين وجعل فيه عنواناً هو «باب رد حديث من عرف بقبول التلقين» وذكر فيه أموراً تتعلق بالتلقين دون أن يُعرّفه^٣. ومثله أيضاً الإمام ابن الصلاح (٦٤٣هـ)^٤، والإمام النووي (٦٧٦هـ)^٥، والإمام السخاوي (٩٠٢هـ)^٦.

٩. ويقول الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) في ترجمة عثمان بن الهيثم تعليقاً على قول أبي حاتم: «صدوق، غير أنه كان بأخرة يلقن»: يعني أنه كان يُحدثهم بالحديث، فيتوقف فيه، ويتعطل، فيردون عليه، فيقول. ومثل هذا غرض عن رتبة الحفاظ لجواز أن فيما ردّ عليه زيادة أو تغييراً يسيراً، والله أعلم^٧.

فمن خلال الأمثلة السابقة، يتبين أن التلقين هو: (إلقاء حديث للراوي ليس من حديثه فيقبله ولا يميزه). وهذا يكون عند غفلة هذا الراوي وعدم ضبطه. والأمثلة السابقة تبين ذلك.

^١ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٥، س ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، حديث رقم (١٢٠١٤)، صفحة ٨٤٨.

^٢ المحدث الفاضل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط ٣، س ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، صفحة ٢٧٢.

^٣ انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨٠-١٨٢.

^٤ علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١١٩.

^٥ التقريب في علوم الحديث المسمى التقريب والتبشير في معرفة سنن البشير النذير للنووي، خدمة وتعليق الدكتور مصطفى دهب البغدادي، دار العلوم الإنسانية، دمشق-حلب، ط ١، س ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ٢٤.

^٦ فتح المنيت شرح ألفية الحديث للسخاوي، شرح الفاضل وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٥، س ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ٣٨٥/١.

^٧ سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق عبد الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ٣/٩.

وأما تعريف التلقين في الاصطلاح، فوجدت أول من عرفه هو الإمام ابن حزم - والله أعلم - فقال:

١. "...التلقين هو أن يقول القائل: حدثك فلان بكذا، ويُسمي له من شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول نعم".^١

٢. ويقول الحافظ العراقي في شرح ألفيته:

"... وهو أن يُلَقَّن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه".^٢

يلاحظ على هذا التعريف، أنه عرف الشيء بالشيء نفسه بقوله: التلقين: وهو أن يُلَقَّن.... فهذا تعريف غير دقيق - إن صح التعبير - وهذا مثل قولهم: عرف الماء بعد الجهد بالماء. وقد عرف الإمام عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير بن علي^٣، والإمام السيوطي التلقين بهذا التعريف نفسه فقالا: هو أن يُلَقَّن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

٣. وقد تنبه الإمام الصنعاني لهذا الخطأ فقال:

هو: "إلقاء كلام إلى الغير (في الحديث) أي إسنادا أو متنا، وبإدراك إلى التحديث بذلك ولو مرة".^٤

ومن العلماء المعاصرين الذين عرفوا التلقين في كتبهم، الدكتور نور الدين عتر حيث قال:

٤. "...ومعنى التلقين أن يُعَرَّض عليه الحديث الذي ليس من مرويَّاته، ويقال له: إنسه من روايتك، فيقبله ولا يميزه".^٥

^١ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٥، ص ١٣٧/١.

^٢ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، شرح ألفاظه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ص ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ١٧٦.

^٣ وهو صاحب كتاب تنقيح الأنظار في تنفيذ أحاديث الأبرار المتروك سنة (٨٤٠هـ).

^٤ توضيح الأفكار لمعان تنقيح الأنظار للصنعاني، علق عليه ووضع حواشيه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ص ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ١٥٥/٢.

^٥ منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق سورية، إعادة الطبع الثالثة، ص ٨٦.

والتعريف المختار عندي - والله أعلم، بعد المناقشة مع فضيلة الدكتور شرف القضاة - هو: (أن يُنْخَلَّ على الراوي الحديث الذي ليس من مرويَّاته، فيقبله ويحدث به).

وسبب اختيار هذا التعريف هو، أنه جامع-والله أعلم- بمعنى أن الإدخال على الراوي قد يكون مشافهة أو كتابة، بأن يُنْخَلَّ عليه في أصوله ما ليس من حديثه.

من خلال ما سبق، يتبين لي أن عملية التلقين تقتضي أمرين:

١. التلقين: وهو العمل الذي يقوم به الشخص الملقن لغيره.

٢. قبول التلقين: وهو العمل الذي يتعلق بالراوي الملقن.

ولا يفوتني أن أذكر هنا العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للتلقين، وهي أن المعنى اللغوي يدل على العموم، لذلك قال أهل اللغة: إن التلقين هو تفهيم ما لم يفهم من خلال إلقائه عليه ليُعيَّده. فمن الملاحظ على المعنى اللغوي، أنه فيه زيادة علم للطرف الآخر، وإلقاء هذا العلم عليه ليعيده ويستقر في نفسه. وهو أكثر ما يستخدم في كتب اللغة على المدح. أما المعنى الاصطلاحي، فهو مشتق من المعنى اللغوي وأخذ جانباً من جوانبه وهو المعنى المذموم بالجملة، بأن يُلْقَى إلى المحدث حديثاً لا يعرفه فيقبله ويحدث به، اعتقاداً أنه من حديثه. وبذلك يلتقي المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

المطلب الثاني : علاقة التلقين وقبوله بالعدالة وأثر ذلك في الرواية.

في هذا المطلب، سوف أتطرق إلى مسألة تأثير التلقين وقبوله، وهما يؤثران على الراوي، فيقدحان في ضبطه وعدالته، وينزلانه عن رتبة المحدثين الضابطين الواعين لما يروونه. ومن المعلوم عند أئمة الحديث، أن من شروط قبول رواية الراوي أن يكون عدلاً ضابطاً غير مغفل. وفي ذلك قال الإمام ابن الصلاح:

"أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه . وتفصيله أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة،

متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، والله أعلم^١.

ويتضح من كلام الإمام ابن الصلاح هذا، أن العدالة والضبط شرطان رئيسيان في قبول الرواية، ولا بد من وجودهما وأن يتصف بهما المحدث حتى تكون روايته محتجاً بها ومقبولة عند جماهير أئمة الحديث والفقه.

وسوف أتطرق إلى علاقة التلقين وقبوله بالعدالة وأثر ذلك في الرواية.

١. علاقة التلقين بالعدالة.

من خلال الرجوع إلى الأمثلة الواردة في عملية التلقين، نلاحظ أن التلقين ينقسم إلى قسمين باعتبار قصد فاعله وغايته:-

القسم الأول: من كانت أهدافهم نبيلة، ومقاصدهم جليلة، ونياتهم عظيمة، وهؤلاء هم أئمة الحديث وفرسانه الذين كانوا يحرصون على علم الحديث، وتفقّد الرواة ومروياتهم ليطالعوا على مدى ضبط الراوي وحفظه لروايته؛ حتى يقبلوا حديثه أو يتركوه، من خلال اختبارهم لهذا الراوي. ومن أمثال هؤلاء العلماء، الإمام شعبة بن الحجاج، والإمام يحيى بن معين، وغيرهما. فمثل هؤلاء، لا يؤثر تلقينهم على عدالتهم ولا يقدح بها، بل على العكس، فإنه بهذا العمل؛ يرفع قدرهم، لأنهم كانوا حريصين على حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

ومثال ذلك، ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني بأن شعبة كان ممن يفعل الامتحان كثيراً لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط^٢.

وكذلك ما فعله الإمام يحيى بن معين مع أبي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن بحضرة أحمد بن حنبل^٣.

^١ علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١٠٤.

^٢ التكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، دار الرابة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٤، ص ١٤١٧، ٨٦٦/٢.

^٣ انظر إلى صفحة (١٣-١٤) من هذه الرسالة.

القسم الثاني: وهم من كانت أهدافهم سيئة، ومتاعدهم رديئة، ونياتهم خبيثة، وهؤلاء هم الذين كانوا يستغلون غفلة الراوي وسوء ضبطه؛ فيُدخلون عليه ما ليس من حديثه، فيقبله ويحدث به. وكان الدافع لهؤلاء أسباباً كما سيأتي يجمعها الفسق وقلة الدين. فهؤلاء الذين يؤثر تلقينهم للرواة على عدالتهم، فيقدح بها وينزل من رتبهم وقدرهم، وقد استحقوا الترك بفعلهم هذا، لأنهم لم يكونوا يحرصون على حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هؤلاء: خالد بن نجيح، وحبيب بن أبي حبيب وغيرهما.

٢. علاقة قبول التلقين بالعدالة.

بين العلماء أن من أسباب القدح في العدالة: الفسق ورقة الدين، وهذا أمر واضح. وقد عرف الإمام الخطيب البغدادي العدل؛ بأنه من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقي ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطه، وتحري الحق الواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله، فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه...^١

أقول إن ههنا صورتين تتصلان بقبول التلقين، وجود واحدة منها تقدح بعدالة الراوي:

١- أن يعلم المثلث أن الحديث ليس من مروياته ومع ذلك يرويه على أنه من مروياته استرواحاً لمن لقنه ذلك فحكمه حكم الكذب. وهذا مما ينبئ عن خفة في دينه ورقة في تقواه.

ومثال ذلك: ما رواه الإمام الخطيب البغدادي بإسناده إلى الأعمش قال:

كان بالكوفة شيخ يقول: سمعت علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد يرد إلى واحدة، والناس عنقاً واحداً في ذلك، يأتونه ويسمعون منه قال: فأتيت، ففرعت عليه الباب، فخرج إليّ شيخ فقلت له: كيف سمعت من علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد؟ قال: سمعت علي بن أبي طالب فإنه يرد إلى

^١ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٠٣.

^٢ الجماعة من الناس - انظر إلى القاموس المحيط للفيروزآبادي، صفحة ١١٧٨.

واحدة، قال: فقلت له: إني سمعت هذا من علي؟ فأخرج إلي كتابه إذا فيه، بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما سمعت من علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه (ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره)، قال: قلت: ويحك هذا غير الذي تقول؟ قال: الصحيح هو هذا، لكن هؤلاء أرادوني على ذلك^١.

قلت: ففي هذا المثال يتبين للناظر، أن هذا الشيخ يعلم من البداية أنه يحدث خطأ عن علي ابن أبي طالب، ومثل هذه الحالة تؤثر على عدالة الراوي وترميه بالفسق.

ب- أن لا يعلم المتلقن، وأعلم من قيل أهل النقد الثقات المعتمدين، وقامت الحجة عليه في ذلك، وبصر مع هذا على الاستمرار في رواية ما لقنه على أنه من مروياته، فذلك من دواعي القبح في عدالته، لأن الإصرار على الخطأ بعد البيان دال على رقة الدين.

ومثال ذلك: ما ذكره الإمام الخطيب البغدادي بإسناده إلى ابن أبي حاتم حيث قال: "دخلت الكوفة، فحضرني أصحاب الحديث وقد تعلقوا بورق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدت علينا شيخنا وابن شيخنا، قال: فبعثت إلى سفيان بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورأقه يرجع عنها، فلم يرجع عنها، فتركته"^٢.

ومثال آخر، ما قاله الحاكم أبو عبد الله: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: "سمعت محمد بن إسحاق - يعني ابن خزيمة - وقيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس: «إذا حضر العشاء»^٣.

^١ الكتابة في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨١.

^٢ المصدر السابق، صفحة ١٨٢.

^٣ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، حديث رقم (٦٧٢)، صفحة ١٥١، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب: كراهة الصلاة بخضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الحدث ونحوه، حديث رقم (٥٥٧)، صفحة ٢٢٥، والترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب: ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فأبذوا بالعشاء، حديث رقم (٣٥٣)، ١٨٤/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا حضرت الصلاة ووضع العشاء، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، حديث رقم (٩٣٣)، ٣٠١/١.

فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس. وأما سفيان بن وكيع، فإن وراقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركت الرواية عنه^١.

قلت: والسبب في جعل هذا الراوي في جملة المتروكين، إما أن يكون تكبره عن الحق، وعناده في قبوله الحق، أو عدم مبالاته في معرفة الحق من الخطأ. فكل ذلك دليل على قلة دينه، لذلك استحق أن يكون من جملة المتروكين. وفي ذلك يقول الإمام ابن حبان:

"من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به أنفا من الرجوع عما خرج منه، وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله. فإن سلم في أول وهلة وهو لا يعلم بما يحدث به، ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه، وإن كان شيئاً يسيراً فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له"^٢.

المطلب الثالث: علاقة التلقين وقبوله بالضبط وأثر ذلك في الرواية.

١. علاقة التلقين بالضبط.

الأصل في هذا الباب أن التلقين بالنسبة للملقن لا يؤثر على ضبطه، وإنما يؤثر على عدالته كما قد تقدم سابقاً، إذ الملقن يعتمد أن يجعل الحديث من ضمن مرويات الراوي، مع أنه ليس من حديثه. فهذا ليس له علاقة في ضبط الملقن، بل له علاقة في عدالته.

٢. علاقة قبول التلقين بالضبط.

ذكر العلماء عدداً من خوارم الضبط، منها من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، ومن عرف بكثرة السهو في روايته، إذا لم يحدث من أصل صحيح. وكذا من يحدث من أصوله، ثم ذهب عنه واستمر بالتحديث، ومن عرف بكثرة المخالفات والتفرد الذي لا يحتمل

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٣٨٩/١. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق علي محمد البحلوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٥، ص ١١٤/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة، الهند، دار صادر، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٦٨م، ٥٤/١-٥٥.

^٢ كتاب المجروحين من محدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زاهد، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٥، ص ١٤١٢-١٤٩٣م، ٧٨/١.

من مثله. وعلى هذا، إذا دُقِّقَ في مفهوم قبول التلقين، سيظهر أنه مظهر من مظاهر اختلال الضبط، إذ هو عرض الحديث على الراوي مما ليس من مروياته، فيقبله، أو يعرض عليه بعض الألفاظ في الإسناد أو المتن التي هي خلاف ما يعرف فيقبله. فهذا مما ينبئ أنه غير ضابط لمروياته، إذ بذلك يكون مغفلاً غير متيقظ .

وإذا رُجِعَ إلى مفهوم الضبط عند علماء المصطلح ، فإنهم يقولون فيه:
 "...متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اُشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني ..."^١.

فقولهم - متيقظاً غير مغفل - من معانيها عندهم أن لا يقبل التلقين .

ومثال ذلك، ما ذكره الإمام ابن حبان بإسناده، عن نعيم بن حماد قال :
 سمعت يحيى بن حسان يقول: جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فقامت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت: أي شيء ذا الكتاب حدثت به ليس هاهنا في الكتاب حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط؟ قال: ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به^٢.

ولمزيد من التوضيح، أذكر هنا مثلاً آخر، عن يحيى بن سعيد القطان قال:

كتبنا عن شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، وأبو شيخ يكتب عنه؛ فجعل حفص يضع له الحديث فيقول: حدثك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا وكذا، فيقول حدثني عائشة. ويقول له: وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة مثله، فيقول: حدثني القاسم بن محمد عن عائشة بمثله. ويقول: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ، مد حفص يده إلى ألواح أبي شيخ فمحا ما فيها فقال: تحسدوني به؟ فقال حفص: لا، ولكن هذا يكذب^٣.

^١ علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١٠٤.

^٢ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٦٩/١.

^٣ لسان الميزان لابن حجر، حقق نصوه وعلق عليه على نسختين خطيتين مكتب التحقيق بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١٠٤/٧ - ١٠٥.

فهذه الأمثلة تبين للقارئ مدى غفلة هؤلاء الرواة الذين لا يميزون حديثهم من حديث غيرهم. ولمثل هذا، وضع أئمة الحديث وعلماءه قواعد دقيقة في قبول أحاديث هؤلاء الرواة وأمثالهم كما سيأتي.

المبحث الثاني : الأسباب الدافعة للتلقين وقبوله .

يمكن أن أقسم الأسباب الدافعة للتلقين - حسب استقراي وتتبعي للكتب التي تعرضت لموضوع التلقين - إلى قسمين :

١- أسباب التلقين .

٢- أسباب قبول التلقين.

المطلب الأول : أسباب التلقين.

أتطرق في هذا المطلب إلى أسباب التلقين والهدف من تلقين الملحق للرواة. فقد جمعت خمسة أسباب استخلصتها من الأمثلة الواردة في كتب الحديث. ولا يفوتني أن أنبه إلى أنه قد يوجد بينها تداخل بسيط، لكنها بالجملة؛ يمكن أن يكون لكل سبب منها، باب مستقل؛ تدرج تحته أمثلة كثيرة - والله أعلم -.

وهذه الأسباب هي:-

١- الامتحان والاختبار .

يعد التلقين من الأساليب التي اتخذها المحدثون لاختبار مدى قوة حفظ الرواة ومدى ضبطهم وحذقهم لا لقصد تعجيزهم. وقد فعل كثير من نقاد الحديث التلقين امتحاناً واختباراً، فكانوا يقبلون الأسانيد والمتون وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ويزيدون وينقصون أو يضعون أحاديث، فإذا انتهوا إلى ذلك وعرفوا الصواب، دل ذلك على

أنهم من الرواة الحافظين الضابطين، وإن لم يتبين لهم ذلك واستمروا على قبول الأحاديث المقلوبة، دل ذلك على غفلتهم، وقلة حفظهم وضبطهم لمروياتهم.

• وممن فعل ذلك يحيى بن معين مع أبي نُعَيْم الفضل بن دكين بحضرة أحمد بن حنبل. ذكر الحافظ المزي من طريق أحمد بن منصور الرمادي قال: خرجتُ مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق خادماً لهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نُعَيْم. فقال له أحمد: لا نريد الرجل ثقة. فقال يحيى: لا بد لي. فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نُعَيْم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نُعَيْم فذَقُوا الباب، فخرج فجلس على دُكَّان طين، حذاء بابهِ، وأخذ أحمد بن حنبل، فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى فأجلسه عن يساره، ثم جلستُ أسفل الدُكَّان ثم أخرج يحيى الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نُعَيْم (يسمع)، ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو نُعَيْم: ليس من حديثي أضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نُعَيْم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نُعَيْم: ليس من حديثي، فأضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث، فتغير أبو نُعَيْم وانقلبت عيناه ثم أقبل على يحيى بن معين، فقال له: أما هذا - ونرا ع أحمد بيده - فأورع من أن يعمل هذا، وأما هذا - يُريدني - فأقل من يفعل مثل هذا ولكن هذا من فعلك يا فاعل. ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدُكَّان، وقام فدخل داره. فقال أحمد ليحيى: ألم أمتعك من الرجل وأقل لك إنه نَبَت؟ قال: والله لَرَفَسْتُهُ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سَفَرَتِي^١.

• ومن ذلك ما فعله أصحاب الحديث مع البخاري، قال الإمام أحمد بن عدي: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدَها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلْقُوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين. فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث. فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه

^١ هي كلمة معربة، جمعها دكاكين، معناها الخنازير. انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي، صفحة ١٥٤٤.

^٢ تذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٣/٢١١-٢١١. انظر أيضا النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٨٦٧-٨٦٦/٢، وفتح المغيب شرح ألفية الحديث للسعادي، ٣٠١/١.

واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول لا أعرفه. فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم. ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه. ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه.

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناده إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدھا. وأسانيدھا إلى متونها. فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل^١.

• قال الحافظ ابن حجر: وممن كان معروفاً بمعرفة ذلك يحيى بن معين. قال العجلي: "ما خلق الله أحداً كان أعرف بالحديث من يحيى، كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وقلبت، فيقول: هذا كذا وهذا كذا كما قال"^٢.

• ومثال ذلك أيضاً: ما حدث للعقيلي، وكان لا يخرج أصله لمن يجيئه من أصحاب الحديث بل يقول له: اقرأ في كتابك فأنكر أهل الحديث عليه ذلك، وقالوا: إما أن يكون من أحفظ الناس، أو من أكذبهم، ثم عمدوا إلى كتابة أحاديث من روايته، بعد أن بدلوا من ألفاظها وزادوا فيها ألفاظاً، وتركوا بعضاً منها صحيحاً، وأتوا والتمسوا منه سماعها. فلما دخلوا عليه قال: اقرعوا، فلما وصل القارئ إلى الزيادة والنقصان، فطن وأخذ الكتاب، فألحق فيه للنقص بخطه، وضرب على الزيادة وصححها كما كانت، ثم قرأ عليهم، فانصرفوا وقد طابت أنفسهم، وعلموا أنه من أحفظ الناس^٣.

^١ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ٢/٢٠-٢١. انظر أيضاً علوم الحديث لابن الصلاح صفحة ١٠١، والنكت على كتاب ابن

الصلاح لابن حجر، ٢/٨٦٧-٨٦٩.

^٢ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٢/٨٧٠.

^٣ فتح المغيب شرح هفعية الحديث للسخاوي، ١/٣٠٠.

* ومن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان شعبة، كان يفعله كثيراً لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط^١.

يتبين للقارئ أن امتحان الراوي واختباره يدل على مدى جودة حفظه ودقة ضبطه وثبته في روايته، وعلى ذلك تنتزل الأمثلة السابقة. فبعض الرواة نجحوا في الامتحان وعرفوا حديثهم من حديث غيرهم، فأدى ذلك إلى ارتفاع قدرهم وكمال منزلتهم عند نقاد الحديث. وبعضهم أدى اختبارهم وامتحانهم إلى انكشاف حالهم في الغفلة وعدم اليقظة في رواية الحديث، فأدى ذلك إلى القرح في حفظهم، ونزول رتبهم عن رتبة الضابطين النقات. وإليكم بعض الأمثلة التي تدل على ذلك:

ما حدث مع حفص بن غياث عندما امتحن موسى بن دينار، فجعل حفص يضع له أحاديث قد علم أن موسى لم يسمعها، فأجابه موسى بالإثبات^٢.

ما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي، قال:
قلت لأبي زرعة: قرّة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بأخرة، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم، فقلت: لم تبسم؟ قال: أتيت ذات يوم وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت، وقالت: يا أبت، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم، حتى يجيء أخي، تعني علي بن قرّة، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذلك، فقالت: لست أدعك تخرج إليهم فإني لا آمنهم عليك. فما زال قرّة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرّة، حتى غلبت عليه، ولم تدعه^٣.

٢- الانتصار للمذهب.

وأعني بذلك: ترويج حديث باطل أو ترويج فكرة باطلة من قبل الملقن انتصاراً لمذهبه سواء

^١ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٨٦٦/٢.

^٢ ذكرت القصة كاملة في صفحة (١٢) من هذه الرسالة.

^٣ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، دار الرازي، عمان الأردن، ط ٢، ص

١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ١٠٣/١-١٠٤.

كان فقيها أم عقائديا.

وهذا هو السبب الثاني من أسباب التلقين، والدافع إليه إما أن يكون تعصبا فقهيا، أو تعصبا عقائديا مذهبيا، أو غير ذلك من الأهداف التي أساسها هو التقليد الأعمى والتعصب المذموم المبنيان على الجهل وقلة الدين. وأذكر هنا مثالين للتوضيح على ذلك:-

ما حدث مع عبد الرزاق بعدما اختلط فصار يتلقن حيث أدخلوا عليه أحاديث في الفضائل. وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب:

"وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقَّنها بعد ما عمي. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم...".^١

ومن هذه الأحاديث، ما ذكره الإمام الذهبي قال:

"أبو الصلت الهروي- وهو الآفة، أنبأنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قالت فاطمة عليها السلام: يا رسول الله، زوجتني عائلا لا مال له. قال: أما ترضين أن الله اطلع إلى أهل الأرض فاختر منها رجلين، فجعل أحدهما أباك والآخر بعلك".^٢

٣- التوصل إلى الأغراض الدنيوية.

ومثال ذلك: ما ذكره الإمام الخطيب البغدادي بإسناده؛ أن الأعمش ذهب إلى شيخ بالكوفة، سألته عن طلاق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد يرد إلى واحدة؛ وأن ذلك هو قول علي بن أبي طالب. فلما طلب منه الأعمش إخراج الكتاب، فإذا فيه أنها بانء منه، فقال الأعمش: ويحك هذا غير الذي تقول؟ وقال الرجل: الصحيح هو هذا، لكن هؤلاء أرادوني على ذلك.^٣

أ أ أ أ أ

^١ انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ٧٥٣/٢.

^٢ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٦١٣/٢.

^٣ ذكرت القصة كاملة في صفحة (٩) من هذه الرسالة.

٤- المكاثرة في رواية الحديث.

ومثال ذلك، ما ذكره الإمام ابن أبي حاتم حين سأل محمد بن عوف الحمصي عن عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي الحمصي فقال: كان شيخا ضريرا، لا يحفظ، وكنا نكتب من نسخة الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم، فنحمله إليه ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن، فيحدثنا، وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة الحديث. وكان إذا حدث عنه محمد بن عوف قال وجدت في كتاب ابن سالم ثنا به أبو نقي^١.

٥- قلة الديانة.

والدافع لهذا السبب؛ ليس التعصب المذموم، والتقليد الأعمى المذكور سابقا، وإنما الباعث على ذلك هو قلة الديانة، وعدم الخوف من الله تعالى، وعدم تعظيم حديث النبي صلى الله عليه وسلم. والملقن بفعله، لا يريد ترويح فكرة معينة، أو نشر مذهب معين، وإنما قاده قلة دينه إلى الاستهانة بما فعل، فوقع في الفسق وقلة التقوى.

وصورة ذلك: أن يُحدّث الراوي بما لم يسمعه، أو أن يُدْخِل على الشيخ، وهو يعلم أن ما يُدْخِلُه عليه باطل. فالسبب في ذلك ضعف الإيمان. وقد يدخل هذا في باب الطعن في الحديث، وليس هذا ببعيد، لأن من يتعمد ذلك، يريد إفساد الأحاديث والرواة.

ومثال ذلك: ما فعله خالد بن نجيج^٢ على عبد الله بن صالح، كاتب الليث؛ قال الإمام ابن أبي حاتم: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه، نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيج، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيج يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلا صالحا^٣.

^١ الخرج والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٦. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٤٠٧/١٦.

^٢ قال ابن أبي حاتم: كذاب، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح. وهذه الأحاديث التي أنكرت عن أبي

صالح يتوهم أنه من فعله - الخرج والتعديل، ٣/٣٥٥.

^٣ الخرج والتعديل لابن أبي حاتم، ٨٦/٥-٨٧.

المطلب الثاني : أسباب قبول التلقين.

أذكر في هذا المطلب أربعة أسباب تدفع الملقن إلى قبول التلقين. وهذه الأسباب توصلت إليها، من خلال كلام نقاد الحديث، ومن خلال النظر والتدبر في الأمثلة الواردة في موضوع التلقين.

وهذه الأسباب هي:

١- الغفلة وعدم التيقظ .

لا شك أن الغفلة لها دور في دفع الملقن أن يقبل التلقين. فالغفلة في الاصطلاح هي: (عدم الفطنة لتمييز الصواب من الخطأ)^١. فبالغفلة، وعدم التيقظ وسوء الضبط، يقع الخلط والخلل في الرواية، ويظهر في الحديث الوضع، والكذب، والقلب، والخطأ. وفي ذلك يقول الإمام ابن الجوزي، حين تكلم في الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع، والكذب والمقلوب:

"...والقسم الرابع: قوم غلبت عليهم السلامة والغفلة، ثم انقسم هؤلاء فمنهم من كان يُلَقَّن فيتلقن، ويقال له: قل فيقول...^٢.

ولأجل ذلك، ترك العلماء الرواية عمن وقع في الغفلة، وإن كان ثقة في نفسه، فكيف إن كان غير ثقة، لأنه لا يدري ما يخرج من رأسه. وفي ذلك يقول الإمام ابن حبان في معرض كلامه عن أنواع جرح الضعفاء، في النوع الثالث عشر:

"منهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه، فاستحق الترك من أجله وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته، لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر عن أمارات الجرح استحق الترك...^٣.

وكذلك قول الإمام الحميدي؛ عندما سئل عن الغفلة التي يرد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث

^١ انظر معجم علوم الحديث النبوي لعبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، دار الأندلس الخضراء ودار ابن حزم، المملكة العربية السعودية، ط ١١، ص ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، صفحة ١٦٠.

^٢ الموضوعات لابن الجوزي، خرج آهاته وأحاديثه توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ص ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ١٤/١.

^٣ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٦/١-٧٧.

بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف تصحيفا فاحشا، فيقلب المعنى لا يعقل ذلك فكيف عنه^١.

فقبول التلقين على الغفلة التي تحمل الراوي على عدم تمييز حديثه من حديث غيره. فإذا أدخل عليه حديث، قبله وحدث به، وقبوله التلقين دليل على غفلته، وسوء حفظه، وعدم ضبطه.

ومثال ذلك ما قاله الإمام الخطيب البغدادي بإسناده عن أبي داود سليمان بن الأشعث يقول: "عطاء بن عجلان بصري يقال له عطاء العطار ليس بشيء، قال أبو معاوية: ووضعوا له حديثا من حديثي، وقالوا له: قل! حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم فقلت: يا عدو الله، أنا محمد بن خازم، ما حدثك بشيء"^٢.

وقد أدت غفلة الراوي إلى أن يلحق المستحيل فيتلقنه. مثال ذلك ما قاله الإمام ابن الجوزي بإسناده إلى الشافعي قال:

قيل لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت خلف المقام ركعتين؟ قال: نعم^٣.

ومن صور الغفلة: - من ابتلي وامتنح بآبن سوء، أو وراق سوء، أو جار بينهما عداوة، وكانوا يضعون له الحديث، فيحدث به ولا يميزه.

مثال ذلك، ما قاله الإمام ابن حبان:

"وجماعة من أهل المدينة امتحنوا بحبيب بن أبي حبيب الوراق، كان يدخل عليهم الحديث، ممن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء. وكذلك كان عبد الله بن ربيعة القدامى بالمصيصة، كان له ابن سوء يدخل عليه الحديث، عن مالك وإبراهيم بن سعد وذويهما. وكان

^١ الخرج والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٣/٢-٣٤. انظر أيضا الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٧٩.

^٢ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨٠.

^٣ الموضوعات لابن الجوزي، ٦٠/١.

منهم سفيان بن وكيع الجراح، كان له وراق يقال له، قرطمة (قرطبة)، يدخل عليه الحديث في جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم^١.

وقال أيضا:

"سمعت ابن خزيمة، يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، وكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره"^٢.

٢- التساهل في الرواية.

والفرق بين الغفلة والتساهل في نظري - والله أعلم - أن الغفلة صفة نقص في العقل مما تجعل الراوي يحدث بحديث غيره، ظاناً على أنه من حديثه، أو غير ذلك مما ينشأ عن خلل في عقله. لكن التساهل لا يضر بالعقل، وإنما هو عدم حرص الراوي على ضبط رواية الحديث كما سمعه.

لذلك نجد العلماء قد فرقوا بين الحافظ المتقن وبين المتساهل، وفي ذلك يقول الإمام مسلم - رحمه الله -:

"... وبعد فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم بتوهمه أو تلقين تلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره. ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدھا، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخربصھا من بعد فيحيلھا بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليھ عنھم"^٣.

قال الإمام ابن الصلاح:

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٧/١.

^٢ المصدر السابق، ٤٠/٢.

^٣ كتاب التمييز للإمام مسلم، ومعه كتاب منهج النقد عند المحدثين؛ نشأته وتاريخه محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية، ط ٣، س ١٤١٠هـ - ١٩٩٠، صفحة ١٧٠. انظر أيضا شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ٢٦/١.

... لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح. ومن هذا القبيل، من عرف بقبول التلقين في الحديث ...^{١٠}.

قلت: إن التساهل في الرواية ليس عين الخطأ ولكن يترتب عليه الخطأ، ومنه قبول الراوي للتلقين.

وقد مثل الإمام الخطيب البغدادي على من عرف بالتساهل في رواية الحديث بقوله بإسناده: عن محمد بن المنذر الهروي قال: سمعت أحمد بن واضح المصري يقول: كان محمد بن خالد الاسكندراني رجلاً ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهب كتبه. فقدم علينا رجل يقال له: أبو موسى في حياة ابن بكير، فذهب إليه يعني إلى محمد بن خالد بنسخة ضمام بن إسماعيل، ونسخة يعقوب بن عبد الرحمن فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، فقال: قد ذهب كتبي ولا أحدث بهما. فما زال به هذا الرجل حتى خدعه وقال له النسخة واحدة فحدث بهما - فكل من سمع منه قديماً قبل ذهاب كتبه فحدثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذلك^{١١}.

٣- الرغبة والشره الشديد في رواية الحديث.

من أسباب قبول التلقين هو رغبة الراوي وشره الشديد في رواية الحديث، فكلما دفع إليه شيء قرأه، وكلما لقن تلقن. فهذا يدل على رغبته الشديدة في رواية الحديث، وإن كان ليس من حديثه. فقد ذكر الإمام ابن الأثير الجزري ذلك، حين تكلم عن طبقات المجروحين حيث قال:

... الطبقة الثالثة - قوم من أهل العلم حملهم الشره على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا، مثل إبراهيم بن هذبة، كان يروي عن الأوزاعي ولم يدركه^{١٢}.

^{١٠} علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١٩٢.

^{١١} الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨٤.

^{١٢} جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الأثير الجزري، تحقيق أمين صالح شعان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ٣٦/١.

ومما يدل على شره الراوي ورغبته الشديدة في الحديث، تلقنه الحديث بأعداد كبيرة. ومثال ذلك: ما ورد عن الإمام أبي داود عندما سئل عن هشام بن عمار فقال:

«أبو أيوب يعني سليمان ابن بنت شرحبيل - خير منه يعني هشام بن عمار -، حدث هشام بأرجح من أربعمائة حديث ليس لها أصل مسندة كلها، كان فضلك يدور على أحاديث أبي مسهر وغيره، يلقنها هشام بن عمار»^١.

فهشام بن عمار، كان عنده رغبة شديدة في التحديث، وإن لم يكن من حديثه. لذلك قال الإمام

ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هشام بن عمار لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن...^٢.

فهذا يدل - والله أعلم - على رغبته الشديدة في التحديث، وإلا لما حدث بأربعمائة حديث أو أكثر، ليس لها أصل مسندة كما حكى على ذلك الإمام أبو داود.

٤- الاختلاط .

والاختلاط في اللغة: فساد العقل.

قال ابن منظور: اختلط فلان، أي فسد عقله، ورجل خلط بين الخلطة: أحمق مخالط العقل، ويقال: خلط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله^٣.

والاختلاط في عرف المحدثين - كما قاله الإمام السخاوي -:

وحقيقته: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن وسرقة مال، أو ذهاب كتب، أو اختراقها^٤.

^١ لمذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٤٨/٣٠.

^٢ المرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦٦/٩-٦٧.

^٣ لسان العرب لابن منظور، ١٧٨/٤.

^٤ فتح المغيث شرح ألفية الخديث للسخاوي، ٢٧٧/٣.

وقد نبهني الدكتور الفاضل شرف القضاة-حفظه الله- إلى أن تعريف الاختلاط بفساد العقل فيه مبالغة واضحة، وأن الأفضل في تعريفه، أن يقال هو: اختلال الضبط.

فالاختلاط يدل على اختلال في الضبط مما يؤدي إلى أن يحدث الراوي بالحديث على غير صورته التي سمعها، فقد يزيد أو ينقص أو يدخل حديثاً في حديث أو يلحق أحاديث وغير ذلك. وأنا في هذا المطلب، لا أريد أن أتكلم عن الاختلاط بشكل عام، بل أريد أن أتكلم عن جزء من أجزاء الاختلاط وهو قبول التلقين. ولذلك نجد العلماء قد عبروا عن ذلك بالفاظ، تصف الراوي إذا اختلط فصار يتلقن، ومن ذلك قولهم: (تغير فصار يتلقن)، و (تغير في آخر عموه لقن أحاديث ليس لها أصل) و (لما كبر، ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لقن) وغير ذلك. ولمزيد من التوضيح، أذكر هنا بعض الأسماء من الرواة الذين اختلطوا، ومن ثم تلقنوا ما تلقنوا.

◀ عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدى.

◀ هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي.

◀ يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي.

وحتى أفصل الأمر في المختلطين الذين تلقنوا، أذكر ثلاث حالات من حالات الاختلاط التي أدت إلى أن يقبل الراوي التلقين. وهذه الحالات هي: ضياع الكتب أو احتراقها، هرم الراوي وكبر سنه، العمى.

الحالة الأولى: ضياع الكتب واحتراقها.

ومثال ذلك ما ذكره الإمام ابن حبان:

^١ ومن الكتب التي بحث في موضوع الاختلاط: ١- الاغتباط لمعرفة من روى بالاختلاط لسط ابن المحمي (٨٤١هـ)، الوكالة العربية، الزرقاء الأردن، ط د، س د. ٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النشأت لابن الكيال (ت ٩٣٩هـ).

حدثني محمد بن المنذر، قال: سمعت أحمد بن واضح المصري، يقول: "كان محمد بن خلاد الأسكندراني رجلاً صالحاً ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهب كتبه، فقدم علينا رجل يقال له: أبو موسى في حياة ابن بكير، فدفع إليه نسخة ضمام بن إسماعيل، ونسخة يعقوب، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: ذهبت كتبي ولا أحدث به، قال: فما زال به هذا الرجل حتى خدعه، وقال له: النسخة واحدة، فحدث بها، وكل من سمع منه قديماً قبل ذهاب كتبه، فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك، فحديثه ليس بذلك".^١

ومثال آخر: ما ذكره الإمام ابن أبي حاتم: سمعت أبي ذكر لي أبو تقي عبد الحميد بن إبراهيم فقال: "كان في بعض قرى حمص، فلم أخرج إليه وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سالم، عن الزهري، إلا أنها ذهبت كتبه. فقال: لا أحفظها، فأرادوا أن يعرضوا عليه، فقال: لا أحفظ. فلم يزالوا به حتى لان، ثم قدمت حمص بعد ذلك، بأكثر من ثلاثين سنة، فإذا قوم يروون عنه هذا الكتاب، وقالوا: عرض عليه كتاب ابن زريق ولقنوه، فحدثهم بهذا، وليس هذا عندي بشيء، رجل لا يحفظ وليس عنده كتب".^٢

قلت: انظر إلى أهمية الكتب والسماع الصحيح للمحدث والراوي، فيها المرجع عند الاختلاف. ولذلك كان العلماء لا يقبلون حديث من ليس له أصل صحيح.

وفي ذلك يقول الإمام ابن الصلاح: "لا تقبل رواية من عرف بالنسأهل، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح".^٣ فخلاد الأسكندراني، قد ثبت عند العلماء أنه رجل صالح ثقة، وذلك قبل ذهاب كتبه. فسماع من سمع منه قبل ذلك، فحديثه صحيح، وأما الذي سمع بعد ذلك، فحديثه ليس بشيء. والسبب في ذلك، ذهاب كتبه التي هي الأصل والمرجع.

الحالة الثانية: هرم الراوي وكبر سنه.

ومثال ذلك ما ذكره الإمام ابن حبان بإسناده عن أحمد بن واضح حيث قال:

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٥/١.

^٢ المخرج والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٦. انظر أيضاً لمذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٠٨/١٦.

^٣ علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١١٩.

كان هاني بن المتوكل لم يكن أول أمره يحدث بشيء من المزاكير، إنما أدخلوا عليه بعد ما كبر الشيخ^١.

الحالة الثالثة: العمى.

ويدخل في الاختلاط كذلك العمى، وهو من العوامل الهامة التي دفعت للملقنين إلى قبول التلقين. وقد عبر عنه العلماء بالفاظ مثل (إنه عمي في آخر عمره، فكان يلقن فيتلقن) و (ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة).

أذكر هنا بعض الأسماء من الرواة الذين عموا في آخر أعمارهم ثم صاروا يتلقنون ما لقنوا. وذلك بسبب اعتمادهم على ضبط الكتاب قبل العمى، فلما عموا اختل ضبط كتابهم، فلجأ إلى قبول التلقين ليعوضوا عن عماهم بما قد لقنوه.

◀ عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعائي.

◀ سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل.

أذكر هنا مثالا على ذلك: ما رواه الإمام ابن أبي حاتم حيث قال:

«سألت أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب، عن عبد الرزاق، عن سعيد بن قمازين، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن حبشي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تطرقوا الطير في أوكارها، فإن الليل أمان لها».

قال أبي: إن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق، وهو حديث موضوع^٢.

ولذلك قال الحافظ ابن رجب الحنبلي تعليقا على ذلك: إن عبد الرزاق ابتلي بمن يلقيه الباطل أو الضعيف من الحديث، وعليه يحمل تكذيب من كذبه، وما روى من الفضائل عنه حتى اتهم

^١ كتاب انخروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٨/١.

^٢ علل الحديث لابن أبي حاتم، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٤، س ١٤٠٥-١٩٨٥، ٤٨/٢-٤٩.

بالتشيع^١.

قلت: وهكذا ترك العلماء الرواية عن عبد الرزاق بعد ما عمي لقبوله التلقين.

المبحث الثالث: صور التلقين وطرق معرفته وحكمه.

سوف أتطرق في هذا المبحث إلى صور التلقين، وطرق معرفته، وحكمه.

المطلب الأول: صور التلقين.

أخذ التلقين صوراً متعددة، وهي وإن كانت مختلفة في الطرح لكنها في النهاية متوافقة في المضمون والنتيجة. وهذه الصور هي:

١- أن يعرض على الراوي الحديث ليس من مروياته، ويقال له: إنه من مروياتك، فيقبله ولا يميزه.

وفي ذلك يقول الإمام ابن حبان:

ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسأل سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ. فهذا وأحزابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون^٢.

ومثل الإمام ابن حبان لهذه الصورة حيث قال:

أخبرنا محمد بن سعيد القزاز، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حماد، قال: سمعت يحيى بن حسان يقول: "جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فيه فإذا

^١ شرح علل الترمذي لابن رجب الحلي، ١/١١٢.

^٢ كتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١/٦٨-٦٩.

ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فقامت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت : أي شيء ذا الكتاب حدثت به ليس ها هنا في الكتاب حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ قال : ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون : هذا من حديثك فأحدثهم به^١.

٢- أن يوتى إلى محدث بكتاب أو صحيفة، ثم يقال له: هذا من روايتك أو حديثك، فيقبله ويحدث به وهو ليس من روايته أو حديثه.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه الإمام الخطيب البغدادي بإسناده إلى يزيد بن هارون أنه قال: كان عندنا شيخ بواسط^٢، يحدث بحديث واحد عن أنس بن مالك، فخدعه بعض أصحاب الحديث، فاشترى له كتاباً من السوق في أوله: حدثنا شريك، وفي آخره: أصحاب شريك: الأعمش، ومنصور، وهؤلاء، فجعل يحدث يقول: ثنا منصور، وثنا الأعمش. قال: فقيل له: أين لقيت هؤلاء؟ فأخذ كتابه، فقيل: لعلك سمعت هذا من شريك؟ فقال الشيخ: حتى أقول لكم الصدق، سمعت هذا من أنس بن مالك، عن شريك^٣.

٣- إدخال الحديث أو الرواية في كتاب الشيخ ثم هو يحدث به ولا يميز ذلك.

مثال ذلك: ما قاله أبو داود عن قيس بن الربيع: إنما أتى قيس من قبل ابنه، كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك^٤.

المطلب الثاني: طرق معرفة قبول التلقين.

هناك طرق متعددة اتبعها علماء الحديث ونقاده لمعرفة قبول التلقين، والكشف عن الراوي في قبوله التلقين وعدمه، ومن هذه الطرق:

^١ كتاب المغروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٦٩/١.

^٢ سميت واسطاً لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي البغدادي، قدم لها محمد عبد الرحمن المرعشلي،

دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ٤، د، ٤٣٥/٨.

^٣ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨١-١٨٢.

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٤/٢٤.

١- مقارنة رواية الراوي بما حدث في السابق وبما حدث في اللاحق. وتفصيل ذلك أن الراوي إذا كان في السابق قد حفظ وضبط وأدى كما سمع، فهذا دليل على يقظته وعدم غفلته في روايته الحديث. فإذا تغير حفظ هذا الراوي، وبدأت الغفلة تسيطر عليه، فهذا دليل على قلة ضبطه وقبوله الحديث الذي ليس من حديثه. فمن كانت هذه صفته، فإن نقاد الحديث ينظرون إلى سابق رواياته ولاحقها، فيكشفون الحديث الذي أدخل عليه، وبذلك يميز العلماء الرواة الذين وقعوا في التلقين من غيرهم. ومثال ذلك ما رواه الإمام الحميدي: ثنا سفيان^١ قال: ثنا يزيد بن أبي زياد بمكة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه»^٢. قال سفيان: وقم الكوفة فسمعتة يحدث به، فزاد فيه: ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه. وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يسوم رأيتة بالكوفة، وقالوا إلي: إنه قد تغير حفظه، أو ساء حفظه^٣.

قلت: فقد غلب على ظن سفيان الثوري بأن يزيد قد لقنه أهل الكوفة، لأنه كان يعرف روايته بمكة. ومذهب أهل الكوفة، عدم رفع اليدين إلا في تكبيرة الإحرام. فكان ذلك قرينة كافية للحكم بقبول يزيد التلقين.

٢- مقارنة رواية الراوي برواية أقرانه: كأن يكون للشيخ الذي يجمع حديثه، تلاميذ يشتركون في رواية حديث، ثم ينفرد أحدهم بالرواية ولم يشاركه فيه أقرانه عن شيخهم، وبحديث هذا لأسباب كثيرة منها الوهم ومنها التعمد ومنها التلقين.

مثال ذلك: الحديث السابق ذكره، فقد أخرجه الدارقطني من طريق إسماعيل بن زكريا، ثنا يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى حاذى بهما أذنيه، ثم لم يعد» إلى شيء من ذلك حتى فرغ من صلاته^٤.

^١ هو سفيان بن عيينة.

^٢ سبق تخريجه، انظر صفحة (٤) من هذه الرسالة.

^٣ مسند الحميدي للحميدي، ٣١٦/٢. انظر أيضا الكفاية في علم الرواية للحطيب البغدادي، صفحة ١٨٠.

^٤ سنن الدارقطني للدارقطني، علق عليه وخرج أحاديثه محمدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ص ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ٢٩٥/١.

وروى الإمام الدارقطني أيضا من طريق خثد بن عبد الله، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء: «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه»، قال: وحدثني أيضا عدي بن ثابت، عن البراء، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، وهذا هو الصواب، وإنما لقن يزيد في آخر عمره ثم لم يعد، فتلقنه وكان قد اختلط^١.

وروى أيضا من طريق علي بن عاصم، نا محمد بن أبي ليلى، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة فكبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه ثم لم يعد»، قال علي: «قلما قدمت الكوفة قيل لي: إن يزيد حي، فأتيته فحدثني بهذا الحديث، فقال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة فكبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه»، فقلت له: «أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت: ثم لم يعد»، قال: «لا أحفظ هذا»، فعاودته فقال: «ما أحفظه»^٢.

وقال الإمام البخاري: وكذلك روى الحفاظ من سمع من يزيد بن أبي زياد قديما منهم الثوري وشعبة وزهير وليس فيه: «ثم لم يعد»^٣.

وقال الإمام أبو داود: «وروى هذا الحديث هشيم، وخالد، وابن إدريس، عن يزيد، ولم يذكروا «ثم لا يعود»»^٤.

وروى الإمام البيهقي بإسناده، عن عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت أحمد بن حنبل، عن هذا الحديث فقال: «لا يصح عنه هذا الحديث»، قال: «سمعت يحيى بن معين يضعف يزيد بن أبي زياد»، قال أبو سعيد الدارمي: «ومما يحقق قول سفيان بن عيينة أنهم لقنوه هذه الكلمة، أن

^١ سنن الدارقطني للدارقطني، ٢٩٥/١.

^٢ المصدر السابق، ٢٩٥/١.

^٣ كتاب رفع اليدين في الصلاة للإمام البخاري، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، صفحة ٨٦.

^٤ سنن أبي داود لأبي داود، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٣٣٧/١.

سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وهشيم، وغيرهم من أهل العلم، لم يجنبوا بها إنما جاء بها من سمع منه بأخرة^١.

وقال الإمام الشوكاني: "وقد اتفق الحفاظ أن قوله: (ثم لم يعد) مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد، وقد رواه بدونها: شعبة، والثوري، وخالد الطحان، وزهير، وغيرهم من الحفاظ، وقال الحميدي: إنما روى هذه الزيادة يزيد، وبزيد يزيد^٢".

٣- الامتحان والاختبار، وذلك بأن يوضع للراوي عدة أحاديث ليست من حديثه، ويقال له بأنها من حديثه. فإذا فطن لذلك، دل على حفظه وضبطه ويقظته، وإذا لم يفتن لذلك وقبل هذه الأحاديث وحدث بها على أنها من حديثه، دل ذلك على غفلته وعدم ضبطه وانكشف حاله.

أذكر هنا مثالا للتوضيح على ذلك:

ما ذكره الإمام الخطيب البغدادي بإسناده عن أبي عبيدة محمد بن علي الآجري قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: "عطاء بن عجلان بصري يقال له عطاء العطار ليس بشيء، قال أبو معاوية ووضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له: قل! حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم ما حدثك بشيء^٣".

٤- شهادة الشهود عليه بقبوله التلقين، وذلك بأن يلقي الراوي الحديث الذي ليس من حديثه، ويكون ذلك بوجود محدثين، شهدوا عملية قبوله التلقين. ومثال ذلك ما قاله الحفاظ العقيلي بإسناده عن شريك، عن داود الأودي، عن الشعبي، عن علاء، يعني عن علي: لا مهر أقل من عشرة دراهم^٤، قلت: نعم، قال جعفر: فأنا شاهد لداود حين لقن هذا الحديث^٥.

^١ السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٧٦/٢.

^٢ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار للشوكاني، تقديم وتقرير وتعريف الدكتور وهبة الزحيلي، دار الخسبر، دمشق- حلب، ط ٢، س ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٤٧٧/١.

^٣ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨٠.

^٤ أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الصداق، باب: ما يجوز أن يكون مهرا، حديث رقم (١٤٣٨٨)، ٣٩٣/٧.

^٥ الضملاء الكبير للعقيلي، ٤١/٢.

٥- الاعتراف من رَجُلِ الرَّأْيِ الْمُتَقَنَّ، على أنه قبل التَّقِينِ كما حدث ذلك لابن لبيبة مع يحيى ابن حسان، إذ يقول يحيى له على أن ما في الكتاب ليس من حديثه (ابن لهيعة) ولا سمعه قط، فقال ابن لهيعة: ما أصنع بهم يجيئون بكتاب، فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به^١.

المطلب الثالث: حكم التَّقِينِ وقبوله.

وفي هذا المطلب، سأتناول الملقن والمتلقن من حيث إثمهما أو عدمه ومن حيث قبول روايتهما وعدمها وتفصيل قول العلماء فيهما بالآتي:

١- حكم التَّقِينِ.

قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: "التَّقِينِ القادح في الملقن هو أن يوقع الشيخ في الكذب ولا يبين...^٢. فتلقين الشيخ إذا لم يكن القصد منه امتحانا واختبارا له لمعرفة مدى ضبطه وقوة حفظه وحذقه حرام لا يجوز. وقد وقع الفاعل العائد في ذلك في الإثم لأن ذلك يوقع الشيخ في الكذب - إذا لم يبين ذلك - في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومما يدل على ذلك، ما قاله الإمام الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبي الأسود أنه قال:

إذا سرك أن تكذب صاحبك فلقنه^٣.

وقال قتادة: إذا سرك أن يكذبك الرجل فلقنه^٤.

وقال ابن سيرين: إذا أردت أن أكذب فلقني^٥.

^١ انظر كتاب المخرجين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٦٩/١.

^٢ التنكيل، ١٤١ في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي البستاني، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ص ١٤٠٦ هـ، ٢٢٨/١.

^٣ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨٠. انظر أيضا الكامل في ضعفاء الرجال لأحمد بن عدي، ١٠٥/١.

^٤ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٠٥/١.

^٥ المصدر السابق، ١٠٥/١.

ثم قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي:

"...فإن كان إنما فعل ذلك امتحانا للشيخ وبين ذلك في المجلس، لم يضره".^١

يتخلص من كلام الشيخ المعلمي ما يلي:

ينقسم حكم التلقين إلى قسمين:

أولاً: ما كان قصده الاختبار والامتحان، فهذا جائز، بشرط أن يبين له.

الثاني: ما كان قصده إدخال الروايات وإصاقها بالشيوخ، فهذا حرام.

أما إذا كان الملقن، قصده سوء، ونيتة خبيثة، وهدفه إفساد حديث الشيوخ، فهذا ممن لا يحتاج بحديثه، لأنه ساقط العدالة وغرضه غير شرعي، فلذلك استحق الترك.

٢- حكم قبول التلقين.

الأصل في هذا الباب، أن يرد حديث المتلقن جملة لفقده شرطاً من شروط من يحتاج بروايته، ألا وهو شرط الضبط. والسبب في هذه المقدمة، أن من قبل التلقين احتمال أن تكون روايته صحيحة أو تكون خاطئة، فما هو الحل لهذه المشكلة؟ إن علماء الحديث - رحمهم الله تعالى - قد وضعوا الحل لهذه المشكلة، وعالجوها بطريقة علمية دقيقة، ففصلوا القول في قبول التلقين من حيث الزم في الراوي التلقين، ومن حيث كثرة قبوله للتلقين وعدمه، ومن حيث تحديثه من حفظه أو من أصل كتابه.

وإليك الآن أقوال العلماء في حكم قبول التلقين:-

^١ التكميل بما في تأنيب الكونري من الأباطيل للمعلمي الباني، ٢٢٨/١.

﴿ وقال الإمام ابن حبان: ومنهم من كان يجيب كل شيء يسأل سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ. فهذا وأحزابه لا يحتج بهم، لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون^١.

قلت: وإنما سمي العلماء قبول التلقين كذبا، وإن لم يكن فيه إثم لخطورته، لأن فيه تغيير الحقيقة وإن لم يكن قاصدا لذلك، وهذا يؤدي في النهاية للطعن في الأحاديث. وفي ذلك يقول الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته عندما تكلم عن الروايات التي فيها التلقين حيث قال: "... وشأنها شأن روايات من تعمد الكذب بخلاف أن المتعمد آثم بينما هذا القسم غير آثم^٢.

﴿ وقال الإمام ابن حزم: "ومن صح أنه قبل التلقين ولو مرة، سقط حديثه كله لأنه لم يتفقه في دين الله عز وجل، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه السلام: "تضر الله امرأ سمع منا حديثا حفظه حتى بلغه غيره"^٣ فإنما أمر عليه السلام بقبول تبليغ الحافظ..."^٤.

وكلام الإمام ابن حزم السابق، حيث ذكر أن حديثه يسقط كله ولو قبل التلقين مرة واحدة، فلين كلامه يحمل على تشدده، أو على أن هذا الراوي اختلط حديثه فلا قرائن تميز صحيح حديثه من سقيمه، أو على من قبله وهو يعلم، فيرد لأنه غير عدل. ولعل الثالث وهو من قبل التلقين من الرواة، وهو يعلم، فيرد لأنه غير عدل - هو أقرب إلى الصواب - والله تعالى أعلم - .

﴿ وقال الإمام الصنعاني: "وكذا رد من عرف بقبول التلقين الباطل، مما يلقيه إياه ثم قال: فلا يقبل لدلالته على مجازفته وعدم تثبته وسقوط الوثوق بالمتصف به كموسى بن دينار"^٥.

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٦٨/١.

^٢ الوضع في الحديث لعمر فلاته، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت لبنان، ط ٤، ص ١٤٠١ - ١٤٨١ م، ٧٥/٣.

^٣ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب: في فضل نشر العلم، حديث رقم (٣٦٦٠)، ٤٦/٤، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحديث على تبليغ السماع، حديث رقم (٢٦٥٦)، ٣٣/٥، وابن ماجة في سننه، كتاب المقدمة، باب: من بلغ علما، حديث رقم (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، ٨٤-٨٥، وكتاب المناسك، باب: الخطبة يوم النحر، حديث رقم (٣٠٥٥)، ١٠١٥/٢.

^٤ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ١٣٧/١.

^٥ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني، ١٥٥/٢.

يلاحظ من أقوال هؤلاء العلماء، أنهم عدوا قبول التلقين عيباً وقدحاً في الراوي، لذلك جعلوا حديثه في حكم المردود بشكل عام بسبب عدم ضبطه وعدم معرفة حديثه من حديث غيره ومجازفته وعدم تثبته.

٣- حكم روايات الملقن.

والكلام على حكم روايات الملقن تابع لهدف الملقن من تلقينه للراوي، فإذا كان قصده، امتحان الراوي ومعرفة ضبطه، فهذا لا يؤثر على عدالته وروايته، بل يزيد في علو قدره، لحرصه على حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما من كان قصده خبيثاً، ونيتة سيئة، وهدفه إفساد حديث الشيوخ، فهذا وأمثاله لا يحتاج بحديثهم ولا يعتبر به، لأن ذلك يقدح في عدالتهم، لأنهم غير حريصين على حديث النبي صلى الله عليه وسلم.^١

٤- حكم روايات المتلقن.

وهذا المبحث تابع للمبحث الذي قبله؛ عندما تكلمت عن حكم قبول التلقين، حيث قلت إن الأصل في هذا الباب، هو رد روايات المتلقن جملة للأسباب التي ذكرتها سابقاً. ولكن في هذا المبحث، سأفصل أقوال العلماء في حكم رواية المتلقن؛ متى تقبل، ومتى ترد، والضابط فسي ذلك. وها أنا أسوق كلام العلماء بداية في نصهم على ترك رواية المتلقن جملة، وفي ذلك يقول الإمام ابن حبان عندما تكلم عن الراوي إذا ابتلي بآبٍ سوء، أو وراق سوء حيث قال:

قالشيخ في نفسه ثقة، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة^٢.

ويقول الإمام ابن الصلاح: "لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فسي سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي النوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل صحيح، ومن هذا

^١ انظر صفحة (٩) من هذه الرسالة.

^٢ كتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٧/١.

انقبيل، من عرف بقبول التلقين في الحديث... ثم قال: "وكن هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه"^١.

﴿ ويقول الحافظ العراقي: "وكذا ردوا رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث"^٢.

ويقول الإمام السخاوي في معرض كلامه عن الحديث المردود:-

"...أو قبل التلقين الباطل ممن يلقيه إياه في الحديث إسناداً أو متناً، وبادر إلى التحديث بذلك

ولو مرة لدلالته على مجازفته، وعدم تثبته، وسقوط الوثوق بالمتصف به"^٣.

﴿ ويقول د. عمر حسن فلاته في تعليقه على المغفلين الذين يقبلون التلقين ... "وموقف العلماء منهم أن ترد روايتهم وتحط عن درجة الاحتجاج ولا يعمل بها، وتحرم روايتها لمن عرف وضعها، شأنها شأن روايات من تعد الكذب، بخلاف أن المتعمد آثم، بينما هذا القسم غير آثم"^٤.

فبالنظر إلى كلام العلماء السابق، يتأكد للقارئ منهج العلماء في تركهم رواية المتلقن عموماً لاحتمال أن يكون الحديث الذي حدث به ليس من حديثه وإنما أدخل عليه. فلأجل ذلك رد العلماء حديثه الذي لم يتبين للنقاد فيه وجه الصواب. والأصل في ذلك أن منهج العلماء في الرواية قائم على مبدأ الاحتياط لأن الحديث دين والدين ينبغي فيه الاحتياط.

ومما يدل على ذلك، ما رواه الإمام ابن أبي حاتم بإسناده، عن ابن سيرين قال: "إن هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذوه"^٥.

أما بالنسبة للتفصيل في رواية المتلقن فهي كالآتي:

^١ علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١١٩.

^٢ فتح المغيب شرح ألفية الحديث للعراقي، صفحة ١٧٦.

^٣ فتح المغيب شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٣٨٥/١.

^٤ الوضع في الحديث لعمر فلاته، ٧٥/٣.

^٥ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٥/٢. انظر أيضاً الكامل في ضعفاء الرجال لأحمد بن عدي، ٢٥٤/١.

• روايته قبل قبوله التلقين مقبولة يحتج بها، إذا كان ممن يحتج بحديثه، وقامت الأدلة والقرائن على أن هذه الرواية كانت قبل أن يقبل التلقين. وفي ذلك يقول العلماء تعليقا على ذلك: من سمع منه قديما، فسماعه صحيح. مثال ذلك، ما ذكره الإمام العجلي حين حكى عن اختلاط عطاء بن السائب فصار يتلقن إذا لقن حيث قال:

كان شيخا قديما ثقة، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع من عطاء قديما فهو صحيح الحديث، (منهم): سفيان الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فيو مضطرب الحديث (منهم): هشيم، وخالد ابن عبد الله الواسطي، إلا أن عطاء كان بأخرة كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنه كان كبيرا، صالح الكتاب^١.

• وأما إذا عرف قبول التلقين منه قديما ولم يكن طارئا، ولا يميز صحيح حديثه من سقيمه، فهذا يرد حديثه كله. وفي ذلك يقول الإمام الحميدي، عندما سئل عن الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب: "وكذلك من لقن فتلقن التلقين، يرد حديثه السذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديما، فأما من عرف به قديما في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن^٢".

• أما إذا اختلط حديثه ودلت القرائن على أنه أصاب ببعض حديثه من خلال موافقة النقات له أو موافقة من كان مثله، فمن كانت هذه حال روايته، فلا ترد روايته مطلقا، بل يؤخذ منها ما أصاب فيها. وفي ذلك يقول الدكتور المرتضى الزين أحمد:

"إن عدم قبول المحدثين لحديث من لقن فقبل التلقين لا يعني رد حديثه مطلقا، فإذا وافقه من كان مثله في الضعف أو من كان أوثق منه قبل حديثه، والسبب في ذلك أن التلقين لا يعتبر كذبا، ولا اتهاماً به، لأنه ضعف في حفظ الراوي وفي ضبطه، ومن اتصف بقبول التلقين انخرمت الثقة به وبضبطه، وقبوله للتلقين دليل على مجازفة الراوي وعدم تثبته وذلك لغفلة... والغافل إذا وافقه النقات أو من كان في درجته، ورووا مثل ما روى، كان ذلك دليلا

^١ تاريخ النقات للمحلي، بترتيب الحفاظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، صفحة ٣٣٢-٣٣٣. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٩١/٢٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٥/٧.

^٢ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٣-٣٢/٢. انظر أيضا الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، صفحة ١٨١.

على حفظه وضبطه لتلك الرواية. والمتقن اختلط صحيح حديثه بسقيمه، فإذا جاء خبره من طريق أخرى - مساوية أو أعلى - دل ذلك على أنه من أخباره المستقيمة التي حفظها ولم يخل ضبطه لها. والله أعلم.^١

• أما بالنسبة لمن لم يكن له أصل صحيح، فيجب أن أنبه على أن كثرة السهو وقبوله التلقين، إنما يضره بذلك. فإذا كان له أصل صحيح، وكان يرجع إليه عند التحديث، فلا يضره ما وقع فيه من خطأ بسبب حفظه، لأن الاعتماد في هذه الحال على الأصل الصحيح. وفي ذلك يقول النّهانوي: "كثرة السهو أو قبوله التلقين في الحديث إنما يضر إذا لم يحدث من أصل صحيح بخلاف ما إذا حدث فيه فلا عبرة بكثرة سهوه لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه".^٢

• وأما بالنسبة لكثرة قبوله التلقين أو قلته، فيجب أن يفرق بينهما، فإذا كثر منه، فإنه يسقط ولا يحتج بروايته، وعليه تحمل أقوال العلماء السابقة.^٣ وفي ذلك يقول الشيخ المعلمي اليماني:

"وأما الشيخ فإن قبل التلقين وكثر ذلك منه فإنه يسقط".^٤ أما إذا قل منه قبول التلقين وضبط ذلك وعرفه نقاد الحديث ونبهوا على ما وقع فيه من التلقين، فإن هذا الراوي لا يترك، بل يحتج بحديثه إذا كان ممن يحتج بحديثه.

^١ سماح المحققين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للمرئضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١، س ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، صفحة ٤٠٥.

^٢ قواعد علوم الحديث للنّهانوي، حققه وراجع نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب-بيروت، ط ٥، س ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، صفحة ٢٨٧.

^٣ انظر أقوال العلماء في صفحة (٣٣-٣٥) من هذه الرسالة.

^٤ التنكيل بما في تأنيب الكونري من الأباطيل للمعلمي اليماني، ٢٨٨/١.

وإنني في هذا الفصل، لا أدعي جمع أسماء جميع من وصف بالتقنين وقبوله في الكتب الستة، فقد بذلت جهدي في جمع ما أستطيع جمعه، وإن فاتني شيء، فهذا من صفة الإنسان وسبحان الذي لا يخفى عليه شيء.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أسماء الملقَّنين.

وهم ينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: من فعل ذلك من باب الامتحان. وهذا القسم محمود كما بيَّنتُ سابقاً، وهم:

١- ع: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ربيعة ابن عامر بن جشم بن وهبيل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضيها، وولي القضاء ببغداد أيضاً.^١

وقال الحافظ ابن حجر بإسناده عن يحيى القطان قال:

«كتبنا عن شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، وأبو شيخ يكتب عنه؛ فجعل حفص يضع له الحديث فيقول: حدثك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا وكذا، فيقول حدثني عائشة. ويقول له: وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة مثله، فيقول: حدثني القاسم بن محمد عن عائشة بمثله. ويقول: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ، مد حفص يده إلى ألواح أبي شيخ فمحا ما فيها فقال: تحسدوني به؟ فقال حفص:

^١ انظر صفحة (٨) من هذه الرسالة.

^٢ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٨٥/٣، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٥٦/٧، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٦٧/١، والمعني في الضعفاء للذهبي، ٢٧٧/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٤١٥/٢، تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٥٥٩)، ١٨٧/١، والكواكب البراءة في معرفة من احتلط من الرواة الثقات لابن الكيال - المنقح الأول - صفحة ٤٥٨.

لا، ولكن هذا يكذب^١.

مات سنة ست وتسعين ومائة^٢.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر^٣.

٢- ع: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق مولى آل جرير ابن حازم وكان جده درهم من سبي سجستان^٤.

أورد الإمام أحمد بن عدي بإسناده إلى حماد بن زيد حيث قال: لَقِنْتُ سلمة بن علقمة حديثاً فحدثني به ثم رجع عنه، فقال: إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقته^٥.

مات سنة تسع وسبعين ومائة^٦.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريراً، ولعله طراً عليه، لأنه صح أنه كان يكتب^٧.

٣- خت م ٤: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة مولى ربيعة بن مالك ابن حنظلة من بني تميم، ويقال: مولى قريش، ويقال: مولى حميري بن كرامة، وهو ابن أخت حميد الطويل^٨.

^١ لسان الميزان لابن حجر، حقق نصره وعلق عليه على نسختين خطيتين مكتب التحقيق بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ١٠٤/٧ - ١٠٥.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٦٩/٧.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٥٥٩)، ١٨٧/١.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٣٧/٣، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٢٣٩/٧، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٩/٣.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٦٣٥)، ١٩٥/١.

^٦ الكمال في ضعفاء الرجال لأحمد بن عدي، ١٠٥/١.

^٧ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٢٥٢/٧.

^٨ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة (١٦٣٥)، ١٩٥/١.

^٩ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٤٠/٣، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٣٥/٣، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٢٥٣/٧، وميزان الاعتدال للإمام الذهبي، ٥٩٠/١، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢٨٦/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، -

قال حماد بن سلمة: "قلبت أحاديث علي ثابت البناني فلم تتقلب، وقلبت علي أبان بن أبي عياش فانقلبت"^١.

مات سنة سبع وستين ومائة^٢.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة"^٣.

٤- ع: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، أبو بسطام الواسطي، مولى عبدة بن الأغر، مولى يزيد بن المهلب بن أبي صفرة^٤.

قال الحافظ ابن حجر عندما تكلم عن يقلب الأسانيد والمتون لقصد الامتحان: "كان شعبة يفعل كذا كثيرا لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عوف أنه ضابط"^٥.

توفي بالبصرة في أول سنة ستين ومائة^٦.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة، حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة، وكان عابدا"^٧.

- ١١/٣، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٦٣٦)، ١/١٩٥، والكواكب النورات في معرفة من اختلط من الرواة النفات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٦٠.

^١ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، رقم (١٥٨)، ١/٢٠٥.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٧/٢٦٧.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٦٣٦)، ١/١٩٥.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/٣٦٩، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢/٤٧٩-٤٨٠، وتهذيب التهذيب لابن

حجر، ٤/٣٣٨، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٣٠٨٧)، ١/٣٣٨.

^٥ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٢/٨٦٦.

^٦ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢/٤٩٥.

^٧ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٣٠٨٧)، ١/٣٣٨.

٥- ع: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام ابن عبد الرحمن، وقيل: يحيى بن معين ابن غياث بن زياد بن عون ابن بسطام، وقيل: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن نهار بن خيار بن بسطام المري الغطفاني، أبو زكريا البغدادي الحافظ، مولى غطفان^١.

ذكر الحافظ المزي من طريق أحمد بن منصور الرمادي قال: "خرجت مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق خادما لهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم^٢. فقال له أحمد: لا نريد الرجل ثقة. فقال يحيى: لا بد لي. فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نعيم فدقوا الباب، فخرج فجلس على دكان طين، حذاء باب، وأخذ أحمد بن حنبل، فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان ثم أخرج يحيى الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم (يسمع)، ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي أضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي، فأضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث فتغير أبو نعيم وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين فقال له: أما هذا- وذراع أحمد بيده- فأورع من أن يعمل هذا، وأما هذا- يُريدني- فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل. ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره. فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل وأقل لك إنه ثبت، قال: والله لرفسته لي أحب إلي من مقرتي^٣.

مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وكان قد بلغ سنه سبعا وسبعين إلا عشرة أيام، أو نحوه^٤.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل"^٥.

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٩٢/٩، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥٤٣/٣١-٥٤٤، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للنهجي، ٤١٠/٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٨٠/١١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٢٦٠)، ٣٦٦/٢.

^٢ هو الفضل بن دكين.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢١٠/٢٣-٢١١. انظر أيضا النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، ٨٦٦/٢ - ٨٦٧، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٣٠١/١.

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥٦٥/٣١.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٦٢٠)، ٣٦٦/٢.

٦- ق: يوسف بن خالد بن حمير السلمي، أبو خالد الهجري، وأبو خالد بن يوسف السلمي، مولى صخر بن سهل بن صخر الليثي^١.

أخرج الرامهرمزي بإسناده إلى يحيى بن سعيد قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها من يطلب الحديث: مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، ويوسف بن خالد السلمي فقلنا: نأتي ابن عجلان فقال يوسف بن خالد: نلقب على هذا الشيخ حديثه ننظر تفهمه، قال: فقلبوا فجعلوا ما كان عن سعيد عن أبيه، وما كان عن أبيه عن سعيد، ثم جئنا إليه، لكن إدريس تورع وجلس بالباب وقال: لا استحل وجلست معه، ودخل حفص، ويوسف بن خالد، ومليح، فسألوه فمر فيها، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ فقال: أعد العرض، فعرض عليه فقال: ما سألتوني عن أبي فقد حدثني سعيد به، وما سألتوني عن سعيد فقد حدثني به أبي، ثم أقبل على يوسف بن خالد فقال: إن كنت أردت شيني وعيبي، فسلبك الله الإسلام، وأقبل على حفص^٢ فقال: ابتلاك الله في دينك، ودنياك وأقبل على مليح^٣ فقال: لا نفع الله بعلمك. قال يحيى: فمات مليح ولم ينتفع به، وابتلي حفص في بدنه بالفالج وبالقضاء في دينه، ولم يمض يوسف حتى اتهم بالزندقة^٤.

مات سنة تسع وثمانين ومائة^٥.

قال الحافظ ابن حجر: تركوه، وكذبه ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية^٦.

والقسم الثاني: من فعل ذلك لأسباب كثيرة يجمعها إفساد حديث الشيوخ، وهذا القسم مضموم، وهم:

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٢١/٩، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٩٠/٨، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للرمزي، ٤٢١/٣٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٦٣/٤، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٤١١/١١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٨٧٠)، ٣٩٠/٢.

^٢ سبقت ترجمته، انظر صفحة (٣٩-٤٠) من هذه الرسالة.

^٣ هو أخو سفيان بن وكيع، مستقيم الحديث. انظر الثقات لابن حبان، ترجمة رقم (٣٩٤٢)، ٥٣٤/٥.

^٤ المحدث الفاضل للرامهرمزي صفحة ٣٩٩. انظر أيضا شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ٤١١/١-٤١٤، والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل لفاروق حمادة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٣، ص ١٤١٨-١٩٩٧م، صفحة ٢٣٧-٢٣٨.

^٥ مذهب الكمال في أسماء الرجال للرمزي، ٤٢٤/٣٢.

^٦ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٨٧٠)، ٣٩٠/٢.

١- ق: حبيب بن أبي حبيب، وسماه إبراهيم، ويحل: رزيق، ويس: سرزوق السخفي، أبو محمد المصري، كاتب مالك بن أنس^١.

قال الإمام ابن حبان: "كان يُورَقُ بالمدينة على الشيوخ، ويروى عن الثقات الموضوعات كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم. فكل من سمعه بعرضه^٢ فسماعه ليس بشيء فإنه كان إذا قرأ، أخذ الجزء بيده ولم يعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض ويترك البعض ويقول: قد قرأت كله ثم يعطيهم فينسخونها. فسماع ابن بكير وقتيبة عن مالك كان بعرض حبيب، ثم قال: سمعت محمد ابن عبد الله الجنيد يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: سمعت هذه الأحاديث من مالك وحبيب يقرأ فلما فرغ قلت: يا أبا عبد الله هذه أحاديثك تعرفها أروها عنك، فقال: نعم، وربما قال له غيري"^٣.

قال الحافظ ابن حجر: "متروك، كذب أبو داود وجماعة، مات سنة ثمان عشرة ومائتين، من التاسعة"^٤.

٢- خ س ق: الحسن بن مذكّر بن بشير السدوسي، أبو علي البصري الطحان الحافظ^٥.

وقال أبو عبيد الأجري: سمعت أبا داود يقول: "الحسن بن مذكّر كذاب، كان يأخذ أحاديث فهد ابن عوف فيلقنها^٦ علي يحيى بن حماد"^٧.

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩٨/٣، وكتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢٥٦/١، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٣٦٦/٥-٣٦٧، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٥٢/١، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢٣١/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ١٨١/٢، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٢٠٣)، ١٥١/١.

^٢ العرض: القراءة على الشيخ.

^٣ كتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢٦٥/١. انظر أيضا مذهب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٣٦٩/٥، ومذهب التهذيب لابن حجر ١٨١/٢.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٢٠٣)، ١٥١/١.

^٥ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٨/٣، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٣٢٣/٦، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٢٢/١، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢٥٨/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٣٢١/٢، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٤١٤)، ١٧٢/١.

^٦ وردت هذه الكلمة في ميزان الاعتدال للذهبي بلفظ "يُلقِنُها"، وفي مذهب التهذيب لابن حجر بلفظ "يُلقِنُها"، ويُسَنِّ الدكُور بشار معروف عراد - محقق كتاب مذهب الكمال - أن هذا تحريف، والصواب ما أثبتنا هنا.

^٧ مذهب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٣٢٤/٦. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٢٣/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٣٢٢-٣٢١/٢.

قال الحافظ ابن حجر: "لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ".^١

٣ - ق: سَنَدُ بَنِ داود المصنَّصِي، أبو علي المُحتَسِب، واسمه الحُسَيْن، وسَنَدُ لَقِب غلب عليه.^٢

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: رأيت سنيذا عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب "الجامع" لابن جريج، أخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم وغير ذلك. قال: فجعل سَنَدُ يقول لحجاج: يا أبا محمد، قل ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن صفوان ابن سليم، قال: فكان يقول له: هكذا. قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك. قال أبي: وبعض تلك الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي عن من أخذها".^٣

وحكى الخلال عن الأثرم نحو ذلك، ثم قال الخلال: "وروي أن حجاجا كان هذا منه في وقت تغيره، ويرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح، إلا ما روى سَنَدُ".

مات سنة ست وعشرين ومائتين.^٤

قال الحافظ ابن حجر: "ضعيف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يلقي حجاج بن محمد بن شيخه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين".^٥

٢- الفضل بن العباس الرازي المعروف بـ بُزْجَل قال أبو داود: كانه فضله
بـ دور به بشبه عم أشارته أبي مسهر وأشارته الشيوخ فليقنها
مقام بـ عمار فليحدث بها وأشارته بـ بشبه بـ السلام (٧)

^١ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٤١٤)، ١٧٢/١.

^٢ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٢٦/٤، ولتذهب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ١٦١/١٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢٣٦/٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٤٥٠/١، ولتذهب التهذيب لابن حجر، ٢٤٤/٤، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٩٢٥)، ٣٢٢/١.

^٣ لتذهب التهذيب لابن حجر، ٢٤٤/٤. انظر أيضا لتذهب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ١٦٢/١٢-١٦٣، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢٤٨/٢.

^٤ لتذهب التهذيب لابن حجر، ٢٤٤/٤.

^٥ لتذهب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ١٦٤/١٢.

^٦ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٩٢٥)، ٣٢٢/١.

١- انظر تهذيب الكامل ترجمته بـ عمار بـ بشبه بـ السلام [بشبه بـ بشبه بـ السلام]

المبحث الثاني: أسماء المصنفين.

١-ق: أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه القرشي السهمي، أبو حذافة المدني، نزيل بغداد^١.

وقال الدارقطني: "ضعيف الحديث، كان مغفلاً، أدخلت عليه أحاديث في غير "الموطأ" فقبلها، لا يحتج به"^٢.

مات يوم عيد الفطر سنة تسع وخمسين ومائتين^٣.

قال الحافظ ابن حجر: "سماعه للموطأ صحيح، وخط في غيره"^٤.

٢-د: أبان بن أبي عياش، واسمه فيروز ويقال: دينار، مولى عبد القيس، العبدي، أبو إسماعيل البصري^٥.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبان بن أبي عياش فقال: "بصري، ترك حديثه. ولم يقرأ علينا حديثه، فقل له: كان يعتمد الكذب؟ قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس وشهر ابن حوشب ومن الحسن، فلا يميز بينهم"^٦.

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤١/٢، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٤٧/١، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٢٨٧/١، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٦٦/١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٨٣/١، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٩/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ١٥/١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٠)، ٣٢/١.

^٢ لمذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٦٦-٢٦٧. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٨٣/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ١٥/١.

^٣ لمذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٦٧/١.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٠)، ٣٢/١.

^٥ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٩٥/٢، وكتاب الضعفاء الكبير للمقبلي، ٣٨/١، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٩٦/١، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥٧/٢، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٩/٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ١٠/١، والمغني في الضعفاء للذهبي، ١٣/١، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٩٧/١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٦٤)، ٤٦/١.

^٦ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٩٦/٢. انظر أيضاً لمذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٢/٢، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٩٨/١.

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "كان صدوقا ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة"^١.

مات سنة ست وعشرين ومائتين^٢.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، كف فساء حفظه"^٣.

٤-ق: جُبَارَةُ بن المَغْلَس الحمَّاني، أبو محمد الكوفي^٤.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره، وكناه قال: حدثنا أبو محمد الحماني. ثم ترك حديثه بعد ذلك فلم يقرأ علينا حديثه. وقال أيضا: سمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال: قال لي ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب. قلت كتبت عنه؟ قال نعم. قال تحدث عنه؟ قال: لا. قلت ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يعتمد الكذب^٥.

قال الإمام ابن حبان: سمعت يعقوب بن إسحاق يقول: سمعت صالح بن محمد يقول: سألت ابن نمير عن جبارة بن مغلس فقال: "ثقة، ثم قال صالح له وذكره بعض الأحاديث التي رواها جبارة، ثم قال ابن نمير: حسبك. ثم قال: وأظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه، فقلت له: تعني يحيى الحماني؟ فقال: لا أسمى أحدا^٦.

= للذهبي، ١١١/١، ولتذهيب التهذيب لابن حجر، ٢٤٨/١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٣١)، ٧٣/١، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٥٣.

^١ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٣٣/٢. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٧٢/٢، ولتذهيب التهذيب لابن حجر، ٢٤٨/١.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٧٢/٢.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٣١)، ٧٣/١.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥٥٠/٢، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٠٦/١، وكتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢٢١/١، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عسدي، ٤٤٣/٢، ولتذهيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٨٩/٤، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٨٧/١، والمغني في الضعفاء للذهبي، ١٩٨/١، ولتذهيب التهذيب لابن حجر، ٥٧/٢، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٩٨٨)، ١٢٩/١.

^٥ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥٥٠/٢. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٩١/٤-٤٩٢.

^٦ كتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢٢١/١، بتصرف. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٥٩/٢.

وقال الإمام أحمد بن عدي: "ولجبارة أحاديث يروونها عن قوم ثقافت، وفي بعض أحاديثه ما لا يتابعه أحد عليه غير أنه كان لا يعتمد الكذب، إنما كانت غفلة فيه، وحديثه مضطرب، كما ذكره البخاري. وعندي أنه لا بأس به".^١

قال الإمام الذهبي: قال ابن نمير: "يوضع له الحديث فيرويه، ولا يدرى".^٢

مات سنة إحدى وأربعين ومائتين.^٣

قال الحافظ ابن حجر: "ضعيف".^٤

٥- ع : حجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد الأعور، مولى سليمان بن مجالد، مولى أبي جعفر المنصور، ترمذي الأصل، سكن بغداد ثم تحول إلى المصيصة.^٥

قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: "رأيت سنيد بن داود عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب (الجامع) لابن جريج. فكان في كتاب (الجامع) : ابن جريج أخبرت عن يحيى، وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم. قال: فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد : ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم، فكان يقول له هكذا. قال: ولم يحمد أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك"، قال أبي: "وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين أخذها يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان".^٦

^١ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٤٦/٢. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٤٩٢/٤.

^٢ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٨٧/١.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٤٩٣/٤.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٩٨٨)، ١٢٩/١.

^٥ ترجمته في المرحم والتعديل لابن أبي حاتم، ١٦٦/٣، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٤٥١/٥-٤٥٢، وميزان الاعتدال في نقد

الرجال للذهبي، ٤٦٤/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٥/٢، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٢٥٥)، ١٥٦/١،

والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٥٦.

^٦ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٦٢/١٢-١٦٣.

وقال أبو بكر الخلال: "فترى أن حجاجاً كان منه هذا في وقت تغيره، لأن عبد الله بن أحمد حكى عن أبيه أن حجاجاً تغير في آخر عمره، ونرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح صالحة إلا ما روى سنن من هذه الأحاديث".^١

وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: "أخبرني صديق لي قال: لما قدم حجاج الأعرور آخر قدمه إلى بغداد خلط، فرأيت يحيى بن معين عنده، فرآه يحيى خلط، فقال لابنه: لا تدخل عليه أحداً، قال: فلما كان بالعشي دخل الناس، فأعطوه كتاب شعبة فقال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عيسى بن مريم، عن خيثمة، عن عبد الله، فقال له رجل: يا أبا زكريا علي بن عاصم حدث عن ابن سوقة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله عبت عليه، وهذا حدث عن شعبة، عن عمرو ابن مرة، عن عيسى بن مريم عن خيثمة، فلم تعيبوا عليه؟ قال: فقال لابنه: قد قلت لك".^٢

مات سنة ست ومائتين.^٣

قال الحافظ ابن حجر: "تقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته".^٤

٦- حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ الْفَسَاطِينِيُّ الْقَيْسِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ.*

وقال أبو أحمد بن عدي: "في حديثه، عن شعبة، عن ابن المبارك، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر إذا حاضت إحدانا أن نتزر ثم يباشرها. قال لنا ابن صاعد: وإنما قال له شعبة: حدثنا شعبة بالمبارك الموضع الذي بقرب من واسط فلن عنه المبارك، فجعل اسم الموضع اسم الرجل، وأسقط منصوراً من الإسناد لما طال عليه. وقال في حديثه عن شعبة، عن العوام بن مزاحم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يقتص للجماء من القرناء يوم القيامة»، قال لنا ابن صاعد: وليس هذا من حديث

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢/١٦٣.

^٢ تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي، ٨/٢٣٣. انظر أيضاً تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥/٤٥٦.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥/٤٥٦.

^٤ المصدر السابق، ٥/٤٥٦.

^١ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٢٥٥)، ١/١٥٦-١٥٧.

^٢ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/١٦٧، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/٢٥٨، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي،

٢/٥٣١، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥/٤٦١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ١/٤٦٥، والمعني في الضعفاء للذهبي،

١/٢٣٧، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢/٢٠٨، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٢٥٩)، ١/١٥٧.

عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رواه أبو عثمان عن سلمان قوله. وقال في حديثه عن المنذر بن زياد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كما لا ينفع مع الشرك شيء، كذلك لا يضر مع الإيمان شيء». لا أعلم رواه عن زيد بن أسلم غير المنذر بن زياد. ولحجاج بن نصير أحاديث، وروايات، عن شيوخه، ولا أعلم له شيئاً منكراً غير ما ذكرت، وهو في غير ما ذكرته صالح^١.

مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين^٢.

قال العجلي: «وكان معروفاً بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يلقن وأدخل في حديثه ما ليس منه، فترك^٣».

قال الحافظ ابن حجر أيضاً: «حجاج بن نصير: ضعيف، كان يقبل التلقين، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة^٤».

٧-ت ق: رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهزي، أبو الحجاج المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين^٥.

وقال ابن حبان: «كان ممن يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كلما دفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أم من غير حديثه، ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه^٦».

وقال الإمام أحمد بن عدي: سمعت أبا عروبة يقول: حدثني أبو الحسين الأصبهاني، وهو محمد

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٦٤/٥-٤٦٥. انظر أيضاً الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥٣١/٢-٥٣٤، ذكره ابن عدي مطولاً، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٩/٢.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٦٥/٥.

^٣ تاريخ النقات للمجلي، صفحة ١٠٩.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٢٥٩)، ١٥٧/١.

^٥ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥١٣/٣، وكتاب الضعفاء الكبير للمقبلي، ٦٦/٢، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٣٠٣/١، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٦٨/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٩١/٩، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٩/٢، والفني في الضعفاء للذهبي، ٣٥٣/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٧٧/٣، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢١٢١)، ٢٤٦/١.

^٦ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٣٠٣/١. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٧٨/٣-٢٧٩.

ابن عبد الله بن أبي مخنف وراق الربيع بن سليمان عن قتيبة قال: "ما وضع في يد رشدين شيء إلا قرأه".^١

ولد سنة عشر ومائة، ومات سنة ثمان وثمانين ومائة، وكان رجلاً صالحاً لا يشك في صلاحه وفضله، فأدركت غفلة الصالحين فخلط في الحديث.^٢

وقال الحافظ ابن حجر: "ضعيف، رجع أبو حاتم عليه ابن لهيعة".^٣

٨-ع: سعيد بن إياس الجُريري، أبو مسعود البصري، وجريرو هو ابن عباد، أخو الحارث بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.^٤

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "سعيد الجريري تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث".^٥

قال الحافظ العقبلي: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى قال: قال لي ابن أبي عدي: "كنا نأتي الجريري، وهو مختلط لا يكذب الله فنلقنه الحديث مثل ما هو عندنا، فيجىء به مثل ما هو عندنا، أو نحواً من هذا الكلام".^٦

وذكر ابن رجب تحت موضوع: [من ضعف في بعض الأوقات دون بعض]:
"...سعيد بن إياس الجريري البصري، يكنى أبا مسعود. أحد الثقات الأعيان اختلط بآخرة، فكان يلقن فيلقن".^٧

^١ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٦٩/٤. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ٤٩/٢.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٩٥/٩.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢١٢١)، ٢٤٦/١.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١/٤، وكتاب الضعفاء الكبير للعقبلي، ٩٩/٢، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٤٤/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٣٨/١٠، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ١٢٧/٢، والفهي في الضعفاء للذهبي، ٣٩٧/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٥/٤، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٥٠٩)، ٢٨٣/١، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ١٧٨.

^٥ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/٤. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ٦/٤.

^٦ الضعفاء الكبير للعقبلي، ٩٩/٢.

^٧ شرح علل الترمذي لابن رجب الحسلي، ٧٤٢/٢.

توفي سنة أربع وأربعين ومائة^١.

قال الحافظ ابن حجر : "تفة، اختلط قبل موته بثلاث سنين"^٢.

٩- ق: سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي، أخو مليح بن وكيع، وعبيد ابن وكيع^٣.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "جاعني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه. فوعدتهم أن أجيبه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث فقلت له: إن حقاك واجب علينا في شيخك وفي نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك بين حديثك ما ليس من حديثك. قال: فكيف السبيل في هذا؟ قلت: ترسمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتتحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بأبن كرامة وتوليه أصولك فإنه يوثق به. فقال: مقبولا منك. وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يسمعون علينا الحديث، فما فعل شيئا مما قاله فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين"^٤.

قال الإمام البخاري : "توفي سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي في يوم الأحد لأربع عشرة بقيت من ربيع الآخر سنة سبع وأربعين، يتكلمون فيه لأشياء لقنوه"^٥.

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٤١/١٠.

^٢ تقريب التهذيب لابن حجر، ٢٨٣/١، ترجمة رقم (٢٥٠٩).

^٣ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٣١/٤، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتركون لابن حبان، ٣٥٩/١، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٧٩/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٠٠/١١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ١٧٣/٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٤١٩/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٢٣/٤، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٧٠٥)، ٣٠٣/١.

^٤ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٣١/٤. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٠٢/١١-٢٠٣، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٢٤/٤.

^٥ التاريخ الصغير للإمام البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زاهد، فهرس أحاديثه د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ص ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ٣٥٥/٢. انظر أيضا الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٧٩/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٠٣/١١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ١٧٣/٢.

وقال الإمام أحمد بن عدي: «ولسفيان بن وكيع حديث كثير وإنما يلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله أو يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم»^١.

وقال الحاكم أبو عبد الله: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت محمد بن إسحاق - يعني ابن خزيمة - وقيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وترك سفيان ابن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس: «إذا حضر العشاء» فإنه ذكر أنه وجدته في درج من كتب عمه في قرطاس. وأما سفيان بن وكيع، فإن وراقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وترك الرواية عنه»^٢.

وقال ابن حبان: «وكان شيخاً فاضلاً صدوقاً، إلا أنه ابتلى بوراق سوء، كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع. فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك»^٣.

قال الحافظ ابن حجر: «كان صدوقاً، إلا أنه ابتلى بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه»^٤.

١٠-خت م ٤: سيمالك بن خرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة بن ربيعة بن عامر بن ذهل بن ثعلبة الذهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، أخو محمد بن حرب، وإبراهيم بن حرب.^٥

^١ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤/٤٨٢. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ٤/١٢٤-١٢٥.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١/٣٨٨-٣٨٩. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ١/١١٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١/٥٤-٥٥.

^٣ كتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١/٣٥٩. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢/١٧٣.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٧٠٥)، ١/٣٠٣.

^٥ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/٢٧٩، وكتاب الضعفاء الكبير للعتيلي، ٢/١٧٨، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤/٥٤١، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢/١١٥-١١٦، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢/٢٣٢، والمفني في الضعفاء للذهبي، ١/٤٤٨، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٤/٢٣٢، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٩٠١)، ١/٣٢٠، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات لابن الكيال، صفحة ٢٣٧.

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت يحيى بن معين يقول - وسئل عن سماك بن حرب فقال: ثقة، فقل ما الذي عيب عليه؟ قال أسند أحاديث لم يسندها غيره^١.

وقال الحافظ العقيلي: حدثنا محمد بن موسى، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي الحارث قال: حدثنا أحمد عن حجاج، عن شعبة، قال: "حدثني سماك أكثر من كذا كذا مرة، يعني حديث عكرمة إذا بنى أحدكم فليدعم على حائط جاره، وإذا اختلف في الطريق، وكان الناس ربما لقنوه فقالوا عن ابن عباس، فيقول نعم، وأما أنا فلم أكن ألقنه"^٢.

قال الحافظ ابن حجر: قال النسائي: كان ربما لقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقن فيلقن^٣.

مات سنة ثلاث وعشرين ومائة^٤.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلقن"^٥.

١١- م ق: سؤيد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي، أبو محمد الحديثاني الأنباري. سكن حديثه النورة، وهي قرية تحت عانة وفوق الأنبار^٦.

قال محمد بن يحيى الخزاز السوسي: سألت يحيى بن معين عن سويد بن سعيد فقال: "ما حدثك

^١ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٧٩/٤. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٣٣/٤.

^٢ الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٧٨/٢. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢٣٣/٢.

^٣ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٣٤/٤. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢٣٣/٢.

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢١/١٢.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٩٠١)، ٣٢٠/١.

^٦ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٤٠/٤، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٣٥٢/١، والكمال

في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٩٧/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٤٧/١٢-٢٤٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال

للذهبي، ٢٤٨/٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٤٥٧/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٧٢/٤، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم

(٢٩٧٨)، ٣٢٧/١، والكواكب النيرات في معرفة من احتلط من الرواة النقائص لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٧٠.

فاكتب عنه، وما حدث به تلقينا فلا^١.

وقال البخاري: "كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه"^٢.

وقال صالح بن محمد البغدادي: "صدوق إلا أنه كان قد عمي، فكان يُلقن أحاديث ليست من حديثه"^٣.

وقال الحاكم أبو أحمد: "عمي في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن"^٤.

وذكر الذهبي: "احتج به مسلم، وروى عنه البخوي وابن ناحية، وخلق. وكان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمي، فربما لقن مما ليس من حديثه. وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب"^٥.

توفي سويد بن سعيد بالحديثة أول شوال سنة أربعين ومائتين^٦.

وقال الذهبي: قال البخاري: "عمي وكان يقبل التلقين"^٧.

وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول"^٨.

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٢٥١/١٢.

^٢ المصدر السابق، ٢٥١/١٢.

^٣ المصدر السابق، ٢٥٢/١٢.

^٤ المصدر السابق، ٢٥٢/١٢.

^٥ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢٤٨/٢.

^٦ التاريخ الصغير للإمام البخاري، ٣٤٣/٢.

^٧ المغني في الضعفاء للذهبي، ٤٥٨/١.

^٨ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٩٧٨)، ٣٢٧/١.

١٢-خت د ت ق: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم، أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، كان يذكر أنه رأى زبان بن فائد، وعمرو بن الحارث^١.

وقال البردعي: قلت لأبي زرعة: "رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني منكراً فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا قبلوا به وبلى به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل وإنما هو من خالد بن نجيح، وكذا قال أحمد بن يحيى التستري عن أبي زرعة في حديث الفضائل، وزاد: كان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم وله غير هذا. قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم قال هذا كذاب. قال التستري وقد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن كاتب الليث وابن أبي مريم رواه الحاكم، وقال: قد شفى أبو زرعة في عدة هذا الحديث فكل ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث كان المذنب فيه غير أبي صالح^٢.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد ابن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكسب وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً^٣.

وقال ابن حبان: سمعت ابن خزيمة يقول: "كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه. فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره^٤.

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨٦/٥، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٦٧/٢، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٤٠/٢، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٣٤٢/٥، ولتذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٨/١٥، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٤٠/٢، والمنقذ في الضعفاء للذهبي، ٥٤٤/١، ولتذهب التهذيب لابن حجر، ٢٥٦/٥، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٣٧٥٢)، ٤٠٠/١، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٨٠.

^٢ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٥٨/٥.

^٣ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨٦-٨٧. انظر أيضاً تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٠٥-١٠٦.

^٤ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٤٠/٢. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٤١/٢.

كان مولده سنة سبع وثلاثين ومائة. ومات سنة اثنتين وعشرين ومائتين^١.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة"^٢.

١٣-م د ت ق : عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي من أنفسهم، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر. والأول أصح، المصري الفقيه قاضي مصر^٣.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول سمعت ابن أبي مريم يقول: "حضرت ابن لهيعة في آخر عمره وقوم من أهل بربز يقرعون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين فقلت له: يا أبا عبد الرحمن ليس هذا من حديثك، فقال بلي، هذه أحاديث قد مرت على مسامعي. فلم أكتب عنه بعد ذلك"^٤.

قال يعقوب بن سفيان، عن سعيد بن أبي مريم: "و حضرت ابن لهيعة، وقد جاءه قوم من أصحابنا كانوا حجوا، وقدموا، فأتوا ابن لهيعة مسلمين عليه، فقال: هل كنتم حديثاً طريفاً؟ فقال: فجعلوا يذكرونه بما كتبوا، حتى قال بعضهم: حدثنا القاسم العمري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "إذا رأيتم الحريق فكبروا، فإن التكبير يطفئه"، قال ابن لهيعة: هذا حديث طريف، كيف حدثتم. قال: فحدثه، فوضعوا في حديث عمرو ابن شعيب، وكان كلما مروا به، قال: حدثنا به صاحبنا فلان. قال فلما طال ذلك نسي الشيخ فكان يقرأ عليه فيخبره ويحدث به في جملة حديثه، عن عمرو بن شعيب"^٥.

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٥/١٠٧.

^٢ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٣٧٥٢)، ١/٤٠٠.

^٣ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/١٤٥، وكتاب الضعفاء الكبير للعليلي، ٢/٢٩٣، وكتاب الجرحين من المحدثين والضعفاء والمترولين لابن حبان، ٢/١١، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥/٢٣٧، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٥/٤٨٧-٤٨٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢/٤٧٥، والمغني في الضعفاء للذهبي، ١/٥٦١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٥/٣٧٣، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٣٩٤٥)، ١/٤١٧، والكواكب النيرات في معرفة من احتلط من الرواة النقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٨١.

^٤ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/١٤٦. انظر أيضا الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥/٢٣٧.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٥/٤٩٢.

قال الإمام ابن حبان : أخبرنا محمد بن سعيد القزاز، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حماد، قال: سمعت يحيى بن حسان يقول: "جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فقامت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت: أي شيء ذا الكتاب حدثت به ليس ها هنا في الكتاب حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط؟ قال: ما أصنع بهم يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به".^١

وقال أيضا: "وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة، وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما يدل على حديثه".^٢

وقال ابن خراش: "كان يُكتب حديثه، احترقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثا وجاء به إليه، قرأه عليه".^٣

قال الحافظ ابن حجر: "وحكى الساجي عن أحمد بن صالح كان ابن لهيعة من النقات إلا أنه إذا لقن شيئا حدث به".^٤

مات سنة أربع وسبعين ومائة.^٥

قال الحافظ ابن حجر : "صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون".^٦

^١ المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٦٩/١ و ١٣/٢. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٣٧٨/٥.

^٢ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٣/٢. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٣٧٩/٥.

^٣ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٣٧٨/٥.

^٤ المصدر السابق، ٣٧٨/٥.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٤٩٩/١٥ - ٥٠٠.

^٦ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٣٩٤٥)، ٤١٧/١.

١٤-س: عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي، أبو تقي الحمصي الأكبر^١.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت محمد بن عوف الحمصي عنه، فقال: "كان شيخا ضريرا، لا يحفظ، وكنا نكتب من نسخة الذي كان عند إسحاق ابن زبريق لابن سالم، فنحمله إليه ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن، فيحدثنا، وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة الحديث. وكان إذا حدث عنه محمد بن عوف قال وجدت في كتاب ابن سالم ثنا به أبو تقي"^٢.

وقال أيضا: سمعت أبي ذكر لي أبو تقي عبد الحميد بن إبراهيم فقال: "كان في بعض قرى حمص، فلم أخرج إليه وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سالم، عن الزهري، إلا أنها ذهبت كتبه. فقال: لا أحفظها، فأرادوا أن يعرضوا عليه، فقال: لا أحفظ. فلم يزالوا به حتى لان، ثم قدمت حمص بعد ذلك، بأكثر من ثلاثين سنة، فإذا قوم يروون عنه هذا الكتاب، وقالوا: عرض عليه كتاب ابن زبريق ولقنوه، فحدثهم بهذا، وليس هذا عندي بشيء رجل لا يحفظ وليس عنده كتب"^٣.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، إلا أنه ذهبت كتبه، فساء حفظه، من التاسعة"^٤.

١٥-م ٤: عبد الرحمن بن حرمة بن عمرو بن سنة الأسلمي، أبو حرمة المدني، ويقال: إنه من ولد مالك بن أفضى، أخو أسلم من خزاعة لأبيه. ولسنان بن سنة عم أبيه صحبة^٥.

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٤٠٧/١٦، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٣٧/٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٨٧/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٠٨/٦، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤١٧٣)، ٤٣٦/١، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٧٥.

^٢ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٦. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٤٠٧/١٦.

^٣ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٦. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٤٠٨/١٦.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤١٧٣)، ٤٣٦/١.

^٥ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٢٣/٥، وكتاب الضعفاء الكبير للمقبلي، ٣٢٨/٢، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥٠٢/٥، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٥٨/١٧، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٥٦/٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٩٩/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٦١/٦، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٢٨١)، ٤٤٥/١.

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن محمد بن سنبل، نا علي يحيى ابن المديني - قال سمعت يحيى يعني ابن سعيد - [القطان] يقول: "محمد بن عمرو أحب إلي من ابن حرملة، وكان ابن حرملة يلقن، ولو شئت أن ألقنه أشياء. فراددت يحيى في ابن حرملة، فقال: ليس هو عندي مثل يحيى بن سعيد يعني الأنصاري".^١

توفي سنة خمس وأربعين ومائة.^٢

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ".^٣

١٦- خت مق ٤: عبد الرحمن بن أبي الزناد، واسمه: عبد الله بن ذكوان، القرشي، مولا هم، أبو محمد المدني، أخو أبي القاسم بن أبي الزناد، وكان الأكبر.^٤

قال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: "ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد، أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن، يعني ابن مهدي، خطط على أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزناد. وكان يقول في حديثه عن مشيختهم، ولقنه البغداديون" عن فقهاءهم، عدهم، فلان وفلان وفلان".^٥

وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة صدوق وفي حديثه ضعف، سمعت علي ابن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب". قال علي: "وقد نظرت في ما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة". وقال عمرو بن علي: "فيه ضعف، فما حدث بالمدينة

^١ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٢٣/٥، انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٦٠/١٧.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٦١/١٧.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٢٨١)، ٤٤٥/١.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٥٢/٥، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٤٠/٢، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٥٦/٢، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٤٤٩/٥، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٥/١٧، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٧٥/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٧٠/٦، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٣٠٧)، ٤٤٧/١، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٧٧.

^٥ وقد نبهني الدكتور الفاضل - سلطان المعاملة - أن أكثر من يقوم بتلقين الشيوخ هم البغداديون.

^٦ تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحطيب البغدادي، ٢٢٨/١٠، انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٩/١٧، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٧٢/٦.

أصبح، ما حدث ببغداد كان عبد الرحمن يخط على حديثه، وقال في موضع آخر: تركه عبد الرحمن^١.

قال ابن حبان: "كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به"^٢.

مات ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة، وهو ابن أربع وسبعين سنة، ودفن في مقابر باب التين^٣.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، تغير حفظه لما قديم ببغداد، وكان فقيها"^٤.

١٧-ع: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم، اليماني، أبو بكر الصنعائي^٥.

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث (النارجبار)؟ فقال: "هذا باطل، ليس من هذا بشيء". ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبيب. قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يلقي فلقنه، وليس هو في كتبه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقيها بعد ما عمي^٦.

وقال حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل نحو ذلك، وزاد: "من سمع من الكتب فهو أصح"^٧.

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٧/٩٩-١٠٠. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٦/١٧٢.

^٢ كتاب المغرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢/٥٦.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٧/١٠١.

^٤ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٣٠٧)، ١/٤٤٧.

^٥ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/٣٨، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣/١٠٧، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٦/٥٣٨، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٨/٥٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢/٦٠٩، والمغني في الضعفاء للذهبي، ١/٦٢٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٦/٣١٠، وتقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، ترجمة رقم (٤٥٥٤)، ١/٤٦٨، والكواكب النيرات في معرفة من احتلط من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ٢٦٦.

^٦ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٨/٥٧. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢/٦٠٩-٦١٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٦/٣١٢.

^٧ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٨/٥٨.

قال ابن الصلاح: "ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلقي فيلقن، فسمع من سمع منه بعد ما عمي لا شيء"^١.

مولده سنة ست وعشرين ومائة^٢، ومات سنة إحدى عشرة ومائتين^٣.

وقال الذهبي: وقد قال أحمد: "إنه عمي آخر عمره، وكان يلقي فيلقن، فسمع من سمع منه بعد العمي لا شيء"^٤.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة^٥.

١٨-ق: عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي، أبو الحارث الحمصي، سكن سلمية بنواحي حمص^٦.

قال الإمام أحمد بن عدي: "سألت عبدان عن حديث ابن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لو كان القرآن في إهاب ما مسه النار)". فقال: لَقْن عبد الوهاب بن الضحاك بحضرتي فمنعهم. قال: وأظن عبدان قال: كان البغداديون يلقنونه فمنعهم. قال: وسمعت عبدان يقول: كان عبد الوهاب يقول: قد سمعت حديث إسماعيل بن عياش كله، فأقره على ما قال: وكان محمد بن عوف يحسن القول فيه. قلت لعبدان: أيما أحب إليك هو أو المسيب - يعني: ابن واضح -؟ فقال: كلاهما سواء"^٧.

^١ علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ٣٩٦. انظر أيضا الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات لابن الكيال، صفحة ٢٧٢.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٦١/١٨.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٦١/١٨. انظر أيضا التاريخ الكبير للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط د، ص د، ١٣٠/٦.

^٤ المغني في الضعفاء للذهبي، ٦٢٢/١-٦٢٣.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٥٥٤)، ٤٦٨/١.

^٦ ترجمته في المرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٧٤/٦، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٧٨/٣، وكتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٤٧/٢، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥١٤/٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٩٤/١٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٦٧٩/٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢٢/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٤٤٦/٦، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٧٧٢)، ٤٨٨/١.

^٧ الكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥١٥/٦. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٩٦/١٨-٤٩٧.

قال ابن حبان: "كان يسرق الحديث ويرويه ويجيب فيما يسأل، ويحدث بما يقرأ عليه، لا يحل الاحتجاج به ولا الذكر إلا على جهة الاعتبار".^١

مات سنة خمس وأربعين ومائتين.^٢

قال ابن حجر: "متروك، كذبه أبو حاتم".^٣

١٩-د: عبيد بن هشام، أو نعيم الحلبى القلاسي، جرجاني الأصل.^٤

قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن أبي نعيم الحلبى فقال: "ثقة، إلا أنه تغير في آخر أمره، لَقْنُ أَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصْلُ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْقَلَانَسِيِّ، لَقْنٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ حَدِيثًا مَنكُراً".^٥

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق تغير في آخر عمره، فتلَقَّن".^٦

٢٠-خ سي: عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى بن حسان بن المنذر، وهو الأشج العصري العبدي، أبو عمرو البصري مؤذن المسجد الجامع بالبصرة.^٧

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٤٨/٢.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٤٩٧/١٨.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٧٧٢)، ٤٨٨/١.

^٤ ترجمته في المرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٤٢/١٩، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢٤/٣، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٣٦/٢، والاعتباط بمعرفة من رمى بالاعتلاط، تأليف سبط ابن العمري، صفحة ٦٣، ترجمة رقم (٦١)، الوكالة العربية للنزوع والنشر، الزرقاء - الأردن، ط ٥، س ٥، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٧٦/٧، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٩٤٩)، ٥٠٧/١، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٨٧.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٤٤/١٩، انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٧٦/٧-٧٧.

^٦ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٩٤٩)، ٥٠٧/١.

^٧ ترجمته في المرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٧٢/٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥٠٣-٥٠٢/١٩، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٥٩/٣، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥١/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٥٧/٧، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥٠٩٣)، ١٨/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٨٨.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: روى عنه أبي وسألته عنه فقال: "كان صدوقاً غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يتلقن"^١.

مات قريباً من سنة عشرين ومائتين^٢.

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة، تغير فصار يتلقن"^٣.

٢١-خ ٤: عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: ابن زيد: ويقال: ابن يزيد الثقفي، أبو السائب ويقال: أبو زيد ويقال: أبو يزيد ويقال: أبو محمد الكوفي^٤.

قال أحمد بن عبد الله العجلي: "كان شيخاً قديماً ثقة، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع منه قديماً فهو صحيح الحديث، منهم: سفيان الثوري. فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث، منهم هشيم، وخالد بن عبد الله الواسطي، إلا أن عطاء بأخرة كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنه كان كبير، صالح الكتاب"^٥.

وقال الإمام أحمد بن عدي: حدثنا ابن أبي عصمة، قال: ثنا أحمد بن أبي يحيى، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: "ليث بن أبي سليم ضعيف مثل عطاء بن السائب، وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان"^٦.

مات سنة ست وثلاثين ومائة^٧.

^١ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٧٢/٦. انظر أيضاً تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥٠٤/١٩، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٥٨/٧.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥٠٤/١٩.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥٠٩٣)، ١٨/٢.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٣٢/٦، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٩٨/٣، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٧٢/٧، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٨٦-٨٧/٢٠، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٧٠/٣، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٩/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٣/٧، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥١٦٥)، ٢٥/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات لابن الكيال، صفحة ٣١٩.

^٥ تاريخ النقات للعجلي، صفحة ٣٣٢-٣٣٣. انظر أيضاً تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩١/٢٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٥/٧.

^٦ الكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٧٣/٧. انظر أيضاً تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩١/٢٠.

^٧ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٣/٢٠.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، اختلط"^١.

٢٢-ت: عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري العطار^٢.

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: "ليس بثقة". وقال في موضع آخر: "كذاب". وقال فسي موضع آخر: "لم يكن بشيء، كان توضع له الأحاديث فيحدث بها"^٣.

وقال الأجرى عن أبي داود: "وعطاء بن عجلان بصري يقال له: عطاء العطار ليس بشيء، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثاً من حديثي، وقالوا له: قل! حدثنا محمد بن خازم فقال: حدثنا محمد ابن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم ما حدثتك"^٤.

قال ابن حبان: "وهو الذي يروي عنه إسماعيل بن عياش وكان قد سمع الحديث فكان لا يدري ما يقول، يَتَلَقَّنْ كلما يُلْقَن، ويجب فيما يسأل، حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار"^٥.

قال الحافظ ابن حجر: "متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب"^٦.

^١ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥١٦٥)، ٢٥/٢.

^٢ ترجمته في المرح والتمديد لابن أبي حاتم، ٣٣٥/٦، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤٠٢/٣، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٢٩/٢، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٧٨/٧، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٤/٢٠ - ٩٥، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٧٥/٣، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٦٠/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٨/٧، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥١٦٧)، ٢٦/٢.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٦/٢٠. انظر أيضاً ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ٧٥/٣.

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٩٧/٢٠. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٩/٧.

^٥ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٣٠/٢. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٠٩/٧.

^٦ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥١٦٧)، ٢٦/٢.

٢٣-س ق: عَقْبَةُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ خُذَيْجٍ الْمَدَنِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُقَالُ: أَبُو يُوسُفَ، وَيُقَالُ: أَبُو سَعِيدٍ الْبَيْرُوتِي^١.

ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد بن عقبة عنه، لأن محمداً كان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه"^٢.

قال الإمام أحمد بن عدي: "روى عن الأوزاعي ما لم يوافقه عليه أحد، من رواية ابنه محمد بن عقبة وغيره عنه"^٣.

مات سنة أربع ومائتين^٤.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه"^٥.

٢٤-د ت ق: قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَسَدِي، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ مِنْ وَلَدِ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ، وَيُقَالُ: الْحَارِثُ بْنُ قَيْسِ الْأَسَدِيِّ الَّذِي أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ ثَمَاتِي نِسْوَةٌ، وَفِي رِوَايَةٍ تِسْعَ نِسْوَةٍ^٦.

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: حدثني أبي قال: "كان عفان يروي عن قيس وينكلم فيه، فقيل له: يتكلم فيه؟ فقال قدمت عليه فسمعت حديثاً الشيباني عن الشعبي فيقول له رجل ومغيرة فيقول:

^١ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣١٤/٦، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٥٤/٣، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عسدي، ٤٩١/٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٠/٢١١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للنمعي، ٣/٨٧، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢/٦٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٧/٢٤٦، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥٢٢١)، ٢/٣١.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٠/٢١٣.

^٣ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٦/٤٩١. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ٧/٢٤٧.

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٠/٢١٣.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٥٢٢١)، ٢/٣١.

^٦ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/٩٦، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣/٤٦٩، وكتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢/٢١٦، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٧/١٥٧، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٤/٢٥-٢٦، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣/٣٩٣، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢/٢٢١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٨/٣٩١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٦٢٥٧)، ٢/١٣٥، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الأول -، صفحة ٤٩٢.

ومغيرة فقال له وأبو حصين فقال وأبو حصين^١.

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، عن أبيه أن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني حديث أبي هاشم إسماعيل ابن كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة في الوضوء فحدث به، فقيل له: من أبو هاشم؟ قال: صاحب الرمان. قال أبي: وهذا الحديث لم يروه أبو هاشم صاحب الرمان، ولم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئا، وإنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه زمانا ثم تركه^٢.

وقال ابن حبان: قد سبرت أخبار قيس من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعها، فرأيت صدوقا مأمونا حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه وامتنح بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بآبائه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج^٣.

وقال أيضا: أخبرنا مكحول قال: سمعت جعفر بن أبان يقول: سألت ابن نمير عن قيس بن الربيع، فقال: "إن الناس قد اختلفوا في أمره وكان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه، فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه قد غيرها"^٤.

قال أبو داود: "إنما أتى قيس من قبل ابنه، كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرج كتاب قيس ولا يعرف الشيخ ذلك"^٥.

وقال الإمام أحمد بن عدي: أخبرنا الساجي، حدثني أحمد بن محمد قال: سمعت أحمد بن حنبل وذكر قيسا فقال: "كان له ابن يأخذ حديث مسعر، وسفيان والمتقدمين، فيدخلها في حديث أبيه

^١ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩٨/٧. انظر أيضا كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢١٩/٢، وتذهيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٣٣/٢٤، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٩٤/٣.

^٢ تذهيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٣٣/٢٤-٣٤.

^٣ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢١٨/٢. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٩٤/٣.

^٤ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢١٩/٢. انظر أيضا تذهيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٣٤/٢٤، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٩٣/٣.

^٥ تذهيب الكمال في أسماء الرجال للزري، ٣٤/٢٤.

يوم بحديث لشريك عن أبي إسحاق، فرأيتَه في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتابا طريا^١.

وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرا، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة، من السابعة، مات بعد السبعين"^٢.

٢٦-م ٤ : مَجَالِدُ بن سعيد بن عمير بن بِسْطَام، ويقال: ابن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة ابن مرثد بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان الهمداني، أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد الكوفي، والد إسماعيل بن مجالد، وجد عمر بن إسماعيل ابن مجالد^٣.

قال العجلي: وكان يحيى بن سعيد يقول: "كان مجالد يُلْقِنُ الحديث إذا لُقِّن"^٤.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: نا محمد ابن إبراهيم بن شعيب نا عمرو بن علي الصيرفي قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لعبد الله: "أين تذهب؟ قال: أذهب إلى وهب بن جرير أكتب السيرة، يعني عن مجالد، قال: تكتب كذبا كثيرا، لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله فعل"^٥.

وقال أيضا: نا أحمد بن سنان، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "حديث مجالد عنـسـد الأحداث: يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة، وحمام بن زيد، وهشيم وهؤلاء القدماء، قال أبو محمد يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره"^٦.

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢/٢٧٠. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ٣/٤٩٦.

^٢ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٦٤٨٠)، ٢/١٥٩.

^٣ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٣٦١، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/٢٣٢، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٣/١٠، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٨/١٦٨، وقذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٧/٢١٩-٢٢٠، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣/٤٣٨، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢/٢٤٧، وقذهب التهذيب لابن حجر، ١٠/٣٩، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٧٣٠٣)، ٢/٢٣٧، والكواكب النيرات في معرفة من احتلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الثاني -، صفحة ٥٠٥.

^٤ تاريخ الثقات للمحلي، صفحة ٤٢٠. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٠/٤١.

^٥ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٣٦١. انظر أيضا كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/٢٣٢، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٣/١١، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٨/١٦٨، وقذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٧/٢٢٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣/٤٣٨.

^٦ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/٣٦١. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٧/٢٢٢-٢٢٣.

مات سنة أربع وأربعين ومائة، في ذي الحجة^١.

قال الحافظ ابن حجر : "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"^٢.

٢٧- خ ٤: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال: الظفري، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع بها^٣.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "هشام بن عمار لما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه"^٤.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: سمعت يحيى بن معين يقول: "هشام بن عمار كيس". قال أبو داود: "وأبو أيوب - يعني سليمان بن عبد الرحمن - خير منه - يعني هشام بن عمار. حدث هشام بأربع مائة حديث ليس لها أصل مسندة. كان فضلك يدور على أحاديث أبي مسهر وغيره يلقنها هشام بن عمار. قال هشام بن عمار: حدثني، قد روي فلا أبالي من حمل الخطأ"^٥.

وقال أبو بكر الإسماعيلي، عن عبد الله بن محمد بن سيار: "كان هشام بن عمار يلقن، وكان يلقن كل شيء، ما كان من حديثه وكان يقول: أنا قد أخرجت هذه الأحاديث صحاحاً، وقال الله ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾^٦، وكان يأخذ على كل ورقتين درهمين ويشارط ويقول: إن كان الخط دقيقاً فليس بيني وبين الدقيق عمل. وكان يقول: وذاك أني قلت له: إن كنت تحفظ فحدث، وإن كنت لا تحفظ فلا تلقن ما تلقن، فاختلط من ذاك، وقال: أنا أعرف هذه

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٧/٢٢٤.

^٢ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٧٣٠٣)، ٢/٢٣٧.

^٣ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/٦٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٠/٢٤٢، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤/٣٠٢، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٢/٤٧٩، والاحتياط بمعرفة من رمي بالاحتلاف، تأليف سبط ابن العمري، صفحة ٦٩، ترجمة رقم (١٠٠)، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١١/٥١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٧٢٢٢)، ٢/٣٢٥، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النفاة لابن الكيال، صفحة ٤٢٤.

^٤ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/٦٦-٦٧. انظر أيضاً تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٠/٢٤٨، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١١/٥٢.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٠/٢٤٨. انظر أيضاً تهذيب التهذيب لابن حجر، ١١/٥٣.

^٦ سورة البقرة: آية ١٨١.

الأحاديث. ثم قال لي بعد ساعة: إن كنت تشتهي أن تعلم فأدخل إسنادا في شيء، فتفتقدت الأسانيد التي فيها قليل اضطراب، فجعلت أسأله عنها فكان يمر فيها يعرفها^١.

قال الحافظ ابن حجر: قال القزاز: "أفته أنه ربما لقن أحاديث فتلقنها"^٢.

مات هشام بن عمار سنة أربع وأربعين ومائتين وهو ابن إحدى وتسعين سنة، كذا قال^٣.

وقال الذهبي: قال أبو حاتم: "صدوق قد تغير، وكان كلما لقنه تلقن"^٤.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، مقري، كبير فصار يتلقن، فحديثه القديم أصبح"^٥.

٢٨- ق: الوليد بن محمد الموقري، أبو بشر البلقاي، مولى يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي، والموقر حصن بالبلقاء^٦.

قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبد الله أحمد، عن الموقري، قال: "ما رأيت يحدث عنه. قلت له: كيف حديثه؟ قال: لا أدري. قلت: فهو في بدنه؟ قال: لا أدري، إلا أن رجلا قدم عليه فغير كتبه، وهو لا يعلم، فمن ذلك"^٧.

وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الوليد بن محمد الموقري فقال: "ضعيف الحديث، كان لا يقرأ من كتابه، فإذا دفع إليه كتاب قرأه"^٨.

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٥٠/٣٠. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٠٣/٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٥٣/١١.

^٢ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٥٤/١١.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٢٥٤/٣٠.

^٤ المغني في الضعفاء للذهبي، ٤٧٩/٢.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٧٢٢٢)، ٣٢٥/٢.

^٦ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٥/٩، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣١٨/٤، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٣٤٨/٨، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٧٦/٣١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٤٦/٤، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٠٠/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٤٨/١١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٣٩٤)، ٣٤٢/٢.

^٧ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٧٧-٧٨/٣١. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٤٩/١١.

^٨ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٥/٩. انظر أيضا كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣١٨/٤، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٣٤٨/٨، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٧٩/٣١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٤٩/١١.

وقال ابن حبان: "كان ممن لا يبالي ما دفع إليه قراءة، روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط كما روى عنه. وكان يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال"^١.

توفي سنة إحدى وثمانين ومائة^٢.

وقال الحافظ ابن حجر: "متروك"^٣.

٢٩- د س ق: يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي أبو سليمان، ويقال أبو زكريا الحمصي الرجل الصالح، أخو عمرو بن عثمان، مولى بني أمية^٤.

قال الإمام أحمد بن عدي: سمعت الحسين بن أبي معشر يقول: "يحيى بن عثمان هذا لا يسوي نواة في الحديث، كان يتلقن كل شيء، وكان يعرف بالصدق"^٥.

قال الإمام الذهبي: "صدوق. لينة أبو عروة الحراني وحده، فقال: لا يسوي نواة في الحديث كان يتلقن كل شيء. وكان يعرف بالصدق"^٦.

توفي سنة خمس وخمسين ومائتين^٧.

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٧/٣. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للـمزي، ٨٠/٣١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٥٠/١١.

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للـمزي، ٨١/٣١.

^٣ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٣٩٤)، ٣٤٢/٢.

^٤ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٧٤/٩، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١١٩/٩، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للـمزي، ٤٥٩/٣١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٩٦/٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٥٥/١١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٥٦٩)، ٣٦١/٢.

^٥ الكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١١٩/٩. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للـمزي، ٤٦١/٣١، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٥٦/١١.

^٦ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٣٩٦/٤.

^٧ المصدر السابق، ٤٦٢/٣١.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق عابد".^١

٣٠- ت: يحيى بن محمد بن عباد بن هاتئ المدني الشجري، والد إبراهيم بن يحيى.^٢

قال الحافظ ابن حجر: قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: في أحاديثه مناكير وأغاليط، وكان فيما بلغني ضريرا يلقن".^٣

قال الحافظ العقيلي: "في حديثه مناكير وأغاليط، وكان ضريرا فيما بلغني يلقن".^٤

ذكر الحافظ ابن حجر: "ضعيف، وكان ضريرا يلقن".^٥

٣١- خت م ٤: يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله الكوفي، أخو برد بن أبي زياد، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل. رأى أنس بن مالك.^٦

قال ابن حبان: "وكان يزيد صدوقا، إلا أنه لما كبر، ساء حفظه وتغير، فكان يلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع

^١ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٥٦٩)، ٣٦١/٢.

^٢ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٨٥/٩، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤٢٧/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٥٢٠/٣١-٥٢١، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٠٦/٤، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٢٩/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٧٣/١١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٦٠٤)، ٣٦٥/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لآبني الكيال - الملحق الثاني -، صفحة ٥٠٩.

^٣ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٧٣/١١.

^٤ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤٢٧/٤. انظر أيضا ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٠٦/٤.

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٦٠٤)، ٣٦٥/٢.

^٦ ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٢/٩، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٧٩/٤، وكتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٩٩/٣، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٦٣/٩، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٣٥/٣٢-١٣٦، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٢٣/٤، والمغني في الضعفاء للذهبي، ٥٣٧/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ٣٢٩/١١، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٦٩٣)، ٣٧٣/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال - الملحق الثاني -، صفحة ٥٠٩.

منه فَبَن دَخُوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسامع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن، سماع ليس بشيء^١.

وقال أيضا: أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: حدثنا ابن عيينة قال: حدثنا يزيد بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: "رأيت النبي عليه الصلاة والسلام إذا افتتح الصلاة رفع يديه" قال سفيان: فلما قدم يزيد الكوفة سمعته يحدث بهذا الحديث وزاد فيه: "ثم لم يعد"، فظننت أنهم لقنوه^٢.

قال أبو حاتم: "هذا خبر عول عليه أهل العراق في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع، وعند رفع الرأس منه، وليس في الخبر: "ثم لم يعد". وهذه الزيادة لقنها أهل الكوفة يزيد بن أبي زياد في آخر عمره فتلقن، كما قال سفيان بن عيينة أنه سمعه قديما بمكة يحدث بهذا الحديث بإسقاط هذه اللفظة^٣.

وقال العجلي: "جائز الحديث، وكان بأخرة يلقن"^٤.

قال الحافظ ابن حجر: قال الدارقطني: "لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف، يخطئ كثيرا ويلقن إذا لقن"^٥.

مات سنة سبع وثلاثين ومائة^٦.

قال الحافظ ابن حجر: "ضعيف، كبر فتغير، صار يلقن، وكان شيعيا"^٧.

^١ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٠٠/٣. انظر أيضا المغني في الضعفاء للذهبي، ٥٣٧/٢، والمذهب التهذيب لابن حجر، ٣٣٠/١١.

^٢ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٠٠/٣. انظر أيضا الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١٦٥/٩.

^٣ كتاب المروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١٠٠/٣.

^٤ تاريخ الثقات للعجلي، صفحة ٤٧٩. انظر أيضا مذهب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٣٩/٣٢، والمذهب التهذيب لابن حجر، ٣٣٠/١١.

^٥ مذهب التهذيب لابن حجر، ٣٣١/١١.

^٦ مذهب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ١٤٠/٣٢.

^٧ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٨٦٩٣)، ٣٧٤-٣٧٣/٢.

الفصل الثالث: أثر قبول التلقين في الكتب الستة.

المبحث الأول: أثر قبول التلقين في الصحيحين.

ذكرت سابقاً أن قبول التلقين عيب في الراوي، وهو من الأسباب التي تؤدي إلى نزول رتبة الراوي عن غيره من الثقات الضابطين، وهو نتيجة للاختلاط بحمل صاحبه على عدم التمييز بين حديثه وحديث غيره. فبسبب ذلك تنزل مرتبته عن مرتبة غيره.

وعندما جمعت الرواة الذين قبلوا التلقين، وجدت أن فيهم ستة عشر راوياً خرج لهم الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما. وكما هو معلوم أن شرطي صاحبي الصحيح في الرجال، لاسيما الإمام البخاري شرط دقيق، فكانا ينتقيان الرواة، وينتقيان من حديثهم حتى أنه كان يقال للراوي الذي خرج له الإمام البخاري والإمام مسلم في الصحيح أنه جاز القنطرة^١، بمعنى أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه من الطعن.

فكيف يوجد في الصحيحين مثل هؤلاء الرواة الذين قبلوا التلقين وضعفهم العلماء بسبب ذلك؟ والجواب على ذلك سيكون من ناحيتين:

الأولى: من الناحية الإجمالية.

الثانية: من الناحية التفصيلية.

وسأتناول في الجانب الثاني وهو الجانب العملي من هذه الرسالة، جميع مروياتهم في الصحيحين دراسة تفصيلية، أبين فيها كيفية إخراج صاحبي الصحيحين لأحاديث هؤلاء الرواة.

أما الجانب الأول، وهو الجانب الإجمالي، وأعني بذلك أن أذكر أقوال العلماء ونقاد الحديث في الجواب جملة ممن يُخرج له الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما ممن وصف بالتلقين.

^١ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، بتحقيق عدة أحرارها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وبترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان الأردن، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧، صفحة ٥٤٨.

فأقول إن للصحيحين مرتبة عظيمة عند المسلمين، فهما أصبح الكتب بعد كتاب الله العزيز^١. وقد تلقى الأمة كتابيهما بالقبول. وما أنا لسوق أقوال العلماء في ذلك:

قال الإمام ابن الصلاح في مبحث النوع الثاني والستين: معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات:

"...واعلم أن ما كان من هذا القبيل محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط، والله أعلم^٢."

وقد ذكر هذا الكلام أيضا الإمام النووي^٣، والإمام السخاوي^٤.

وقال الحافظ ابن حجر عندما ساق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري قال: "وقبل الخوض فيه، ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان، مقتضى لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر^٥."

وقال أيضا: "وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط،

^١ انظر علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة ١٨.

^٢ المصدر السابق، صفحة ٣٩٧.

^٣ مقدمة الإمام النووي على صحيح مسلم للنووي، ومعه صحيح مسلم بشرح النووي، حقق أصوله وخرج أحاديثه الشيخ خليل

مأمون شبحا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٤، س ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، صفحة ١٥٥.

^٤ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٢٧٧/٣.

^٥ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٤٨.

يُنظَر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء^١.

وقال الإمام ابن الصلاح: "عاب عائنون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا.

والجواب: أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده، ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح، لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب، فإنه لا يُعْمَل به.

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات، لا في الأصول.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرا بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداه واستقامته.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكثفيا بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا القدر قد رويناه عنه تنصيصا^٢.

هذا هو كلام العلماء بشكل عام عن الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين على أنه يجب التنبيه على كيفية رواية صاحبي الصحيح لهؤلاء الرواة، فقد يكون على وجه المتابعة والاستشهاد والتعليق وغير ذلك، وفي ذلك يقول الإمام ابن الصلاح:

^١ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٤٩.

^٢ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ٢، م ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، صفحة ٩٦-٩٨. بتصرف.

"وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه وعلى أي وجه روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك، والله سبحانه أعلم".^١

وقال الحافظ ابن حجر في سياق من علق عنه البخاري شيئاً من أحاديثهم ممن تكلم فيه: "وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق، فلو كان ما قيل فيهم قادحاً ما ضر ذلك".^٢

وقال أيضاً: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم: "والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه".^٣

فتبين بذلك أن رجال الصحيحين قسمان:

الأول: محتج بهم في الأصول

والثاني: ذكروا على سبيل المتابعات والاستشهاد.

وهذا ما سأفصله في الجانب العملي في الكلام على الصحيحين.

١. خ ت ق: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فسروة الفروي، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان.

ضعفه أكثر الأئمة مثل الإمام أبي داود، والإمام النسائي، والإمام الدارقطني.^٤

وقال الدارقطني عندما حكى عنه وعن رواية البخاري عنه لحديثه: "ضعيف، وقد روى عنه

^١ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وجماعته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح، صفحة ١٠٠.

^٢ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٦٤١.

^٣ المصدر السابق، صفحة ٥٤٨.

^٤ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٤٨/١.

البخاري ويوبخونه في هذا^١.

وقال الساجي^٢: "فيه لين. روى عن مالك أحاديث تفرد بها"^٣.

فقد روى عنه الإمام البخاري ثلاثة أحاديث، ولعل السبب في ذلك - والله أعلم - هو علو السند:-

الحديث الأول: في كتاب الجهاد والسير، باب: قتال اليهود، قال الإمام البخاري: حدثنا إسحاق ابن محمد الفروي، حدثنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تقاتلون اليهود، حتى يختبي أحدهم وراء الحجر، فيقول: يا عبد الله، هذا يهودي ورائي فاقتله»^٤.

الحديث الثاني: في كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس، قال الإمام البخاري: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، حدثنا مالك بن أنس، عم ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان، وكان محمد بن جبير ذكر لي ذكرنا من حديثه ذلك، فانطلقت حتى أدخل على مالك بن أوس، فسألته عن ذلك الحديث، فقال مالك: بينا أنا جالس في أهلي حين متع النهار، إذا رسول عمر ابن الخطاب يأتيني، فقال: أجب أمير المؤمنين، فانطلقت معه حتى أدخل على عمر، فإذا هو جالس على رمال سرير... الحديث^٥.

الحديث الثالث: في الصلح، باب: قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصليح، قال الإمام البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأوسي وإسحاق بن محمد الفروي، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: «اذهبوا بنا

^١ لمذهب التهذيب لابن حجر، ٢٤٨/١.

^٢ واسمه أبو يحيى، ذكره ابن أبي بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي بن عبد الرحمن. انظر ترجمته في سمر أعلام النبلاء للذهبي، ٢٤٣/١١. وذكره ابن حجر في تقريب التهذيب، ٢٥٧/١، ترجمة رقم (٢٢١٧) ميمز.

^٣ لمذهب التهذيب لابن حجر، ٢٤٨/١.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: قتال اليهود، حديث رقم (٢٩٢٥)، صفحة ٦١٦.

^٥ انظر المصدر السابق، كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس، حديث رقم (٣٠٩٤)، صفحة ٦٥٢.

نُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ»^١.

أما الحديث الأول: فقد رواه إسحاق عن مالك، ورواية إسحاق عن مالك، كما قال الساجي: روى عن مالك أحاديث تفرد بها^٢. وقال الحافظ العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها^٣.

فيلاحظ أن روايته عن مالك منكرة، فكيف يروي الإمام البخاري عنه عن مالك في الصحيح؟. والجواب عن ذلك أن الإمام البخاري لم يرو عن إسحاق فيما تفرد به إسحاق عن مالك، وبما تفرد به مالك عن غيره، فقد تابع مالكا في هذا الحديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر^٤، والزهري عن سالم عن ابن عمر^٥، وعمر بن حمزة عن سالم عن ابن عمر^٦. فيظهر بذلك أن الحديث مشهور من طرق كثيرة، ولا يعيب على الإمام البخاري إخراج طريق إسحاق بن محمد عن مالك، لأن إسحاق لم ينفرد بالحديث، والحديث مشهور من غير طريقه. فدل ذلك على صواب إسحاق في هذه الرواية. ومما يدل على ذلك كلام الحافظ ابن حجر حيث قال: "وكانها (أي الأحاديث التي رواها الإمام البخاري عن إسحاق) مما أخذها عنه من كتابه قبل ذهاب بصره"^٧.

فالمعتمد عند الإمام البخاري هو أصل الحديث واشتهاره لا خصوص هذه الطريق. وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: "وأما الغلط، فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الصلح، باب: قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح، حديث رقم (٢٦٩٣)، صفحة ٥٦٢.

^٢ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٤٨/١.

^٣ المصدر السابق، ٢٤٨/١.

^٤ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت، من البلاء، حديث رقم (٢٩٢١)، صفحة ١٢٦٤.

^٥ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٥٩٣)، صفحة ٧٥٦.

^٦ وصحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت، من البلاء، حديث رقم (٢٩٢١)، صفحة ١٢٦٤.

^٧ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت، من البلاء، حديث رقم (٢٩٢١)، صفحة ١٢٦٤.

^٨ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٥٥.

الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء^١.

الحديث الثاني: فقد تابع مالكا شعيب^٢، وعقيل^٣ كلهم عن الزهري. هذا في صحيح البخاري. فدل ذلك على أن الإمام البخاري لم يقتصر على رواية إسحاق عن مالك فقط. ودل ذلك على شهرة هذا الحديث. كما أن الزهري لم ينفرد برواية هذا الحديث عن مالك بن أوس، لأن عكرمة بن خالد، وأيوب بن خالد، ومحمد بن عمرو بن عطاء وغيرهم تابعوه كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح^٤. هذا وللحديث شواهد في صحيح البخاري من رواية الإمام البخاري عن أبي بكر^٥، وعائشة^٦، وعمر بن الخطاب^٧، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

الحديث الثالث: أخرجه الإمام البخاري عن إسحاق مقرونا بغيره وهو عبد العزيز بن عبد الله الأويس^٨ وهو ثقة^٩. فدل ذلك على أن الإمام البخاري في هذا الحديث لم يعتمد على إسحاق، بل ذكره من باب المتابعات والشواهد. ودل ذلك على أن إسحاق قد أصاب في هذا الحديث، وأن الإمام البخاري أخذ عنه من صحيح حديثه أو من كتابه قبل ذهاب بصره كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر^{١٠} - والله أعلم -.

^١ انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٤٩.

^٢ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب المغازي، باب: حديث بني النضير، ومخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم في دبة الرحلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٤٠٣٣)، صفحة ٨٤٣-٨٤٤.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب النفقات، باب: حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العبال، حديث رقم (٥٣٥٨)، صفحة ١١٧٥.

^٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٢٤٥/٦.

^٥ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب المغازي، باب: حديث بني النضير، ومخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم في دبة الرحلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٤٠٣٤)، صفحة ٨٤٤.

^٦ انظر المصدر السابق، كتاب المغازي، باب: حديث بني النضير، ومخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم في دبة الرحلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٤٠٣٦)، صفحة ٨٤٤.

^٧ انظر المصدر السابق، كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس، حديث رقم (٣٠٩٤)، صفحة ٦٥٢.

^٨ انظر المصدر السابق، كتاب الصلح، باب: قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح، حديث رقم (٢٦٩٣)، صفحة ٥٦٢.

^٩ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٤٦٠٤)، ١/٤٧٣.

^{١٠} انظر صفحة (٨١) من هذه الرسالة.

٢. ع : حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْنَصِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرُ، مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ مَجَالِدٍ، مَوْلَى أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ، تَرْمِذِي الْأَصْلُ، سَكَنَ بَغْدَادَ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْمِصْبِصَةِ.

وهو ممن اختلف وقيل التلقين في آخر عمره لما قدم بغداد. أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه، وذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلف، لكن ما ضره الاختلاط، فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحداً^١.

وقال الخلال: "إن حجاجاً تغير في آخر عمره، ونرى أن أحاديث الناس عنه (حجاج) صحاح صالحة إلا ما روى سنن من هذه الأحاديث"^٢.

وقال الذهبي: "كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أنكر عليه مع سعة علمه"^٣.

فتبين مما سبق أن جميع الأحاديث التي رواها البخاري من طريقه، (حجاج بن محمد) جميعها صحيحة قبل أن يقع في الاختلاط والتلقين، فلم يرو عنه بعد تخليطه إلا سنن داود المصيصي، ولا توجد رواية لسنن في صحيح البخاري. ثم إن ابن معين أوصى ابنه بأن لا يدخل على أبيه أحداً، وذلك بعدما اختلف وقبل التلقين. ويضاف إلى ذلك كله، أن الإمام البخاري على قدر علوه في علم العلل، فإنه يعلم بأحاديث حجاج بن محمد، ويعلم أن ما رواه عنه في الصحيح هو من صحيح حديثه، والله أعلم.

ويكفي في هذا المقام قول الذهبي: "... وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أنكر عليه مع سعة علمه"^٤.

^١ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٦٣.

^٢ انظر تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي، ٢٣٣/٨، ومذهب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزني، ٤٥٦/٥، ومذهب التهذيب لابن حجر، ٢٠٥-٢٠٦، وهدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٦٣.

^٣ مذهب الكمال في أسماء الرجال في أسماء الرجال للمزني، ١٦٣/١٢.

^٤ سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢٩٠/٨.

^٥ انظر المصدر السابق، ٢٩٠/٨.

روى له الإمام البخاري في ثلاثة عشر حديثاً في صحيحه.

الموضع الأول: كتاب الزكاة، باب: الصدقة فيما استطاع^١.

الموضع الثاني: كتاب الحج، باب: التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي^٢.

الموضع الثالث: كتاب البيوع، باب: التجارة في البر^٣.

الموضع الرابع: كتاب المناقب، باب: صفة النبي صلى الله عليه وسلم^٤.

الموضع الخامس: كتاب التفسير، تفسير سورة آل عمران، باب: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [١٨٨].

الموضع السادس: كتاب التفسير، تفسير سورة النساء، باب: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [٥٩]، ذوي الأمر^٥.

الموضع السابع: كتاب التفسير، تفسير سورة النساء، باب: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [١٠٢].

الموضع الثامن: كتاب التفسير، تفسير سورة براءة، باب: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [٤٠].

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، حديث رقم (١٤٣٤)، صفحة ٣٠٢.

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٥٦٩)، صفحة ٣٣١.

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٠٦١)، صفحة ٤٢٨.

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٥٥٣)، صفحة ٧٥٠.

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٥٦٨)، صفحة ٩٥٤.

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٥٨٤)، صفحة ٩٥٩.

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٥٩٩)، صفحة ٩٦٣.

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٦٦٥)، صفحة ٩٨٢.

الموضع التاسع: كتاب تفسير، تفسير سورة هود، باب: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [٥].

الموضع العاشر: كتاب التفسير، تفسير سورة الحجرات، باب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^١.

الموضع الحادي عشر: كتاب النكاح، باب: إجابة الداعي في العرس وغيرها^٢.

الموضع الثاني عشر: كتاب الطلاق، باب: ﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ [التحریم: ١].^٣

الموضع الثالث عشر: كتاب الأيمان والنذور، باب: إذا حرم طعامه^٤.

وأما الإمام مسلم، فاحتج به وأقول فيها ما قلت سابقا من رواية الإمام البخاري له، غير أن الإمام مسلما أكثر عنه، فقد روى ما يزيد على أربعين حديثا عنه، والله أعلم.

٣. ع: سعيد بن إياس الجزي، أبو مسعود البصري، وجرير هو ابن عباد، أخو الحارث بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

وهو ممن يقبل التلقين. قال الحافظ ابن حجر: ثقة^٥. اختلط وتغير حفظه قبل موته بثلاث

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، حديث رقم (٤٦٨١)، صفحة ٩٨٨.

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٨٤٧)، صفحة ١٠٥٣.

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥١٧٩)، صفحة ١١٣٨.

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥٢٦٧)، صفحة ١١٥٦.

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٦٩١)، صفحة ١٤١٦.

^٦ وأرقام الأحاديث هي: (١٢٢)، (١٥٦)، (٣٧٧)، (٤٥٥)، (٥٤٧)، (٦٣٨)، (٦٤٩)، (٧٣٢)، (٧٥١)، (٨٨٣)، (٩٣٤)،

(٩٧٠)، (٩٧٤)، (١٠٢٩)، (١٠٤٩)، (١٠٨٤)، (١٠٨٥)، (١١٨٧)، (١٣٤٢)، (١٣٨٦)، (١٤١٧)، (١٤٢٩)، (١٤٧١)،

(١٤٧٤)، (١٤٨٣)، (١٦١٦)، (١٧٠١)، (١٨٣٤)، (١٨٥٦)، (١٩٠٥)، (١٩٢٣)، (١٩٥٩)، (١٩٧٩)، (٢٠٣١)،

(٢١١٦)، (٢٤٩٦)، (٢٥٣٨)، (٢٦٠٣)، (٢٧٧٨)، (٢٧٨٩)، (٢٩٤٥).

^٧ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (٢٥٠٩)، ٢٨٣/١.

سنين، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث^١.

قال الحافظ ابن رجب تحت موضوع: (من ضعف في بعض الأوقات دون بعض):
 "...سعيد بن إياس الجريري البصري، يكنى أبا مسعود. أحد الثقات الأعيان، اختلط بأخرة، فكان يُلَقَّن فيُلَقِّن"^٢.

وقال يحيى بن سعيد القطان، عن كهس^٣: "أنكرنا الجريري أيام الطاعون". وكذا قال الإمام النسائي^٤.

قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: "أرواهم عن الجريري إسماعيل بن عليّة، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد"^٥.

وممن سمع منه قبل اختلاطه وتلقّنه: الحمادان، والسفيانان، وشعبة، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومعمّر، وهيب بن خالد، ويزيد بن زريع، وعبد الأعلى ابن عبد الأعلى، وبشر بن المفضل، وإسماعيل بن إبراهيم بن عليّة، وكل من أدرك أيوب السخنياني، كما قاله أبو داود^٦.

وممن سمع منه بعد اختلاطه وتلقّنه: إسحاق الأزرق، وعيسى بن يونس، ومحمد بن أبي عدي ويحيى بن سعيد القطان، ولم يحدث عنه شيئاً، ويزيد بن هارون، وابن المبارك^٧.

^١ انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/٤، والتقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، صفحة ٤٢٦، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط ٤، م ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، وتدريب الراوي في شرح تقريب النوي للسيوطي، ٣٢٥/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ١٨١.

^٢ انظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ٧٤٢/٢.

^٣ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٤٠/١٠. انظر أيضاً الجاهل في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، فهرسه واعتنى به محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط ١، م ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٣٠٢/١.

^٤ كان الطاعون المشار إليه سنة ١٣٢هـ.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي، ٣٤١/١٠.

^٦ المصدر السابق، ٣٤١/١٠.

^٧ انظر التقييد والإيضاح للعراقي، صفحة ٤٢٦، تهذيب التهذيب لابن حجر، ٧/٤، تدريب الراوي في شرح تقريب النوي للسيوطي، ٣٢٥/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ١٨٣.

^٨ انظر التقييد والإيضاح للحافظ العراقي، صفحة ٤٢٧، تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، ٧/٤، تدريب الراوي في شرح تقريب النوي للسيوطي، ٣٢٥/٢، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ١٨٣-١٨٤.

وذكر له الإمام البخاري عن سعيد بن إياس الجريري في تسعة (٩) مواضع؛ عن أربعة تلاميذ عنه، وهم عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وبشر بن المفضل، وإسماعيل بن إبراهيم بسن عليّة، وخالد بن عبد الله الواسطي.

والثلاثة الأوائل مجمع على أنهم سمعوا من سعيد قبل اختلاطه، فيكون البخاري قد حدث عن سعيد من خلال هؤلاء الثلاثة من صحيح حديث سعيد وقبل أن يتلقن. وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: من طريق عبد الأعلى، في كتاب الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز^١.

الموضع الثاني: من طريق بشر بن المفضل، في كتاب الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور^٢.

الموضع الثالث: من طريق عبد الأعلى، في كتاب الأدب، باب: ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف^٣.

الموضع الرابع: من طريق بشر بن المفضل، في كتاب الاستئذان، باب: من اتكا بين يدي أصحابه^٤.

الموضع الخامس: من طريق بشر بن المفضل، في كتاب استئابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة^٥.

وأما خالد بن عبد الله الواسطي: فلم أر أحدا -حسب اطلاعي- قد نص على أنه سمع منه قبل اختلاطه وتلقّنه أو سمع منه بعد ذلك إلا الحافظ ابن حجر. وقد اضطرب قوله فيه، فمرة قال إنه سمع بعد اختلاطه وتلقّنه فقال: وهو (سعيد بن إياس الجريري) معدود فيمن اختلط،

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، حديث رقم (١٤٠٧)، صفحة ٢٨٦.

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٦٥٤)، صفحة ٥٥١.

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦١٤٠)، صفحة ١٣١٣.

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٢٧٣)، صفحة ١٣٤٠.

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٩١٩)، صفحة ١٤٦٠.

واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالد منهم^١.

ومرة ذكر عدم علمه، هل سمع خالد منه قبل اختلاطه وتلقّيه أو بعد ذلك، فقال: "وهو (سعيد ابن أبي إياس) ممن اختلط، ولم أر من صرح بأن سماع خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده"^٢، ثم قال الحافظ ابن حجر: "ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده"^٣.

ومرة صرح بأنه سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه فقال: "وخالد الطحان" معدود فيمن سمع مسن سعيد الجريري قبل الاختلاط^٤، وقال عبيد الآجري عن أبي داود: من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد. قلت^٥: وخالد قد أدرك أيوب، فإن أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة^٦.

ولعل الصواب - والله أعلم - هو القول الثالث للحافظ ابن حجر، وهو أنه سمع منه قبل الاختلاط وذلك لعدة قرائن:

الأولى: أنه أدرك أيوب وهو ابن إحدى وعشرين سنة.

الثانية: ترجيح ابن حجر بأنه ممن سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه. أضف إلى ذلك أن الحافظ ابن حجر ذكر هذا الترجيح في كتاب الأحكام وهو من آخر كتب صحيح البخاري. فلعله تبيين له حاله في الأخير.

الثالثة: إخراج الإمام البخاري لحديث خالد بن عبد الله الواسطي يشير إلى أنه سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه لما نعلم من دقة الإمام البخاري في تحريره الرجال.

^١ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ١٤٠/٢.

^٢ المصدر السابق، ٥٠٢/١٠.

^٣ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٧٥.

^٤ هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن يزيد الطحان الواسطي، انظر تقريب التهذيب لابن حجر، ٢١٣/١.

^٥ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ١٦٠/١٣.

^٦ القائل هو: الحافظ ابن حجر.

^٧ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ١٦٠/١٣.

ثم إن خالد بن عبد الله الواسطي لم يرو له الإمام البخاري منفردا بل ذكر له متابعة، وإليك تفصيل ذلك:

الموضع الأول: كتاب الأذان، باب: كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، حيث قال الإمام البخاري: حدثنا إسحاق الواسطي قال: حدثنا خالد، عن الجريري، عن ابن بريدة، عن عبد الله بن مغفل المزني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بين كل أذانين صلاة - ثلاثاً - لمن شاء»^١.

وروى له الإمام البخاري متابعة من طريق عبد الله بن يزيد عن كههمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة به^٢.

أما خارج صحيح البخاري، فرواه الإمام مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي أسامة ووكيع، عن كههمس به^٣، ورواه أيضا الإمام مسلم عن الجريري من طريق عبد الأعلى إلا أنه قال: في الرابعة لمن شاء بدل في الثالثة^٤.

ورواه الإمام أبو داود^٥ من طريق ابن عثية عن الجريري، وروى الإمام أحمد^٦، و الإمام الدارمي^٧ من طريق يزيد بن هارون عن الجريري.

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الأذان، باب: كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، حديث رقم (٦٢٤)، صفحة ١٤٣.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب الأذان، باب: بين كل أذانين صلاة لمن شاء، حديث رقم (٦٢٧)، صفحة ١٤٣.

^٣ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، حديث رقم (٨٣٨)، صفحة ٣٣٧-٣٣٨.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، حديث رقم (٨٣٨)، صفحة ٣٣٨.

^٥ سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الصلاة، باب: الصلاة قبل المغرب، حديث رقم (١٢٨٣)، ٤٢/٢.

^٦ مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل، حديث رقم (٢٠٨٥)، صفحة ١٥٠٧.

^٧ سنن الدارمي للدارمي، كتاب الصلاة، باب: الركعتين قبل المغرب، حديث رقم (١٤٤٠)، ٢٥١/١.

جميعاً عن حماد به^١.

فدل ذلك - والله أعلم - على أن الإمام البخاري أخذ عن خالد صحيح حديث الجريري.

الموضع الثالث: كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، حيث قال الإمام البخاري: حدثني إسحاق: حدثنا خالد الواسطي، عن الجريري، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين- وكان مُتَكِنًا فجلس فقال- ألا وقول الزور، وشهادة الزور، ألا وقول الزور، وشهادة الزور». فما زال يقولها، حتى قلت: لا يسكت^٢.

فروى الإمام البخاري لخالد الواسطي عن الجريري متابعة، وهي متابعة بشر بن المفضل^٣، وإسماعيل بن عُلَيْيَّة^٤ وهما ممن سمع من الجريري قبل الاختلاط، ورواه الإمام مسلم من طريق ابن عُلَيْيَّة عن الجريري^٥. فدل ذلك على أن الإمام البخاري أخذ عن خالد صحيح حديث الجريري، والله أعلم.

وللحديث شاهد عند الإمام البخاري^٦، والإمام مسلم^٧، والإمام أحمد^٨، وغيرهم من طريق أنس ابن مالك.

الموضع الرابع: كتاب الأحكام، باب: من شاقَّ شقَّ الله عليه، حيث قال الإمام البخاري: حدثنا إسحاق الواسطي: حدثنا خالد، عن الجريري، عن طَرِيف أَبِي تَمِيمَةَ قال: شهدت صفوان وجُنْدُبًا وأصحابه وهو يوصيهم، فقالوا: هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً؟

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين عند التكبير الإحرام والركوع، وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود، حديث رقم (٣٩٣)، صفحة ١٦٦.

^٢ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، حديث رقم (٥٩٧٦)، صفحة ١٢٨٥.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور، حديث رقم (٢٦٥٤)، صفحة ٥٥١-٥٥٢.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور، حديث رقم (٢٦٥٤)، صفحة ٥٥١-٥٥٢.

^٥ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الإيمان، باب: الكبائر وأكبرها، حديث رقم (٨٧)، صفحة ٥٣.

^٦ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، حديث رقم (٥٩٧٧)، صفحة ١٢٨٥.

^٧ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الإيمان، باب: الكبائر وأكبرها، حديث رقم (٨٨)، صفحة ٥٣.

^٨ مسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (١٢٣٦١)، صفحة ٨٧١، وحديث رقم (١٢٣٩٨)، صفحة ٨٧٣.

قال: سمعته يقول: «من سمع سمع الله به يوم القيامة، قال: ومن يُشَاقِقُ يُشَقِّقُ الله عليه يوم القيامة...» الحديث^١.

فقد روى الإمام البخاري متابعة لهذا الحديث، من طريق سلمة بن كهيل عن جندب مختصراً^٢، ورواه الإمام مسلم أيضاً من طرق عن سلمة بن كهيل عن جندب مختصراً^٣. وله شاهد عند الإمام مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما^٤، وله شاهد أيضاً عند الإمام أحمد عن أبي بكر رضي الله عنه^٥ - فدل ذلك على أن الإمام البخاري أخذ عن خالد صحيح حديث الجريري - والله أعلم.

وأما رواية الإمام مسلم عن سعيد بن إياس الجريري، فهي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية^٦، وبشر بن منصور^٧، ويزيد بن زريع^٨، وعبد الوارث بن سعيد^٩، وسالم بن نوح^{١٠}، وابن المبارك^{١١}، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى^{١٢}، وبشر بن المفضل^{١٣}، ويزيد بن هارون^{١٤}، وسفيان الثوري^{١٥}، وعبد الواحد بن زياد^{١٦}، وشعبة^{١٧}، وحamad بن سلمة^{١٨}، وحamad بن أسامة^{١٩}.

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الأحكام، باب: من شاق شق الله عليه، حديث رقم (٧١٥٢)، صفحة ١٥٠٦.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب الرقاق، باب: الريا والسمة، حديث رقم (٦٤٩٩)، صفحة ١٣٨٢.

^٣ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الزهد، باب: تحريم الرياء، حديث رقم (٢٩٨٧)، صفحة ١٢٩٢.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب الزهد، باب: تحريم الرياء، حديث رقم (٢٩٨٦)، صفحة ١٢٩٢.

^٥ مسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (٢٠٧٣٠)، صفحة ١٤٩٩.

^٦ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، حديث رقم (٨٧)، و (٥٦٥)، و (٩٩٢)، و (١١١٦)، و (١٢٢٦)، و (١٥٩٤)، و (٢٨٦٧)، و (٢٩١٣).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٣٨).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥٥٤)، و (٧١٧)، و (٧٣٢)، و (١١٥٦).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٦٥)، و (٢٧٥٠).

^{١٠} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٧٢)، و (٩١٣)، و (٢٠٥٧)، و (٢٢٠٣)، و (٢٩٢٥)، و (٢٩٢٧).

^{١١} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٧٢).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٨١٠)، و (٨٣٨)، و (٩١٣)، و (١٥٧٨)، و (١٩٧٣)، و (٢٢٠٣)، و (٢٣٤٠).

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٩١٣).

^{١٤} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١١٦١)، و (١٢٦٣).

^{١٥} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٢٢٦)، و (٢٢٠٣)، و (٢٧٥٠).

^{١٦} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٧١٥)، و (١٢٦٤).

^{١٧} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢١٥٣)، و (٢٧٣١).

^{١٨} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٥٤٢).

^{١٩} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٢٠٣)، و (٢٥٤٢)، و (٢٩٢٨).

وسليمان بن المغيرة^١، وهيب بن خالد^٢، وجعفر بن سليمان^٣، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي^٤، وخالد بن عبد الله الواسطي^٥.

أما بالنسبة لخالد بن عبد الله الواسطي، فقد رجحت سابقاً بأنه ممن سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه، وأوردت هناك كلام الحافظ ابن حجر في ترجيح ذلك^٦. ومع ذلك، فقد أورد الإمام مسلم في صحيحه حديثين:

الحديث الأول: قال الإمام مسلم: حدثنا سعيد بن منصور: حدثنا خالد بن عبد الله عن الجريري، عن أبي الطفيل قال: قلت له: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم، كان أبيض، مَلِيحَ الوجه^٧. فقد أورد الإمام مسلم لرواية خالد متابعة وهي طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن الجريري^٨. وعبد الأعلى كما قدمت سابقاً ممن سمع من الجريري قبل اختلاطه وتلقّيه. فدل ذلك على أن خالد بن عبد الله أصاب في هذه الرواية.

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: وحدثني وهب بن بقية الواسطي: حدثنا خالد بن عبد الله عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا بويع للخلفيتين، فاقتلوا الآخر منهما»^٩.

وهذا الحديث من أفراد الإمام مسلم. قال أحمد: «من غرائب حديث مسلم «إذا بويع لخلفيتين فاقتل الأحدث منهما»»^{١٠}.

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، حديث رقم (٢٥٤٢).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٧٣١).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٧٥٠).

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٩١٣).

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٨٥٤)، و (٢٣٤٠).

^٦ انظر صفحة (٩٥) من هذه الرسالة.

^٧ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفضائل، باب: كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض، مليح الوجه، حديث رقم (٢٣٤٠)، صفحة ١٠٣٠.

^٨ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٣٤٠)، صفحة ١٠٣٠.

^٩ انظر المصدر السابق، كتاب الإمارة، باب: إذا بويع لخلفيتين، حديث رقم (١٨٥٣)، صفحة ٨٣٢.

^{١٠} سر أعلام النبلاء للذهبي، ٣٦٩/٦.

وقد بحثت جاهدا كي أجد متابعة لخالد بن عبد الله عن الجريري، فلم أجد^١.

ولكن وجدت للحديث شاهدا عند الإمام مسلم، من طريق عرفة^٢ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي جميع، فاضربوه بالسيف، كائننا من كان»^٣.

وله شاهد آخر عند الإمام مسلم من طريق عبد الله بن عمرو^٤.

فائدة: ذكر الحافظ العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير في ترجمة الحكم بن ظهير الفزاري حديث «إذا بويح لخلفتين فاقتلوا الآخر منهما» وقال: ولا يصح من هذه المتنون عن النبي عليه السلام شيء من وجه ثابت^٥.

وقد نص العلماء على سماع أحد عشر من الجريري قبل اختلاطه وتلقنه وهم: إسماعيل بن إبراهيم بن علي، ويزيد بن زريع، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وبشر ابن المفضل، وسفيان الثوري، وخالد بن عبد الله، وشعبة، وحمام بن سلمة، وحمام بن أسامة، وهيب بن خالد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي^٦.

^١ انظر مسند أبي عوانة لأبي عوانة، حديث رقم (٧١٣٣)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ٤/٤١١، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب: باب: لا يصلح إمامان في عصر واحد، حديث رقم (١٦٥٤٧)، ٨/٢٤٨-٢٤٩، وشعب الإيمان للبيهقي، فصل في أوصاف الأئمة، حديث رقم (٧٣٥٤)، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن سيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ١٠/٦.

^٢ هو عرفة بن شريح. انظر ترجمته في أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ترجمة رقم (٣٦٣٧)، ٣/٢٤١-٢٤٢، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ترجمة رقم (٥٥٢٣)، ٤/٤٠٠.

^٣ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الإمارة، باب: حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، حديث رقم (١٨٥٢)، صفحة ٨٣٢.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب الإمارة، باب: وجوب الرضا ببيعة الخليفة، الأول فالأول، حديث رقم (١٨٤٤)، صفحة ٨٢٨.

^٥ الضعفاء الكبير للعقيلي، ترجمة رقم (٣١٦)، ١/٢٥٩.

^٦ انظر التقييد والإيضاح للعراقي، صفحة ٤٢٦، لذهب التهذيب لابن حجر، ٧/٤، تدريب الراوي في شرح تقريب النوروي للسيوطي، ٢/٣٢٥، والكواكب البراءة في معرفة من احتلط من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ١٨٣.

وأما الباقي، فلم أر من نص على أنهم سمعوا منه قبل اختلاطه وتلقّيه أو بعد ذلك إلا يزيد بن هارون وابن المبارك، - فسمعا منه بعد اختلاطه وتلقّيه - وإنما نص العلماء على أنهم من رجال صحيح مسلم^١. والأصل في هؤلاء أن الإمام مسلماً حدث عنهم من صحيح حديث الجريري، وأنهم سمعوا من الجريري قبل اختلاطه وتلقّيه. هذا بالجملة، أما بالتفصيل، فساذكر الرواة الذين لم ينص أحد من العلماء على أنهم سمعوا منه قبل اختلاطه وتلقّيه أو بعد ذلك، وهم كالآتي:

الأول: بشر بن منصور: روى له الإمام مسلم متابعة. فقال: حدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا أبو الأشهب، عن أبي نضرة العبدي، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخراً فقال لهم: «تقدموا فائتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله»^٢. ثم قال في آخره: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي: حدثنا بشر بن منصور، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً في مؤخر المسجد، فذكر مثله^٣. فدل ذلك على أن الإمام مسلماً أورد هذه الرواية على سبيل المتابعة.

الثاني: ابن المبارك: وهو ممن سمع منه بعد اختلاطه وتلقّيه، ولم يذكر له الإمام مسلم إلا حديثاً واحداً متابعه حيث قال: وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا سالم بن نوح؛ ح: وحدثنا حسن بن عيسى: حدثنا ابن المبارك، جميعاً عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله^٤. ولم يذكره الإمام مسلم في الأصول من روايته عن سعيد بن إياس الجريري.

الثالث: يزيد بن هارون: وهو ممن سمع منه بعد اختلاطه وتلقّيه. روى له الإمام مسلم متابعة، ولم يذكره في الأصول من روايته عن سعيد بن إياس الجريري. فقال الإمام مسلم: وحدثنا أبو

^١ انظر ترجمتهم في رجال صحيح مسلم لابن منجرب، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - ترجمة بشر بن الفضل رقم (١٤٠)، ٨٧/١، و ترجمة جعفر بن سليمان رقم (٢٢٧)، ١٢٣/١، و ترجمة سالم بن نوح رقم (٥٦٧)، ٢٦١/١، و ترجمة سليمان بن المغيرة رقم (٥٧٦)، ٢٦٨/١، و ترجمة عبد الواحد بن زياد رقم (٩٩٤)، ٤٤٣/١.

^٢ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها، والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها، وتقدم أولي الفضل وتقرئهم من الإمام، حديث رقم (٤٣٨)، صفحة ١٨٥.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها، والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها، وتقدم أولي الفضل وتقرئهم من الإمام، حديث رقم (٤٣٨)، صفحة ١٨٥.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق الإمامة؟، حديث رقم (٦٧٢)، صفحة ٢٧١.

بكر بن أبي شيبه: حدثنا يزيد بن هارون، عن الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عمران بن حصين [رضي الله عنهما] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل «هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً؟» فقال: لا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإذا أفطرت من رمضان، فصم يومين مكانه»^١. فقد أورد الإمام مسلم هذه الرواية متبعة، واعتمد على رواية الباب وهي الأصل، وهي طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن مطرف به^٢.

ولهذه الرواية متبعة أخرى-خارج صحيح مسلم- رواها الإمام البخاري في صحيحه من طريق غيلان بن جرير، عن مطرف به^٣.

وروى له الإمام مسلم أيضاً حديثاً آخر متبعة، تابع فيه يزيد عبد الواحد بن زياد كلاهما عن الجريري، عن أبي الطفيل قال: قلت لابن عباس: رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف، ومشى أربعة أطواف، أسنة هو؟... الحديث^٤.

الرابع: عبد الواحد بن زياد: وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه- والله أعلم-، والدليل على ذلك أنه توفي سنة مائة وست وسبعين (١٧٦)، فيكون بذلك قد أدرك أيوب السخيتاني المتوفى سنة مائة وواحد وثلاثين (١٣١)، فيكون بذلك سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه، كما ذكر الإمام أبو داود: وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد^٥.

ومن القرائن التي تدل على أنه أدرك أيوباً أيضاً، أنه سمع من طبقته (أيوب) مثل خصيف بن عبد الرحمن^٦، وهو توفي سنة سبع وثلاثين ومائة (١٣٧).

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الصيام، باب: صوم سُرَر شعبان، حديث رقم (١١٦١)، صفحة ٤٧٨.

^٢ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (١١٦١)، صفحة ٤٧٨.

^٣ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الصوم، باب: الصوم آخر الشهر، حديث رقم (١٩٨٣)، صفحة ٤١٤.

^٤ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف في العمرة، وفي الطواف الأول في الحج، حديث رقم (١٢٦٤)، صفحة ٥٣٤.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٣٤١/١٠.

^٦ انظر التاريخ الكبير للإمام البخاري، ٥٩/٦، ترجمة رقم (١٧٠٦)، حيث ذكر الإمام البخاري بأن عبد الواحد بن زياد سمع من خصيف.

وروى له الإمام مسلم فذل: حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعفي: حدثنا عبد الواحد بن زياد: حدثنا الجريري عن أبي الطفيل قال: قلت لابن عباس: رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف، ومثنى أربعة أطواف، أسنة هو؟... الحديث^١. فقد روى له الإمام مسلم في الأصول.

وللحديث شواهد عند الإمام مسلم من طريق ابن عمر^٢، ومن طريق جابر^٣ رضي الله عنهم أجمعين.

وروى له الإمام مسلم حديثاً آخر متابعه من طريق الجريري، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله^٤، وحديث الباب رواه من طريق زكريا، عن عامر، عن جابر^٥، وأيضاً من طريق مغيرة عن الشعبي عن جابر^٦.

الخامس: سليمان بن المغيرة^٧: أقول فيه مثل ما قلت في عبد الواحد. والدليل على أنه أدرك أيوب السخيتاني حيث أن أيوب قال: ليس أحد أحفظ لحديث حميد بن هلال من سليمان ابن المغيرة^٨.

وروى له الإمام مسلم في الأصول، فقال: حدثني زهير بن حرب: حدثنا هاشم بن القاسم: حدثنا سليمان بن المغيرة: حدثني سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أسير بن جابر: أن أهل الكوفة وفدوا إلى عمر، وفيهم رجل ممن كان يسخر بأويس، فقال عمر: هل ههنا أحسد من القرنين؟ فجاء ذلك الرجل، فقال عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال: «إن رجلاً

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف في العمرة، وفي الطواف الأول في الحج، حديث رقم (١٢٦٤)، صفحة ٥٣٤.

^٢ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (١٢٦١)، صفحة ٥٣٣.

^٣ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (١٢٦٣)، صفحة ٥٣٣.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب المساقاة، باب: بيع العمر واستثناء ركوبه، حديث رقم (٧١٥)، صفحة ٦٩٩.

^٥ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٧١٥)، صفحة ٦٩٨.

^٦ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٧١٥)، صفحة ٦٩٩-٦٩٨.

^٧ توفي سنة خمس وستين ومائة. وروى عن ثابت البناني، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين وغيره. انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٧٣-٦٩/١٢.

^٨ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ٧١/١٢.

يأتيكم من اليمن يقال له أويس...» الحديث^١. وروى الإمام مسلم لهذا الحديث متابعة من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري بهذا الإسناد^٢.

وللحديث أيضا متابعة أخرى من طريق قتادة عن زرارة بن أوفى عن أسير بن جابر... الحديث^٣.

السادس: جعفر بن سليمان: وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه وتلقّيه - والله أعلم -، والدليل على ذلك أنه أدرك أيوب، فقد روى الإمام الذهبي عن ابن المبارك: قال لجعفر بن سليمان: رأيت أيوب؟ قال: نعم^٤.

وروى أيضا عن هو في طبقة أيوب مثل ثابت البناني، ومالك بن دينار^٥.

وتكلم عليه الحفاظ بسبب تشيعه ويقال إنه هو الذي أفسد عبد الرزاق في الأحاديث التي رواها في فضائل أهل البيت^٦.

وروى له الإمام مسلم حديثا واحدا محتجا به في الأصول، وليس له علاقة في فضائل أهل البيت، ولذلك احتج به الإمام مسلم. أضف إلى ذلك أنه لم يكن من الدعاة، وفي ذلك يقول الإمام ابن حبان في الثقات: كان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف، أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بخبره جائز، فإذا دعا إلى بدعته، سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلة تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها، وإن كانوا ثقات، واحتجنا بأقوام ثقات انتحالهم كانتحالهم سواء، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أويس القرني، رضي الله عنه، حديث رقم (٢٥٤٢)، صفحة ١١١٤.

^٢ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٥٤٢)، صفحة ١١١٤.

^٣ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٥٤٢)، صفحة ١١١٤.

^٤ سر أعلام النبلاء للنهي، ٧/٤٨٠.

^٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للهي، ٥/٤٤.

^٦ المصدر السابق، ٥/٤٨.

شاء عفا عنه، وعلينا بقبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا^١.

والحديث الذي احتج به الإمام مسلم في الأصول هو: حدثنا يحيى بن يحيى وقطن بن نسير - واللفظ ليحيى-: أخبرنا جعفر بن سليمان، عن سعيد بن إياس الجريري، عن أبي عثمان النهدي، عن حنظلة الأسدي قال: -وكان من كتّاب رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت؟ يا حنظلة! قال: قلت: ناقد حنظلة ... الحديث^٢.

أضف إلى ذلك أن الإمام مسلماً روى لهذا الحديث متابعة، من طريق عبد الوارث عن الجريري به^٣.

السابع: سالم بن نوح: وقد ذكر له الإمام مسلم في ستة مواضع، خمسة منها على سبيل المتابعة^٤. وأما الحديث السادس فقد ذكره الإمام مسلم في الأصول فقال: حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا سالم بن نوح عن الجريري، عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: لقيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر في بعض طرق المدينة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتشهد أنني رسول الله؟...» الحديث^٥، ولكن الإمام مسلماً ذكر لهذا الحديث شواهد، من طريق عبد الله بن مسعود^٦، ومن طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي نضرة عن جابر، وقال الإمام مسلم في آخره: فنذكر نحو حديث الجريري^٧.

ورواه أيضاً من طريق عبد الله بن عمر^٨.

^١ الثقات لابن حبان، ترجمة رقم (٦٠٨)، ٢٥٦/٣.

^٢ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب التوبة، باب: فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة، والمراقبة وحواز ترك ذلك في بعض، حديث رقم (٢٧٥٠)، صفحة ١١٩١-١١٩٢.

^٣ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٧٥٠)، صفحة ١١٩٢.

^٤ وهذه المواضع هي: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة؟، صفحة ٢٧١، حديث رقم (٦٧٢)، وكتاب الكسوف، باب: ذكر النداء بصلاة الكسوف "الصلاة جامعة"، صفحة ٣٦٨، حديث رقم (٩١٣)، وكتاب الأشربة، باب: إكسرام الضيف وفضل إنباره، صفحة ٩٢٠، حديث رقم (٢٠٥٧)، وكتاب السلام، باب: التمدد من شيطان الوسوسة في الصلاة، صفحة ٩٧٦-٩٧٧، حديث رقم (٢٢٠٣)، وكتاب الفتن، باب: ذكر ابن عباد، صفحة ١٢٦٦، حديث رقم (٢٩٢٧).

^٥ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفتن، باب: ذكر ابن عباد، حديث رقم (٢٩٢٥)، صفحة ١٢٦٥.

^٦ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٩٢٤)، صفحة ١٢٦٥.

^٧ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٩٢٦)، صفحة ١٢٦٥.

^٨ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٩٣٠)، صفحة ١٢٦٧.

والخلاصة أن الإمام مسلماً روى عن الجريري ممن أخذ عنه من صحيح حديثه - والله تعالى أعلم.

٤. خت م ٤: سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة بن ربيعة ابن عامر بن ذهل بن ثعلبة الذهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، أخو محمد بن حرب، وإبراهيم بن حرب.

اختلف العلماء في توثيقه وتضعيفه، ومال الأكثر إلى تضعيفه. فقد ضعفه شعبة، وأحمد، والثوري، وابن المبارك، وصالح جزرة، وابن خراش. وقال ابن عمار: "يقولون إنه كان يغلط ويختلفون في حديثه". وقال ابن حبان: "يخطئ كثيراً".

ووثقه ابن معين، وقال العجلي: "جائز الحديث". وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة". وقال النسائي: "ليس به بأس"، وفي حديثه شيء، كان ربما لقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقن فيتلقن".

وقال البزار: "كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه، وكان قد تغير قبل موته". وقال ابن عدي: "ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كله، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من كبار التابعين الكوفيين، وأحاديثه حسان عن يروى عنه وهو صدوق، لا بأس به".

وقد انتقد العلماء رواية سماك عن عكرمة خاصة، فقال يعقوب السدوسي: "قلت لعلي المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، مفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص".

^١ انظر تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٣٣/٤-٢٣٤.

^٢ النقات لابن حبان، ترجمة رقم (١٦٣٥)، ٢/٢٠٩.

^٣ تاريخ النقات للعجلي، صفحة ٢٠٧.

^٤ المرح والتهذيب لابن أبي حاتم، ٢٧٩/٤-٢٨٠.

^٥ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢٣٤/٤.

^٦ المصدر السابق، ٢٣٤/٤.

^٧ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥٤٣/٤.

^٨ انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحرزي، ١٢٠/١٢، وسر أعلام النبلاء للذهبي، ٧٣/٦.

وقال يعقوب أيضا: "روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتنبئين. ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم".

وقد ذكره الحافظ ابن رجب في علله فقال: النوع الثالث: قوم نقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم^١، وذكر سماك بن حرب، وأنه يضعف في روايته عن عكرمة خاصة^٢.

واحتج به الإمام مسلم في صحيحه، وخرج له في الأصول، ولم يُخرج من روايته عن عكرمة شيئا. أما بالنسبة لتلاميذ سماك مما روى لهم الإمام مسلم، فقد روى عنه شعبة (ت ١٦٠هـ)، والثوري (ت ١٦١هـ)، وأبو الأخوص (ت ١٧٩هـ)، وأبو عوانة (ت ١٧٦هـ)، وزائدة (ت ١٦٠هـ)، وإسرائيل (ت ١٦٠هـ)، وأبو خيثمة - زهير بن معاوية - (ت ١٧٢هـ)، وعمر ابن عبيد الطنافسي (ت ١٨٥هـ)، وزكريا بن أبي زائدة (ت ١٤٩هـ)، والحسن بن صالح (ت ١٦٩هـ)، ومالك بن مغول (ت ١٥٩هـ)، وأبو يونس القشيري (روى عنه شعبة)، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ)، وإدريس الأودي (روى عنه الثوري)، وإبراهيم بن طهمان (ت ١٦٨هـ)، وزيد بن خيثمة، وأسباط بن نصر.

وسبب ذكر وفاة هؤلاء الرواة هو أنني أريد أن أثبت أن سماعهم من سماك قديم، لأن يعقوب السدوسي قال: "ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم".

ونقل محقق تهذيب الكمال، الدكتور بشار عواد معروف عن مغلطاي، أن الإمام الدارقطني ذكر في الجرح والتعديل له أنه قال: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص، فأحاديثهم عنه سليمة وما كان عن شريك، وحفص بن جميع، ونظرانهم ففي بعضها نكارة^٣.

فيفهم من هذا الكلام - والله أعلم - أن هؤلاء الثلاثة وهم شعبة، وسفيان، وأبو الأحوص، وباقي الرواة ممن سمع من سماك قديما. وقد تتبعت رواية سماك في الصحيح، فوجدت الإمام

^١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢/١٢٠.

^٢ شرح علل الترمذي لابن رجب الحلي، ٢/٧٨١.

^٣ المصدر السابق، ٢/٧٩٧.

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٢/١٢٠.

مسلمًا قد روى عنه ما يزيد عن ستين (٦٠) حديثًا، منها عشرون حديثًا عن شعبة^١، وعشوة^٢ أحاديث عن أبي الأحوص^٣، وعشرة لأبي عوانة^٤، وتسعة أحاديث لأبي خيثمة^٥، ولزائدة خمسة أحاديث^٦، وإسرائيل حديثان^٧، وزكريا حديثان^٨، وأبو يونس حديثان^٩، وباقي الرواة موضع واحد^{١٠}.

وقد رجعت إلى ترجمة هؤلاء الرواة عن سماك، فوجدتهم ثقات أثباتا يحتج بحديثهم باستثناء إبراهيم بن طهمان، فقد قال الإمام ابن حبان في الثقات: قد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات^{١١}. فقد روى له الإمام مسلم حديثًا واحدًا^{١٢} لكن يوجد لإبراهيم بن طهمان متابعة، فقد تابعه سليمان بن معاذ الضبي^{١٣}، وباستثناء حماد بن سلمة في غير ثابت، فقد ضعفه العلماء في غير ثابت لأنه تغير في آخر عمره. ولذلك أعرض عنه الإمام البخاري، فلم يرو له إلا تعليقًا. وأما الإمام مسلم، فاحتج له في الأصول من حديثه عن ثابت، وباقي حديثه أورده في الشواهد. وفي ذلك يقول الحاكم: لم يخرج مسلم لحامد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرج له في الشواهد عن طائفة. قال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذلك تركه البخاري، وأما مسلم،

- ^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، حديث رقم: (٢٢٤)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٦١٨)، (٩٦٥)، (١٦٥١)، (١٦٩٢)، (١٧٤٨)، (١٨٤٦)، (١٩٢٢)، (١٩٨٤)، (٢٠٥٣)، (٢٢٤٨)، (٢٣٣٩)، (٢٣٤٤)، (١٧٤٨)، (٢٩٢٣)، (٢٩٧٨).
- ^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (١٣٩)، (٤٩٩)، (٦٤٣)، (٨٦٢)، (٨٦٦)، (٨٨٧)، (١٣٨٥)، (٢٧٦٤)، (٢٩٢٣)، (٢٩٧٧).
- ^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (٢٢٤)، (٤٣٦)، (٦٤٣)، (١٦٩٢)، (١٦٩٣)، (١٨٢١)، (٢٣٦١)، (٢٩١٩)، (٢٩٢٤).
- ^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (٤٣٦)، (٦٠٦)، (٦٧٠)، (٨٦٢)، (٩٧٨)، (١٦٢٨)، (١٦٧١)، (٢٣٠٥)، (٢٣٢٢)، (١٧٤٨).
- ^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (٢٢٤)، (٣٦٠)، (٤٥٨)، (١٠٧٥)، (١٥٠٤).
- ^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (٢٢٤)، (٢٣٤٤).
- ^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (٦٧٠)، (٨٦٦).
- ^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (١٦٨٠)، (٢٧٤٥).
- ^٩ انظر المصدر السابق، وهم: عمر بن عبيد الطنافسي، حديث رقم (٤٩٩)، وحسن بن صالح، حديث رقم (٧٣٤)، ومالك بن مغول، حديث رقم (٩٦٥)، وحماد بن سلمة، حديث رقم (١٨٢١)، وإدريس الأودي، حديث رقم (٢١٣٥)، وإبراهيم بن طهمان، حديث رقم (٢٢٧٧)، وأسياب بن نصر، حديث رقم (٢٣٢٩).
- ^{١٠} الثقات لابن حبان، ترجمة رقم (١١٥)، ١٩٣-١٩٢/٣.
- ^{١١} انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفضائل، باب: فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم، وتسلم الحجر عليه قبل النبوة، حديث رقم (٢٢٧٧)، صفحة ١٠٠٨.
- ^{١٢} انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب المناقب، باب ٥: في آيات إثبات نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وما قد خصه الله عز وجل به، حديث رقم (٣٦٢٤)، ٥٥٣/٥، ومستند الإمام أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (٢١٣١٨)، صفحة ١٥٤٠.

فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، ما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد^١.

ورواية الإمام مسلم عن حماد، عن سماك، حديثاً واحداً متابعاً^٢. واعتمد الإمام مسلم بحديث الأصل من طريق جرير، عن حصين، عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ح: وحدثنا رفاع بن الهيثم الواسطي - واللفظ له -: حدثنا خالد يعني ابن عبد الله الطحان، عن حصين، عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم. فسمعتة يقول: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة...» الحديث^٣. وباستثناء أسباط بن نصر، قال الساجي: روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب^٤. فروى الإمام مسلم لأسباط حديثاً واحداً عن سماك، عن جابر بن سمرة، في طيب رائحة النبي صلى الله عليه وسلم^٥، وقد قمت بتخريج هذا الحديث، فلم أر أحداً تابع أسباط عن سماك^٦، لكن يوجد للحديث شاهد من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه^٧.

أضف إلى ذلك أن هذا الحديث ليس من أحاديث الأحكام بل هو من أحاديث الرقائق التي يتساهل فيها العلماء.

ويكفي في هذا المقام - والله أعلم - قول الإمام مسلم عندما اعترض عليه في إخرجه حديث

^١ حكى ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب، ١٤/٣.

^٢ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قریش، حديث رقم (١٨٢١)، صفحة ٨١٦.

^٣ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (١٨٢١)، صفحة ٨١٦.

^٤ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٢١٢/١.

^٥ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفضائل، باب: طيب ريحه صلى الله عليه وسلم ولين مسه، [والترك بمسحه]، حديث رقم (٢٣٢٩)، صفحة ١٠٢٧.

^٦ توجد رواية أسباط بن نصر عن سماك في: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، كتاب الفضائل، باب: ما أعطى الله محمداً صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٣١٧٥٦)، ضبطه وصححه ورقم كنه وأبوابه وأحاديثه محمد عبد السلام شامخ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٦-١٩٩٥م، ٣٢٧/٦، والمعجم الكبير للطبراني، حديث رقم (١٩٤٤)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ٢، س ٢، د، ٢٢٨/٢، ولكن كلاهما من طريق أسباط بن نصر عن سماك.

^٧ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الفضائل، باب: طيب ريحه صلى الله عليه وسلم ولين مسه، [والترك بمسحه]، حديث رقم (٢٣٣٠)، صفحة ١٠٢٧.

أسباط، فأجاب أنه أراد العلو وهو بنزول معروف عن الثقات^١، هذا بالجملة - والله تعالى أعلم. وأما الإمام البخاري، فلم يرو عن سماك إلا حديثاً واحداً متابعه، حيث قال الإمام البخاري: حدثني محمد بن عبد الله: حدثنا عثمان بن عمر بن فارس: أخبرنا ابن عون، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيراً منها، فأت الذي هو خير، وكفر عن يمينك». تابعه أشهل، عن ابن عون، وتابعه يونس، وسماك بن عطية، وسماك بن حرب، وحמיד، وقتادة، ومنصور، وهشام، والربيع^٢.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: "وليس له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في الكفارات متابعه"^٣.

وبسبب كلام العلماء على سماك، تجنب الإمام البخاري إخراج حديثه، وفي ذلك يقول الإمام الذهبي: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهاده به. فسماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس نسخة فيها عدة أحاديث، فلا هي على شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري، لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تعد صحيحة، لأن سماك إنما تكلم فيه من أجلها^٤.

والخلاصة أن سماك بن حرب ليس على شرط البخاري، ولم يورد له إلا حديثاً واحداً تعليقاً، وأما الإمام مسلم فقد احتج به وروى له في الأصول من صحيح حديثه - والله تعالى أعلم.

فائدة: لم ينتقد الإمام الدارقطني رواية سماك عند الإمام مسلم إلا في حديث واحد من طريق أبي الأحوص، عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله... الحديث. وقال:

^١ مقدمة الإمام النووي على صحيح مسلم للنووي، ومعه صحيح مسلم بشرح النووي، صفحة ١٤٤. انظر أيضاً صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح، صفحة ٩٨-٩٩.

^٢ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب: الكفارة قبل الحنث وبعده، حديث رقم (٦٧٢٢)، صفحة ١٤٢٢.

^٣ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٦٤٣.

^٤ سير أعلام النبلاء للنهعي، ٧٣/٦-٧٤.

أخرجه شعبة، عن سمك، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله. قال: رواه إسرائيل، عن سماك مثل أبي الأحوص. وقيل عن أبي عوانة كذلك أيضا. وقال خالد السمطي عنه عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود بلا شك. وقال أسباط بن نصر عن سماك، عن إبراهيم، عن الأسود وحده. وقال أبو قطن وأبو زيد الهروي عن شعبة، عن سماك، عن إبراهيم، عن خاله، عن عبد الله، ولم يسم خاله هذا. وقال شريك عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة وحده عن عبد الله. وقال الثوري عن سماك، عن إبراهيم، عن عبد الله بن يزيد الصائغ، عن عبد الرحمن ابن يزيد، عن عبد الله خاله والفضل السيثاني. وقال الفرياني عن الثوري، عن الأعمش وسماك، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن ابن يزيد الصائغ وكان سماك يضطرب فيه والله أعلم بالصواب^١.

فانتقد الإمام الدارقطني حديث سماك هذا باضطراب الرواة عنه في هذا الإسناد^٢. أما الإمام مسلم، فإنه اعتمد في حديث الباب على رواية يزيد بن زريع، عن التيمي، عن أبي عثمان، عن عبد الله بن مسعود: أن رجلا أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ... الحديث^٣. أما روايته عن سماك، فذكرها على سبيل المتابعة، حيث قال: حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ ليحيى - قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا أبو الأحوص عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! إني عالجت امرأة في أقصى المدينة، وإني أصبت منها ما دون أن أمسها ... الحديث^٤. فهذا - والله أعلم - لا يعيب الإمام مسلما في إخراج هذا الحديث عن سماك لأنه لم يعتمد عليه، وإنما ذكر روايته على سبيل المتابعة.

٥. م ق: سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي، أبو محمد الحديثي الأنباري. سكن حديثه النورة، وهي قرية تحت عانة وفوق الأنبار.

^١ الإلزامات والتبع للدارقطني، دراسة وتحقيق الشيخ آل عبد الرحمن مقل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٢، م ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، صفحة ٢٣٠-٢٣٢.

^٢ انظر المصدر السابق، صفحة، ٢٣٠-٢٣٢.

^٣ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب التوبة، باب: قوله تعالى: إن الحسان يذهبن الجنات، حديث رقم (٢٧٦٣)، صفحة ١١٩٧.

^٤ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٢٧٦٣)، صفحة ١١٩٨.

قبل التلقين، وأكثر الأئمة بل غالبهم على تضعيفه، وخصوصا بعدما عمي فصار يتلقن. ورواية الإمام مسلم عنه قبل أن يتلقن، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: وهو وإن أخرج له مسلم في صحيحه، فقد ضعفه الأئمة، واعتذر مسلم عن تخريج حديثه، بأنه ما أخرج له إلا ما له أصل من رواية غيره. وقد كان مسلم لقيه وسمع منه قبل أن يعمى ويتلقن ما ليس من حديثه. وإنما كثرت المناكير في روايته بعد عماه^١.

وقد عابوا على الإمام مسلم أن يخرج حديثه في صحيحه، فقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت أتني بنسخة حفص ابن ميسرة^٢.

وكان الإمام مسلما أراد من الرواية عن سويد عن حفص إثبات العلو، وكما نعلم أن العلو سنة متبعة عند المحدثين. فقد روى عن سعيد بن عمرو البرذعي: أنه حضر أبا زرعة السرازي، وذكر صحيح مسلم، وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه، عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضا: يطرق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل، بأن يقولوا: إذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح. قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات^٣.

وقد روى عنه الإمام مسلم واحتج به في أكثر من خمسين حديثا، وكل ما رواه عند الإمام مسلم ينقسم إلى قسمين:

^١ البكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٤١١/١.

^٢ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٢/٢٥٠. انظر أيضا تهذيب التهذيب لابن حجر، ٤/٢٧٥.

^٣ مقدمة الإمام النووي على صحيح مسلم للنووي، ومعه صحيح مسلم بشرح النووي، صفحة ١٤٤. انظر أيضا صيانة صحيح مسلم من الإحلال والغلط وجماعته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح، صفحة ٩٨-٩٩.

انقسم الأول: في الأصول^١: وقد ذكر لهذه الأصول متابعات، باستثناء حديث واحد وهو: حدثنا سويد بن سعيد عن معتمر بن سليمان، عن أبيه: حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث: "أن رجلاً قال: والله! لا يغفر الله لفلان، والله تعالى قال: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت... لفلان، وأحببت عملك" أو كما قال^٢. فقد وجدت له متابعات خارج الصحيح، فقد تابع سويد بن سعيد عن معتمر، يحيى ابن خلف الباهلي^٣، وصالح بن حاتم بن وردان^٤، والحكم بن أسلم^٥، وهريم بن عبد الأعلى^٦.

والقسم الثاني: ما رواه له على سبيل المتابعات والاستشهاد - وهو الأكثر^٧ - في الصحيح. فدل ذلك على أن الإمام مسلماً في هذا القسم لم يعتمد على رواية سويد، بل اعتمد على غيرها، وأورد روايات سويد للاعتضاد بها. وهذا يدل أيضاً على أن الإمام مسلماً أخذ من حديث سويد ما وافق النقا. وكثيراً ما يورد الإمام مسلماً سويداً مقروناً بغيره^٨.

بالنظر إلى رواية سويد عن حفص بن ميسرة، تبين لي أن جميع ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من هذه الطريق، أورد له متابعات في صحيحه، باستثناء ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: قال الإمام مسلم: حدثني سويد بن سعيد، حدثني حفص بن ميسرة عن موسى

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، حديث رقم: (١٨٣)، (٩٠٧)، (٩٨٧)، (١٠٢٢)، (١٠٥٠)، (١٥٧٩)، (١٨٦٣)، (٢١٢١)، (٢٤٣٧)، (٢٥٩٨)، (٢٦٢١)، (٢٦٢٢)، (٢٦٦٩)، (٢٦٧٥)، (٢٩٥٩).

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب البر والصلة، باب: النهي عن تقييد الإنسان من رحمة الله تعالى، حديث رقم (٢٦٢١)، صفحة ١١٤٤.

^٣ انظر شعب الإيمان للبيهقي، فصل فيما ورد من الأخبار في التشدد على من اقترض من عرض أخيه المسلم شيئاً بسبب أو غيره، حديث رقم (٦٦٨٨)، ٢٨٩/٥.

^٤ انظر مسند أبي يعلى لأبي يعلى الموصلي، حديث رقم (١٥٢٩)، حقه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، ط ١، س ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٩٩/٣، والمعجم الكبير للطبراني، حديث رقم (١٦٧٩)، ١٦٥/٢.

^٥ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني، حديث رقم (٦٩١)، تحقيق سعيد بن سعد الدين خليل الأسكندراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٢٨٥/٢.

^٦ انظر المعجم الكبير للطبراني، حديث رقم (١٦٧٩)، ١٦٥/٢.

^٧ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، حديث رقم: (١٨٣)، (٢٧٥)، (٥١٩)، (٥٢٦)، (٧٧٣)، (١٠٠١)، (١٢١١)، (١٤٤٩).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم: (٢٣)، (٩١)، (٢٤٧)، (٦٥٣)، (١١١٧)، (١٨٥٦)، (١٨٩٩).

ابن عقبة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قال رجل: لأتصدقن الليلة بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية، فأصبحوا يتحدثون: تصدق الليلة على زانية...» الحديث^١.

وذكر الإمام البخاري لهذا الحديث في صحيحه متابعة قاصرة^٢، والإمام النسائي في سننه^٣، من طريق شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به، وتابعه أيضا أحمد من طريق ورقاد عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به. فدل ذلك على أن الحديث مشهور من غير طريق حفص.

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: حدثنا سويد بن سعيد: حدثني حفص بن ميسرة، عن العلاء ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «رب أشعث مدفوع بالأبواب، لو أقسم على الله لأبره»^٤.

وقد تابع سويد بن سعيد عن حفص: ابن وهب^٥، وزهير بن عباد^٦. وكذلك توجد متابعة قاصرة للحديث من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله^٧، والوليد بن رباح^٨ عن أبي هريرة، وللحديث أيضا شاهد عن أنس بن مالك رضي الله عنه^٩.

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الزكاة، باب: ثبوت أجر المصدق، وإن وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه، حديث رقم (١٠٢٢)، صفحة ٤١٢.

^٢ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الزكاة، باب: إذا تصدق على غني وهو لا يعلم، حديث رقم (١٤٢١)، صفحة ٣٠٠.

^٣ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، كتاب الزكاة، باب: إذا أعطاهما غنيا وهو لا يشعر، حديث رقم (٢٥٢٢)، ٥٩/٥.

^٤ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب البر والصلة، باب: فضل الضعفاء والفاقرين، حديث رقم (٢٦٢٢)، صفحة ١١٤٤.
^٥ انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي، حديث رقم (٦٤٨٣)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ٤٠٣/١٤.

^٦ انظر موضع أوامم الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، ترجمة رقم (١٣٩)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١٩/٢.

^٧ انظر المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري، حديث رقم (٨٠٠٢)، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٤٦٧/٥.

^٨ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني، حديث رقم (١٠)، ١٧/١.

^٩ انظر مسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (١٢٥٠٤)، صفحة ٨٨١، والمنتخب من مسند عبد بن حميد لعبد بن حميد، - ١١٧ [مسند أنس بن مالك]، حديث رقم (١٢٣٦)، حققه وضبط نفعه وخرج أحاديثه السيد صبحي البدري السامرائي وعمود محمد خليل الصبيدي، عالم الكتب، ومكة النهضة العربية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، صفحة ٣٧٠، وشرح مشكل -

برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة^١.

فتبين بذلك أن الإمام مسلماً ما خرج من طريق سويد عن حفص إلا بوجود المتابعات، ولعل طلب العلو كما ذكرت سابقاً هو الدافع لذلك - والله أعلم. ولذلك تمنى الإمام الذهبي أن لا يروي الإمام مسلم عن سويد عن حفص بن ميسرة، فقال تعقيباً على كلام إبراهيم بن أبي طالب عندما سأل مسلماً عن الرواية عن سويد: ما كان لمسلم أن يخرج له في الأصول. وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة، بأن رواها بنزول درجة أيضاً^٢.

٦. خ ت ق : عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم، أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، كان يذكر أنه رأى زبان بن فائد، وعمرو بن الحارث.

وهو ممن يقبل التلقين. روى عنه الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه. وكما نعلم أن شرط الإمام البخاري في الصحة والرجال شرط دقيق، فكيف يروي عن أبي صالح مع أنه ثبت قبوله التلقين؟

وقبول التلقين يقدح في الراوي وينزل مرتبته عن مراتب الرواة النقيات الضابطين. فكيف أخرج له الإمام البخاري؟

عند الرجوع إلى صحيح البخاري، تبين لي أنه روى عنه أحد عشر حديثاً، بعضها فيه خلاف بين العلماء. والسبب في هذا الخلاف هو أن الإمام البخاري بهمل اسم الراوي فيقول: حدثنا عبد الله من غير أن ينسبه^٣.

واليك تفصيل ذلك:

١- الحديث الأول: في كتاب التفسير، في تفسير سورة الفتح، حيث قال الإمام البخاري:

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الزهد، باب: ما جاء في حسن الظن بالله، حديث رقم (٢٣٨٨)، ٥١٤/٤-٥١٥.

^٢ سر أعلام البلاء للذهبي، ٥٨٧/٩.

^٣ انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ٤٤٢/٢.

حدثنا عبد الله^١، اختلف العلماء في تعيين هذا الاسم المهمل، فقال أبو علي الجبائي: عندي أنه عبد الله بن صالح، وتردد أبو مسعود بين أن يكون عبد الله بن رجاء وعبد الله بن صالح، كاتب الليث^٢.

ورجح الحافظ المزي وحده بأن الإمام البخاري أخرج الحديث بعينه في كتاب الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح عن عبد العزيز^٣.

وقد عقب الحافظ ابن حجر على هذا الكلام فقال: "لكن لا يلزم من ذلك الحزم به، وما المانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد؟. وليس الذي وقع في الأدب بأرجح مما وقع الحزم به في رواية أبي علي وأبي ذر وهما حافظان".

والخلاصة أن عبد الله المذكور ليس هو أبو صالح وإنما هو عبد الله بن مسلمة كما ورد ذلك في رواية أبي ذر ورواية أبي علي بن السكن. وإليه مال الحافظ ابن حجر^٤ كما تقدم.

٢- الحديث الثاني: في كتاب الجهاد، باب: التكبير إذا علا وشرفا، حيث قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله، ولم ينسبه^٥. فزعم أبو مسعود أن عبد الله هو ابن صالح، وتعبه الجبائي بأنه وقع في رواية ابن السكن عبد الله بن يوسف. وعقب ابن حجر فقال: وهو المعتمد^٦، أي أنه عبد الله بن يوسف.

٣- الحديث الثالث: في كتاب البيوع، باب: التجارة في البحر، حيث قال الإمام البخاري: قال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة رضي الله عنه،

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب النفوس، تفسير سورة الفتح، باب: ﴿إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا﴾، [٨]، حديث رقم (٤٨٣٨)، صفحة ١٠٥١.

^٢ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٧٤٥/٨.

^٣ انظر الأدب المفرد للإمام البخاري، باب الانسباط إلى الناس، بتخرجات وتعليقات الألباني، دار الصديق، الجليل، المملكة العربية السعودية، ط ٢، س ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، صفحة ٩٢ - ٩٣.

^٤ انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٧٤٥/٨.

^٥ انظر المصدر السابق، ٧٤٤/٨، حيث أثبت الحافظ ابن حجر فيه أن عبد الله هو عبد الله بن مسلمة.

^٦ صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: التكبير إذا علا وشرفا، حديث رقم (٢٩٩٥)، صفحة ٦٣٠.

^٧ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ١٦٤/٦.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل، خرج في البحر فقضى حاجته... الحديث، ثم قال بعد أن ساق الحديث: حدثني عبد الله بن صالح، حدثني الليث به^١.

وهذا هو الموضع الوحيد الذي صرح فيه الإمام البخاري بالتحديث بالسماع، عن عبد الله بن صالح حيث ذكره منسوبا^٢.

ولكن هذا التصريح بالسماع عليه كلام حيث أنه لم يقع في أكثر الروايات في الصحيح، ولا ذكره أبو زر إلا في هذا الموضع، وكذا في رواية أبي الوقت^٣.

وخلاصة الكلام أن الإمام البخاري لم يذكر عبد الله بن صالح في بداية الإسناد، وإنما علق الحديث عن الليث وذكر عبد الله في آخره. أضف إلى ذلك، أن هذا الحديث ذكره الإمام البخاري في سبعة مواضع^٤، لم يذكر هذا التحديث إلا في موطن واحد في نهاية الحديث^٥. ثم إن هذا التصريح بالسماع، لم تذكره غالب روايات الصحيح، ثم إن هذا الحديث لم ينفرد عبد الله ابن صالح به، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي، وآدم بن أبي إياس، والإمام النسائي من طريق داود بن منصور، والإمام أحمد من طريق يونس بن محمد كلهم عن الليث كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح^٦.

كل ما ذكرت يشير إلى أن الإمام البخاري - رحمه الله - لم يحتج بعبد الله بن صالح في الأصول، وإنما ذكره في المتابعات. وصنيع الإمام البخاري يدل على ذلك وإلا لو أراد أن يحتج، لذكره صراحة في كتابه، بل إنه قد أكثر التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح. فلو أراد أن يحتج به، لما علق هذه الأحاديث عن الليث. وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: إن

^١ صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب البيوع، باب: التجارة في البحر، حديث رقم (٢٠٦٣)، صفحة ٤٢٩.

^٢ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٣٨٠/٤.

^٣ المصدر السابق، ٣٨٠/٤.

^٤ وهذه المواضع هي: كتاب الزكاة، باب: ما يستخرج من البحر، حديث رقم (١٤٩٨)، صفحة ٣١٧، وكتاب الكفالة، باب: الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها، حديث رقم (٢٢٩١)، صفحة ٤٧٢، وكتاب الاستقراض، باب: إذا أقرضه إلى أجل مسمى، أو أجله في البيع، حديث رقم (٢٤٠٤)، صفحة ٤٩٧، وكتاب النقطة، باب: إذا وجد حشبة في البحر أو سوطا أو غيره، حديث رقم (٢٤٣٠)، صفحة ٥٠٣، وكتاب الشروط، باب: الشروط في القرض، حديث رقم (٢٧٣٤)، صفحة ٥٧٤، وكتاب الاستئذان، باب: بمن يبدأ في الكتاب، حديث رقم (٦٢٦١)، صفحة ١٣٣٧.

^٥ وهذا الموطن في كتاب البيوع، باب: التجارة في البحر، حديث رقم (٢٠٦٣)، صفحة ٤٢٩.

^٦ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٥٩٣/٤.

البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة. فلهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعة فلا مشاحة فيه، والله أعلم^١.

٤- أما الأحاديث الباقية^٢، ذكرها الإمام البخاري على وجه المتابعة، ولم يسقها مساق أصل الكتاب. أضف إلى ذلك أن الإمام البخاري عندما يسوقها، لا يسوقها بلفظ التحديث بالسماع الذي لا خلاف فيه، وإنما يسوقها بلفظ: "قال عبد الله بن صالح"، "زاد عبد الله"، "قال لي عبد الله". وكما هو معلوم أن هذه الصيغة مختلف فيها بين العلماء. فيل تدل على التصريح بالسماع أم لا؟

مال الحافظ ابن حجر في النكت إلى أن صيغة "قال لي"، و"حدثنا" مترادفان، ولكنه عقب على صنيع الإمام البخاري عندما يعدل عن صيغة "حدثنا" إلى "قال لي" فقال: والذي تبين لي بالاستقراء من صنيعة أنه لا يعبر في الصحيح بذلك (قال لي) إلا في الأحاديث الموقوفة أو المستشهد بها فيخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب^٣، مع أن الحافظ ابن حجر ذكر في الفتح أن صيغة "قال لي" تدل على المذاكرة^٤.

وخلاصة الكلام في عبد الله بن صالح أن الإمام البخاري لا يروي عنه في الأصول، وإنما ذكره في المتابعات. يقول الحافظ ابن حجر: "... لقيه البخاري وأكثر عنه وليس هو من شرطه في الصحيح"^٥.

^١ هدي الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، صفحة ٥٨٨.

^٢ وهذه الأحاديث وردت في صحيح البخاري في: كتاب الأذان، باب: التكبير إذا قام من السجود، حديث رقم (٧٨٩)، صفحة ١٧٤، كتاب الأذان، باب: سنة الجلوس في الشهاد، حديث رقم (٨٢٨)، صفحة ١٨١، وكتاب الزكاة، باب: من سأل الناس تكثراً، حديث رقم ١٤٧٤ و١٤٧٥، صفحة ٣١٢، وكتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب عثمان بن عفان، أبي عمرو، القرشي رضي الله عنه، حديث رقم (٣٦٩٧)، صفحة ٧٧٧، وكتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب، باب: (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً)، حديث رقم (٤٧٩٨)، صفحة ١٠٣٥، وكتاب الأحكام، باب: الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء أو قبل ذلك، للنخعي، حديث رقم (٧١٧٠)، صفحة ١٥١٠، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٧٢٨٤ و ٧٢٨٥)، صفحة ١٥٣١.

^٣ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٦٠١/٢.

^٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٥٧/١٣.

^٥ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٨٦.

ويقول: "... وابن الصالح إنما يورده البخاري في المتابعات"^١.

ويقول أيضا: "... أبو صالح، وهو كاتب الليث، والبخاري يعتمد في الشواهد"^٢.

٧. م د ت ق: عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي من أنفسهم، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر. والأول أصح، المصري الفقيه قاضي مصر.

وهو ممن يقبل التلقين. وقد ضعفه أكثر الأئمة بسبب اختلاطه واحتراق كتبه. ولم يرو عنه الإمام مسلم إلا حديثا واحدا على سبيل المتابعة.

فقال الإمام مسلم: حدثنا عمرو بن سواد العامري ومحمد بن سلمة المرادي وأحمد بن عيسى - وألفاظهم متقاربة، قال عمرو: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب أن موسى بن سعد الأنصاري حدثه عن حفص بن عبيد الله، عن أنس بن مالك، أنه قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر، فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة ... الحديث.

ثم قال الإمام مسلم في آخره: وقال المرادي: حدثنا ابن وهب، عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث في هذا الحديث^٣.

فدل ذلك على أن الإمام مسلما لم يحتج به، وإنما أورده مرة واحدة على سبيل المتابعة. وهذا لا يعيب الإمام مسلم.

وأما الإمام البخاري، فلم يرو عن ابن لهيعة صراحة بأن يذكر اسمه، ولكن مال بعض أهل

^١ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٣٥٣/٢.

^٢ المصدر السابق، ١٩٨/١٣.

^٣ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب النكح بالمعسر، حديث رقم (٦٢٤)، صفحة

العلم^١ إلى ترجيح أن الإمام البخاري، عندما يذكر في الإسناد لفظ "وغيره" أو "فلان"، أن المراد به: ابن لهيعة.

ومثال ذلك: وزاد عثمان بن صالح، عن ابن وهب قال: أخبرني فلان، وحيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو المعافري: أن بكير بن عبد الله حدثه، عن نافع: أن رجلاً أتى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن، ما حملك على أن تحج عاماً ... الحديث^٢.

ومثال ثان: قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا حيوة وغيره قال: حدثنا أبو الأسود. وقال الليث: عن أبي الأسود قال: قطع على أهل المدينة بعث ... الحديث^٣.

ومثال ثالث: قال الإمام البخاري: حدثنا سعيد بن ثلید: حدثني ابن وهب: حدثني عبد الرحمن ابن شريح وغيره، عن أبي الأسود، عن عروة قال: حج علينا عبد الله بن عمرو، فسمعتة يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعاً ... الحديث^٤."

وعلى كل حال سواء أكان ابن لهيعة أم غيره، فإن الإمام البخاري ذكر ذلك كله على سبيل المتابعة، ولم يعتمد عليه في الأصول. ولو أراد أن يعتمد عليه لصرح بذكر اسمه، فدل ذلك كله - والله أعلم - أن ابن لهيعة ليس من رجال الإمام البخاري^٥.

٨. م ٤: عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة الأسلمي، أبو حرملة المدني، ويقال: إنه من ولد مالك بن أفضى، أخو أسلم من خزاعة لأبيه. ولسنان بن سنة عم أبيه صحبة.

^١ وهؤلاء أمثال: أبو عبد الله بن يربوع الإشبيلي، انظر فقه الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٥٠٣/١٥، والحافظ ابن حجر، انظر فتح الباري، ٢٣١/٨، و٤٨/١٣، و٣٤٦/١٣، وابن رجب الحنبلي، انظر شرح علل الترمذي، ٤٢٢/١.

^٢ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب النفوس، باب سورة البقرة: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ [١٩٣]، حديث رقم (٤٥١٤)، صفحة ٩٤٠.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب الفتن، باب: من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم، حديث رقم (٧٠٨٥)، صفحة ١٤٩٤.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، حديث رقم (٧٣٠٧)، صفحة ١٥٣٦.

^٥ ولم ينص الكللابي في كتابه بأنه من رجال صحيح البخاري. انظر كتابه: رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعهم، للكللابي، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، ص ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.

قبل التلقين، ولم يرو له الإمام مسلم إلا في حديث واحد متابعة، حيث قال: حدثنا يحيى بن أيوب: حدثنا إسماعيل قال: وأخبرني عبد الرحمن بن حرملة عن حنظلة بن علي بن الأسقع، عن خفاف بن إيماء، بمثله^١.

واحتج الإمام مسلم على رواية عمران بن أبي أنس، عن حنظلة بن علي، عن خفاف بن إيماء حيث قال: حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح المصري قال: حدثنا ابن وهب عن الليث، عن عمران بن أبي أنس، عن حنظلة بن علي، عن خفاف بن إيماء الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، في صلاة: «اللهم ! العن بني لحيان ورعلا، وذكوان وعصية عصوا الله ورسوله، غفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله»^٢.

٩. خت مق ٤: عبد الرحمن بن أبي الزناد، واسمه: عبد الله بن ذكوان، القرشي، مولاهم، أبو محمد المدني، أخو أبي القاسم بن أبي الزناد، وكان الأكبر.

وهو ممن يقبل التلقين، ضعفه أكثر الأئمة بل غالبهم. فقد ضعفه ابن مهدي، وأبو حاتم، وعلي ابن المديني، وابن معين، وأحمد، والنسائي، والساجي وغيرهم^٣.

ووثقه الترمذي^٤، والعجلي^٥.

قال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: "ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد، أفسده البغداديون..."^٦.

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات، إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعباد بالله واستحبابه في الصبح دائما وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة واستحباب الجهر به، حديث رقم (٦٧٩)، صفحة ٢٧٥.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات، إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعباد بالله واستحبابه في الصبح دائما وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة واستحباب الجهر به، حديث رقم (٦٧٩)، صفحة ٢٧٤-٢٧٥.

^٣ انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٩٨-١٠١، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، ١٧١/٦-١٧٢.

^٤ تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٧٣/٦.

^٥ تاريخ الثقات للعجلي، ترجمة رقم (٩٥٢)، صفحة ٢٩٢.

^٦ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٩٩/١٧.

وقال ابن معين فيما حكاه الساجي: "عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة حجة"^١.

وقال صالح بن محمد البغدادي: "روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره"^٢.

ولأجل ذلك كله لم يرو له الإمام البخاري في الأصول، ولا حديثاً واحداً ولا احتج به في أحاديث الباب، بل روى له تعليقا ومتابعة. وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: قد علق له البخاري كثيرا عن أبيه عن الأعرج، ومن روايته هو عن موسى بن عقبة، وعن هشام بن عروة^٣.

وقد بحثت جاهدا في صحيح البخاري، فلم أجد له حديثاً واحداً صرح فيه الإمام البخاري بالسماع عنه، والله أعلم.

وإليكم تفصيل ذلك:

الموضع الأول: حيث روى الإمام البخاري حديث الباب فقال: حدثنا قتيبة، حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم كلن إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول: «اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة...» الحديث^٤. وقال بعد ما ساق الحديث: قال ابن أبي الزناد، عن أبيه...، فهذا يدل أولاً على رواية البخاري له تعليقا، وثانياً على أنه ذكره متابعة.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله قال: أخبرنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم:

^١ لمذهب التهذيب لابن حجر، ١٧٣/٦.

^٢ لمذهب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٧/١٠٠-١٠١.

^٣ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٦٤٤.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الاستسقاء، باب: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: "اجعلنا عليهم من كسي يوسف حديث رقم (١٠٠٦)، صفحة ٢١٥.

سجدين قبل الظهر، وسجدين بعد الظهر ... الحديث^١. ثم قال في آخره: قال ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن نافع... وما قلت في الحديث الأول ينطبق على هذا الحديث.

الموضع الثالث: قال الإمام البخاري: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله...» الحديث^٢. وقال البخاري في آخره: تابعه ابن أبي الزناد، عن أبيه... أي أن الإمام البخاري لم يعتمد على رواية ابن أبي الزناد، بل ذكرها على سبيل المتابعة.

الموضع الرابع: قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق، عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر، مولى عمر بن عبيد الله، وكان كاتبه، قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف»^٣. ثم قال الإمام البخاري في آخره: تابعه الأويسسي، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة. فدل ذلك على أن الإمام البخاري روى له متابعة.

الموضع الخامس: قال الإمام البخاري: حدثنا عبيد بن إسماعيل: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل: أنه خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان، فقال سعيد: أنا أنتقص من حقها شيئاً ... الحديث^٤. وقال البخاري في آخره: قال ابن أبي الزناد، عن هشام، عن أبيه... أقول في هذا الحديث ما قلت في الموضع الأول والثاني.

الموضع السادس: ، حيث قال الإمام البخاري: حدثنا خالد بن مخلد، وحدثنا مغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب النهج، باب: التطوع بعد المكتوبة، حديث رقم ١١٧٢ و ١١٧٣، صفحة ٢٤٧.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب الزكاة، باب: قول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ﴾، [التوبة: ٦٠]، حديث رقم (١٤٦٨)، صفحة ٣١١.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب الجهاد والسير، باب: الجنة تحت بارقة السيوف، حديث رقم (٢٨١٨)، صفحة ٥٩٥-٥٩٦.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في سبع أرضين، حديث رقم (٣١٩٨)، صفحة ٦٧٦.

الله...» الحديث^١. وقال الإمام البخاري في آخره: قال شعيب وابن أبي الزناد...، فدل ذلك على أن الإمام البخاري روى له تعليقا ومتابعة.

الموضع السابع: قال الإمام البخاري: حدثنا علي، حدثنا يحيى وزاد: قالت عائشة: لدننا في مرضه، فجعل يشير إلينا: أن لا تدوني، فقلنا: كراهية المريض للدواء... الحديث^٢. ثم قال الإمام البخاري في آخره: رواه ابن أبي الزناد، عن هشام، عن أبيه عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فرواه الإمام البخاري موقوفاً واستشهد به على سبيل المتابعة.

الموضع الثامن: قال الإمام البخاري: حدثنا عمرو بن عباس، حدثنا ابن مهدي، حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: قال عروة بن الزبير لعائشة: ألم ترين إلى فلانة بنت الحكم، طلقها زوجها البتة فخرجت؟ فقالت: بش ما صنعت... الحديث^٣. وقال الإمام البخاري في آخره: وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه...، فدل ذلك على أن الإمام البخاري رواه تعليقا ومتابعة.

الموضع التاسع: ، حيث قال الإمام البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عيسى بن يونس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بني زريق، يقال له ليبيد بن الأعصم... الحديث^٤. وقال الإمام البخاري في آخره: تابعه أبو أسامة، وأبو ضمرة، وابن أبي الزناد، عن هشام...، ذكر الإمام البخاري له متابعة.

الموضع العاشر: ، حيث قال الإمام البخاري: حدثنا محمد، أخبرنا أبو معاوية، حدثنا هشام، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة قال: سألت عمر بن الخطاب عن إملص المرأة... الحديث^٥. وقال الإمام البخاري في آخره: تابعه ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة. فروى له الإمام البخاري متابعة.

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب﴾ ، [ص: ٣٠]راجع المنيب، حديث رقم (٣٤٢٤)، صفحة ٧٢٥.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب المغازي، باب: مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، حديث رقم (٤٤٥٨)، صفحة ٩٢٦.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس، حديث رقم (٥٣٢٥، ٥٣٢٦)، صفحة ١١٦٩.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب الطب، باب: السحر، حديث رقم (٥٧٦٣)، صفحة ١٢٤٩.

^٥ انظر المصدر السابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما جاء في احتياد القضاة بما أنزل الله تعالى، حديث رقم (٧٣١٧)، صفحة ١٥٣٨.

والخلاصة أن الإمام البخاري لم يرو له في الأصول، بل روى له في المتابعات، وروى له تعليقاً. وهذا لا يعيب صنيع الإمام البخاري في إخراج حديثه، لأنه لم يخرج له على ما انفرد به، بل أخرج له ما وافق فيه الثقات. أضف إلى ذلك، أن الإمام البخاري أخرج له في عشرة مواضع، ثلاث منها عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة^١، وفي ذلك يقول ابن معين: عبد الرحمن، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة حجة^٢. وهذه الأحاديث الثلاث لها متابعات، ولم ينفرد بها عن أبيه، فدل ذلك على أنه أصاب فيها. وأخرج له أربعة مواضع عن هشام بن عروة^٣، وفي ذلك يقول ابن معين: أثبت الناس في هشام بن عروة عبد الرحمن بن أبي الزناد^٤، والله أعلم.

أما الإمام مسلم، فقد روى له في المقدمة أثراً عن أبيه؛ أبي الزناد قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث. يقال: ليس من أهله^٥.

فعبد الرحمن بن أبي الزناد ليس من رجال الإمام مسلم، لأن الإمام مسلماً لم يذكره في الصحيح، وإنما ذكره في المقدمة. وكما هو معلوم أن مقدمة مسلم خارجة عن صحيحه. أضف إلى ذلك أن الإمام مسلماً روى عنه أثراً مقطوعاً.

١٠. ع: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم، اليماني، أبو بكر الصنعائي.

قبل التلقين بعد ما عمي^١، لذلك وقع الاضطراب في حديثه بعد ما عمي، وروى أحاديث لم يتابعه عليها أحد من الثقات. وفي ذلك يقول الإمام محمد بن عدي: ولعبد الرزاق بن همام

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الاستسقاء، باب: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: "اجعلها عليهم سنين كسني يوسف، حديث رقم (١٠٠٦)، صفحة ٢١٥، وكتاب الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿وَالرِّقَابَ...﴾ روي سبل الله ﴿[التوبة: ٦٠]﴾ حديث رقم (١٤٦٨)، صفحة ٣١١، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما جاء في احتشاد القضاء بما أنزل الله تعالى، حديث رقم (٧٣١٧)، صفحة ١٥٣٨.

^٢ تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٧٦/٦.

^٣ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، صفحة ٦٧٦، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في سبع أرضين، حديث رقم (٣١٩٨)، وصفحة ٩٢٦، كتاب المغازي، باب: مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، حديث رقم (٤٤٥٨)، وصفحة ١١٦٩، كتاب الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس، حديث رقم (٥٣٢٥، ٥٣٢٦)، وصفحة ١٢٤٩، كتاب الطب، باب: البحر، حديث رقم (٥٧٦٣).

^٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٩٩/١٧.

^٥ مقدمة الإمام مسلم على صحيحه للإمام مسلم، صفحة ١١، رقم (٣٠).

^٦ انظر صفحة (١٢١) من هذه الرسالة، حيث ذكرت هناك الضابط في احتشاده وتلقفه، وذلك بعد ما عمي.

أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأساً إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات. فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا. وأما في باب الصدق، فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير^١.

وهو من الأئمة الأعلام المشهورين الثقات، رحل إليه الحفاظ أمثال ابن معين، وأحمد، وغيرهما حتى أن ابن معين قال: لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه^٢.

وقال الحافظ ابن حجر: "هو أحد الحفاظ الأثبات، صاحب التصانيف، وثقة الأئمة كلهم إلا العباس ابن عبد العظيم العنبري وحده، فتكلم بكلام أفرط فيه ولم يوافقه عليه أحد"^٣.

وقد عقب الإمام الذهبي على كلام العباس بن عبد العظيم حين أقسم فقال: والله الذي لا إله إلا هو، إن عبد الرزاق كذاب، والواقدي أصدق منه. فقال الإمام الذهبي: بل والله ما بر عباس في يمينه، ولبئس ما قال، يعتمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كل أرباب الصحاح - وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه - فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين^٤.

والضابط في اختلاطه وتلقنه هو أن من سمع منه قبل المائتين يكون سماعه صحيحاً، وأما من سمع منه بعد المائتين فقد سمع بعد اختلاطه^٥.

وممن سمع من عبد الرزاق قبل اختلاطه وتلقنه، أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، ووکیع بن الجراح في آخرين أخرج لهم الشيخان من روايتهم عن عبد الرزاق. فممن اتفق الشيخان على الإخراج له عن عبد الرزاق مع إسحاق بن راهويه؛

^١ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٥٤٥/٦.

^٢ لمذهب التهذيب لابن حجر، ٣١٤/٦.

^٣ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٥٩٤.

^٤ سير أعلام النبلاء للذهبي، ٣٦٧/٨.

^٥ لمذهب التهذيب لابن حجر، ٣١٢/٦. انظر أيضاً هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة

٥٩٤، وفتح المغيب شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٣/ ٢٨٤-٢٨٥.

إسحاق بن منصور الكوسج، ومحمود بن غيلان. وممن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع علي بن المديني؛ إسحاق بن إبراهيم السعدي، وعبد الله بن محمد المستدي، ومحمد ابن يحيى الذهلي، ويحيى بن جعفر البيكندي، ويحيى بن موسى البلخي^١.

وممن أخرج له مسلم عن عبد الرزاق مع أحمد بن حنبل؛ أحمد بن يوسف السلمي، وحجاج بن يوسف الشاعر، والحسن بن علي الخلال، وسلمة بن شبيب، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وعبد بن حميد، وعمر بن محمد الناقد، ومحمد بن رافع، ومحمد بن مهران الحمال، ومحمد ابن يحيى بن أبي عمر العدني^٢.

وممن سمع منه بعد اختلاطه وتلقاه؛ إسحاق بن إبراهيم الذبيري، وأحمد بن محمد بن شبيب، ومحمد ابن حماد الطهراني، وإبراهيم بن منصور الرمادي، وإبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد ومنهم الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني^٣.

فمن خلال ما سبق، يتبين أن الإمام البخاري ومسلما روى عن عبد الرزاق صحيح حديثه عن أخذ عنه قبل الاختلاط، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط^٤.

هذا، وقد أكثر الإمام البخاري عن عبد الرزاق، فقد روى عنه أكثر من مائة وعشرين حديثاً، وأما الإمام مسلم فقد أكثر عنه كثيراً، فقد روى عنه قرابة أربع مائة حديث^٥.

^١ التقييد والإيضاح للعراقي، صفحة ٤٣٨. انظر أيضا فتح المغيب شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٢٨٥/٣، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات لابن الكيال، صفحة ٢٧٦-٢٧٨.

^٢ انظر التقييد والإيضاح للعراقي، صفحة ٤٣٨. انظر أيضا فتح المغيب شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٢٨٥/٣-٢٨٦، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات لابن الكيال، صفحة ٢٧٩-٢٨٠.

^٣ انظر المصادر السابقة، نفس الصفحات.

^٤ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٥٩٤.

^٥ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، وما رواه له الإمام البخاري في الأصول، حديث رقم: (٤٢)، (١٣٥)، (٢٧٨)، (٣٩٨)، (٤١٦)، (٤٢٣)، (٥٧٠)، (٦٠٤)، (٧٢٢)، (٨٤١). وما رواه له الإمام البخاري في التامعات، وما علق عنه، حديث رقم: (٩٧٩)، (١٢٤٠)، (١٧٣٢)، (٢٢١٤)، (٢٣٣٨)، (٣٧٥٢)، (٣٩٣٥)، (٤٢٧٨)، (٤٥٦٨).

^٦ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، وما رواه له الإمام مسلم في الأصول، حديث رقم: (١١١)، (١٤١)، (١٦٨)، (٢٣٩)، (٢٧٦)، (٣٣٩)، (٤٨٥)، (٥٦٣)، (٥٦٩)، (٥٨٠). وما رواه له الإمام مسلم في التامعات، حديث رقم: (١٨)، (٢٤)، (٣٦)، (٥٧)، (٨٣)، (٩٥)، (١١٠)، (١٢٣)، (١٤٨)، (١٥٧)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٨٢)، (٢٣٧)، (٢٧٢)، (٣٠٦)، (٣٣٠)، (٣٣٥) -

والخلاصة أن عبد الرزاق هو أحد الحفاظ المتقنين المصنفين، احتج به الشيخان في الأصول ممن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه، ولم يرويا ولا حديثا واحدا عن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه - والله تعالى أعلم - .

١١. خ سي: عثمان بن الهيثم بن جهيم بن عيسى بن حسان بن المنذر، وهو الأشجج المصري العبدي، أبو عمرو البصري مؤذن المسجد الجامع بالبصرة.

وهو ممن يقبل التلقين.

روى عنه الإمام البخاري، وعلق عنه، وروى عن محمد غير منسوب عنه^١. وقيل: هو محمد الذهلي^٢. وهو (عثمان بن الهيثم) من كبار شيوخ البخاري^٣. وقال أبو حاتم: كان صدوقا غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلقن^٤.

والأصل أن الإمام البخاري قد حدث عن عثمان بن الهيثم من صحيح كتابه قبل أن يختلط ويتلقن، وعثمان بن الهيثم من كبار شيوخه، فدل ذلك على أنه (الإمام البخاري) أخذ عنه قديما. هذا بالجملة، أما بالتفصيل فساذكر كل حديث وأجيب عنه:

ذكر له الإمام البخاري في عدة مواضع:

الموضع الأول: قال الإمام البخاري: حدثنا أحمد بن عبد الله بن علي المنجوفي، قال: حدثنا روح، قال: حدثنا عوف، عن الحسن ومحمد، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من اتبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا، وكان معه حتى يصلى عليها...» الحديث^٥. ثم قال الإمام البخاري في آخره: تابعه عثمان المؤذن قال: حدثنا عوف، عن محمد، عن أبي

- (٣٤٠)، (٣٧٧)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩٢)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٤٠٤)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٤)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٥٥)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٥٠٤)، (٥٢٣)، (٥٣٦)، (٥٦٤).

^١ تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٥٧/٧.

^٢ انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٥٠٤/١٩.

^٣ سير أعلام النبلاء للذهبي، ٣/٩.

^٤ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٧٢/٦. انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزبي، ٥٠٤/١٩، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ١٥٨/٧.

^٥ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان، حديث رقم (٤٧)، صفحة ٢٥.

هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. فدل ذلك على أن الإمام البخاري روى له متابعة.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم: أخبرنا ابن جريج: قال: عمرو ابن دينار، قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك، حتى نزلت: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾ [البقرة: ١٩٨]. في مواسم الحج^١، حيث روى الإمام البخاري الحديث عن ابن عباس موقوفا. وذكر الإمام البخاري لعثمان بن الهيثم متابعات في الصحيح. فرواه عن عبد الله بن محمد الجعفي^٢ وعلي بن عبد الله^٣ كلاهما عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس. فدل ذلك على أن الإمام البخاري لم يحتج برواية عثمان منفردة، بل ذكر لها متابعات.

أضف إلى ذلك كله أن هذا الحديث ليس من حديث الأحكام، وإنما ذكر فيه أسواق الجاهلية. ومن منهج العلماء أنهم يتشددون في أحاديث الأحكام ويتساهلون في غيرها. وفي ذلك يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد، وانتقنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب، سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال^٤.

ويقول الإمام أحمد: "الأحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم؛ وقال في رواية عباس الدوري عنه: "ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث، يعني المغازي ونحوها، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا، وقبض أصابع يديه الأربع"^٥.

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الحج، باب: التجارة أيام الموسم، والبيع في أسواق الجاهلية، حديث رقم (١٧٧٠)، صفحة ٣٦٩.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب البيوع، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون. وإذا رأوا تجارة أو لهموا انفضوا إليها وتركوا قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين﴾. [الجمعة: ١٠-١١] وقوله: ﴿لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾، [النساء: ٢٩]، حديث رقم (٢٠٥٠)، صفحة ٤٢٦.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب البيوع، باب: الأسواق التي كانت في الجاهلية، فتابع المس في الإسلام، حديث رقم (٢٠٩٨)، صفحة ٤٣٦.

^٤ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسحراوي، ٣١٢/١. انظر أيضا توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بطنط، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ٦٥٣/٢.

^٥ المصدران السابقان، الأول ٣١٢/١، والثاني ٦٥٣/٢.

فكل ذلك لا يعيب على الإمام البخاري في إخراج هذا الحديث عن عثمان بن الهيثم.

الموضع الثالث: قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، عن الحسن، عن أبي بكرة قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل، بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم... الحديث^١. وهذا الحديث لا يوجد في صحيح البخاري إلا من رواية عثمان بن الهيثم، لكن يوجد لهذا الحديث متابعات خارج الصحيح عند الإمام الترمذي، والإمام النسائي، والإمام أحمد وغيرهم.

فقد رواه الإمام الترمذي^٢، والإمام النسائي^٣ عن محمد بن المثنى، عن خالد بن الحارث، عن حميد، عن الحسن، عن أبي بكرة. ورواه الإمام أحمد^٤ عن يحيى بن سعيد عن عيينة بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن جوشن عن أبي بكرة. فدل ذلك على أن الحديث مشهور من غير رواية عثمان بن الهيثم.

فائدة: وهذا الحديث من جملة الأحاديث التي تتبع فيها الإمام الدارقطني الإمام البخاري. وسبب التتبع ليس أنه من رواية عثمان بن الهيثم، وإنما سببه الاختلاف في سماع الحسن من أبي بكرة^٥.

الموضع الرابع: قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، عن أبي رجاء، عن عمران، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار، فرأيت أكثر أهلها النساء»^٦. وهذا الحديث تابع فيه عثمان، أبو الوليد

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب المغازي، باب: كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر، حديث رقم (٤٤٢٥)، صفحة ٩٢١-٩٢٢.

^٢ الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الفتن، باب: ٧٥، حديث رقم (٢٢٦٢)، ٤/٤٥٧.

^٣ سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، كتاب آداب القضاء، باب: النهي عن استعمال النساء في الحكم، حديث رقم (٥٤٠٣)، ٨/٦١٨-٦١٩.

^٤ مسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (٢٠٦٧٣)، صفحة ١٤٩٥. وللحديث متابعان، تابع يحيى بن سعيد عن عيينة، محمد بن بكر، وبزهد بن هارون عن عيينة به، حديث رقم (٢٠٧٤٨)، ورقم (٢٠٧٥١)، صفحة ١٥٠٠.

^٥ الإيضاح والتتبع للدارقطني، صفحة ٢٢٢.

^٦ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب النكاح، باب: كفران العشير وهو الزوج، وهو الخبط، من العاشرة، حديث رقم (٥١٩٨)، صفحة ١١٤٣.

الطيايسي عن سلم بن زرير عن أبي رجاء عن عمران^١. فدل ذلك على أن الإمام البخاري لم يعتمد على رواية عثمان بن الهيثم وحدها لوجود من هو أئقن وأحفظ وأوثق من عثمان وهو أبو الوليد الطيايسي. ودل كذلك على أن الإمام البخاري أخذ الحديث من صحيح حديث عثمان. أضف إلى ذلك كله أن هذا الحديث من أحاديث الرقاق التي يتساهل فيه العلماء.

الموضع الخامس: قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم: أو محمد عنه، عن ابن جريج: أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة: سمع عروة والقاسم يخبران، عن عائشة قالت: طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بئريرة في حجة الوداع، للحل والإحرام ... الحديث^٢.

هذا الحديث، سواء حدث الإمام البخاري عن عثمان أو عن محمد الذهلي لا يعنينا، وإنما الذي يعنينا أنه (عثمان) من رجال البخاري^٣، سواء حدث عنه مباشرة أو بواسطة. والحديث السابق، لم يتفرد عثمان بروايته في الصحيح، بل ذكره له الإمام البخاري عدة متابعات في الصحيح. فدل ذلك على عدم اعتماده على رواية عثمان بن الهيثم. فقد تابعه عبد الله بن يوسف عن مالك^٤ وعلي بن عبد الله عن سفيان^٥ وأحمد بن محمد بن موسى عن عبد الله بن المبارك عن يحيى بن سعيد^٦ ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة.

وتابعه أيضا موسى بن إسماعيل عن وهب بن خالد عن هشام بن عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة^٧. أضف إلى ذلك أن الإمام البخاري لم يورد رواية عثمان إلا لزيادة فيها وهي: طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بئريرة في حجة الوداع للحل والإحرام، فزيادة هي قوله "البئريرة" وهي نوع من الطيب مخصوص^٨. فذكر الإمام البخاري رواية عثمان من أجل هذه الزيادة. وهذه الزيادة لها متابعات خارج صحيح البخاري؛ فقد تابع عثمان بن الهيثم عن

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة، حديث رقم (٣٢٤١)، صفحة ٦٨٤-٦٨٥.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب اللباس، باب: البئريرة، حديث رقم (٥٩٣٠)، صفحة ١٢٧٧.

^٣ انظر رجال صحيح البخاري للكلاي، ترجمة رقم (٨١١)، ٥٢٤/٢.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الخج، باب: الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم، ويترحل ويدهن، حديث رقم (١٥٣٩)، صفحة ٣٢٥.

^٥ انظر المصدر السابق، كتاب الخج، باب: الطيب بعد رمي الجمار، والخلق قبل الإفاضة، حديث رقم (١٧٥٤)، صفحة ٣٦٧.

^٦ انظر المصدر السابق، كتاب اللباس، باب: البئريرة، حديث رقم (٥٩٣٠)، صفحة ١٢٧٧.

^٧ انظر المصدر السابق، كتاب اللباس، باب: ما يستحب من الطيب، حديث رقم (٥٩٢٨)، صفحة ١٢٧٧.

^٨ انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، كتاب اللباس، باب: البئريرة، حديث رقم (٥٩٣٠)، ٤٥٥/١٠.

ابن جريج، محمد بن بكر^١، ومحمد بن عبد الله بن المثنى^٢ وروح^٣. أما أصل الحديث، فهو ثابت عن عمن هو أضبط وأحفظ وأوثق من عثمان.

الموضع السادس: قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه - عن ابن جريج قال: سمعت ابن شهاب يقول: حدثني عيسى بن طلحة: أن عبد الله بن عمرو بن العاص حدثه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو يخطب يوم النحر إذ قام إليه رجل فقال: كنت أحسب - يا رسول الله - كذا وكذا قبل كذا وكذا... الحديث^٤.

وهذا الحديث لم ينفرد عثمان بروايته في الصحيحين، بل ذكره له الإمام البخاري متابعات في عدة مواضع في الصحيح. فقد تابع عثمان، عن ابن جريج، عن الزهري، سعيد بن يحيى بن سعيد عن أبيه، عن ابن جريج، عن الزهري به^٥. وتابعه أيضا عبد الله بن يوسف^٦، وإسماعيل ابن عبد الله بن أويس^٧، كلاهما عن مالك، عن ابن شهاب به. وتابعه أيضا أبو نعيم، عن عبد العزيز عن أبي سلمة، عن الزهري به^٨. وتابعه أيضا إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، عن

يعقوب ابن إبراهيم، عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري به^٩. فدل ذلك كله على أن الإمام البخاري، أورد حديث عثمان مما أخذه عنه من صحيح حديثه. والمتابعات السابقة تدل على ذلك، لأنه (عثمان) قد وافق الثقات ولم يخالفهم.

والخلاصة أن الإمام البخاري احتج بعثمان بن الهيثم فيما ثبت أنه من صحيح حديثه ولم يتلقن فيه، وهو من كبار شيوخه، فدل ذلك على أنه أخذ عنه قديما، والله أعلم.

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الحج، باب: استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن واستحبابه بالمسك وأنه لا بأس ببقاء وبيصه وهو برقة ولعانه، حديث رقم (١١٨٩)، صفحة ٤٩١. انظر أيضا مسند الإمام أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (٢٦١٦٠)، صفحة ١٩١١.

^٢ انظر مسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (٢٦١٦٠)، صفحة ١٩١١.

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٦٦٠٦)، صفحة ١٩٣٩.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب: إذا حث ناسيا في الإيمان، حديث رقم (٦٦٦٥)، صفحة ١٤١١.

^٥ انظر المصدر السابق، كتاب الحج، باب: الفتياء على الدابة عند الجمرة، حديث رقم (١٧٣٧)، صفحة ٣٦٣.

^٦ انظر المصدر السابق، كتاب الحج، باب: الفتياء على الدابة عند الجمرة، حديث رقم (١٧٣٦)، صفحة ٣٦٣.

^٧ انظر المصدر السابق، كتاب العلم، باب: الفتياء وهو واقف على الدابة وغيرها، حديث رقم (٨٣)، صفحة ٣٥.

^٨ انظر المصدر السابق، كتاب العلم، باب: السؤال والفتيا عند رمي الجمار، حديث رقم (١٢٤)، صفحة ٤٥.

^٩ انظر المصدر السابق، كتاب العلم، باب: الفتياء على الدابة عند الجمرة، حديث رقم (١٧٣٨)، صفحة ٣٦٣.

البخاري أخذه عنه - إن كان ما سمعه من ابن الهيثم - هلال بن بشر، فإنه من شيوخه، أخرج عنه في "جزء القراءة خلف الإمام"، وله طريق أخرى عند النسائي، أخرجها من رواية المتوكل الناجي عن أبي هريرة، ووقع مثل ذلك لمعاذ بن جبل، أخرج الطبراني، وأبو بكر الروياني^١.

والخلاصة أن التعليق خارج عن مدار الصحيح، وليس من شرط الإمام البخاري.

١٢. خ ٤: عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: ابن زيد: ويقال: ابن يزيد الثقفي، أبو السائب ويقال: أبو زيد ويقال: أبو يزيد ويقال: أبو محمد الكوفي.

وهو ممن يقبل التلقين. روى له الإمام البخاري حديثاً واحداً في صحيحه^٢.

وعطاء بن السائب لم يعتمد عليه الإمام البخاري في الأصول، والسبب في ذلك أنه اختلط فضعف بسبب ذلك، لكن من روى عنه قديماً (قبل الاختلاط) فسماعه صحيح مثل أيوب، وحماد بن زيد، وزائدة، وزهير، وابن عيينة، والثوري، وشعبة، وهيب. وأما من سمع منه حديثاً (بعد الاختلاط)، فسماعه ليس بشيء مثل إسماعيل بن علية، وجريز بن عبد الحميد، وخالد بن عبد الله الواسطي، وابن جريج، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وهشيم، وسائر من سمع منه من البصريين في قدمته الثانية لها دون الأولى وغيرهم^٣.

والحديث في صحيح البخاري: قال الإمام البخاري: حدثني عمرو بن محمد، حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر وعطاء بن السائب عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الكوثر: الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه، قال أبو بشر: قلت لسعيد: إن أناساً يزعمون أنه نهر في الجنة؟ فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه^٤.

فيلاحظ أن الإمام البخاري رحمه الله - روى هذا الحديث من طريق هشيم عن عطاء، وهشيم ممن سمع من عطاء بعد اختلاطه وتلقفه، وأورد الإمام البخاري هذا الحديث هنا من طريق

^١ انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٦١٤/٤.

^٢ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الخوض، حديث رقم (٦٥٧٨)، صفحة ١٣٩٥.

^٣ فتح المغيب شرح ألفية الحديث للسجواني، ٢٧٨/٣. انظر أيضاً التقييد والإيضاح للعراقي، صفحة ٤٢٣-٤٢٤، وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي، ٣٢٤/٢، والكواكب النيرات في معرفة من احتفظ من الرواة الثقات لابن الكيال، صفحة ٣٢٢.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الخوض، حديث رقم (٦٥٧٨)، صفحة ١٣٩٥.

هشيم عن عطاء، ولكن قرنه بأبي بشر؛ وهو جعفر بن إياس - أبو بشر بن أبي وحشية -، وهو ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير^١.

وفي ذلك يقول الإمام السخاوي: "وقد خرج البخاري في تفسير سورة الكوثر من صحيحه من رواية هشيم عنه حديثاً واحداً، لكنه مقروناً بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية، أحد الأثبات، لم يخرج له في الأصول شيئاً"^٢.

وقال الحافظ ابن حجر: "اختلف في آخر عمره، وسماع هشيم منه بعد اختلاطه، ولذلك أخرج له البخاري مقروناً بأبي بشر، وما له عنده إلا هذا الموضع"^٣.

والخلاصة أن عطاء بن السائب ليس من الرواة الذين روى لهم الإمام البخاري في الأصول، وإنما روى له في المتابعات. أضف إلى ذلك أنه لا يروي له على انفراده، بل روى له مقروناً كما ذكرت سابقاً، والله أعلم.

١٣. م ٤: مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام، ويقال: ابن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة بن مرثد بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان الهمداني، أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد الكوفي، والد إسماعيل بن مجالد، وجد عمر بن إسماعيل بن مجالد.

قبل التلقين، ولم يرو له الإمام مسلم إلا في حديث واحد مقروناً، فقال: وحدثني زهير بن حرب: حدثنا هشيم: أخبرنا سيار وحسين ومغيرة وأشعث ومجالد وإسماعيل بن أبي خالد وداود - قال داود حدثنا - كلهم عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة بنت قيس، فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها، قالت: طلقها زوجها البتة... الحديث^٤.

فدل ذلك على أن الإمام مسلماً لم يعتمد في الأصول، بل ذكره على سبيل المتابعة.

^١ تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة رقم (١٠٢٩)، ١/١٣٣.

^٢ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، ٣/٢٧٨.

^٣ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ١١/٥٢٧.

^٤ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الطلاق، باب: المطلقة البائن لا نفقة لها، حديث رقم (١٤٨٠)، صفحة ٦٤١.

١٤. خ ٤: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال: الضفري، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع بها.

وهو ممن يقبل الثقلين. حدث عنه الإمام البخاري مباشرة في موضعين، وعلق عنه في ثلاثة مواضع.

والموضعان اللذان حدث عنه الإمام البخاري كالآتي:

الموضع الأول: قال الإمام البخاري: حدثنا هشام بن عمار: حدثنا يحيى بن حمزة: حدثنا الزبيدي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسرا قال لفتيانته: تجاوزوا عنه، لعل الله أن يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه»^١.

هذا الحديث حدث به الإمام البخاري بصيغة السماع عن هشام بن عمار، ولكن الإمام البخاري ذكر لرواية هشام متابعة في موضع آخر من صحيحه، فقال: حدثنا عبد العزيز بن عبيد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب به^٢. وتوجد للحديث أيضا متابعات في صحيح مسلم، فقد تابع عبد العزيز بن عبد الله، منصور بن أبي مزاحم ومحمد بن جعفر بن زياد، كلاهما عن إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب به^٣.

وتوجد أيضا متابعات أخرى لطريق يونس عن ابن شهاب، رواه الإمام مسلم من طريق حرمله ابن يحيى، عن عبد الله بن وهب عنه^٤.

أضف إلى ذلك أن الحديث من أحاديث الرقاق، فكل ذلك يدل على أن الإمام البخاري، لم يقتصر على رواية هشام بن عمار، بل ذكر لها متابعة عن عبد العزيز بن عبد الله وهو ثقة^٥.

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، صفحة ٤٣١، كتاب البيوع، باب: من أنظر معسرا، حديث رقم (٢٠٧٨).

^٢ انظر المصدر السابق، صفحة ٧٣٨، كتاب أحاديث الأنبياء، باب، حديث رقم (٣٤٨٠).

^٣ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، صفحة ٦٨٤، كتاب المساقاة، باب: فضل إنظار المعسر والتجاوز في الاقتضاء من الموسر والمعسر، حديث رقم (١٥٦٢).

^٤ انظر المصدر السابق، صفحة ٦٨٤، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (١٥٦٢).

^٥ تقريب التهذيب لابن حجر، ٤٧٣/١، ترجمة رقم (٤٦٠٤).

والحديث له متابعات في صحيح مسلم، فدل ذلك على أن الحديث مشهور من غير رواية هشام. وهذا يدل أيضا على أن هشام بن عمار، قد أصاب في هذا الحديث، لذلك أخرج له الإمام البخاري هذا الحديث، ولا يعاب في ذلك، والله أعلم.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري: حدثني هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد: حدثنا زيد ابن واقد، عن بُسر بن عبيد الله عن عائذ الله أبي إدريس، عن أبي الرداء رضي الله عنه قال: كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه، حتى أبدى عن ركبته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما صاحبكم فقد غامر...» الحديث^١.

وتوجد لهذا الحديث متابعة في الصحيح. فقد رواه الإمام البخاري عن عبد الله^٢: حدثنا سليمان ابن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبیر قال: حدثني بُسر بن عبيد الله به^٣. فدل ذلك على أن الإمام البخاري لم يحتج برواية هشام ابن عمار منفردة، بل ذكر لها هذه المتابعة. وهذا يشير إلى أن هشام بن عمار أصاب في هذا الحديث، وأن الإمام البخاري قد أخذ عنه من صحيح حديثه.

أما بالنسبة للأحاديث المعلقة، فروى عنه (هشام بن عمار) الإمام البخاري ثلاثة أحاديث تعليقاً. وكما قلنا سابقاً، إن التعليق ليس من أصل الصحيح، فلذلك لا يعاب على الإمام البخاري إخراج هذه التعليقات في صحيحه. أضف إلى ذلك، أنها جميعاً موصولة خارج الصحيح.

وإليك تفصيل ذلك:

الموضع الأول: روى الإمام البخاري حديث الباب عن عباس بن الحسين: حدثنا مُبَشَّر، عن الأوزاعي، وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال: أخبرنا عبد الله: أخبرنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: حدثني عبد الله بن عمرو

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب، حديث رقم (٣٦٦١)، صفحة ٧٦٩.

^٢ قال ابن حجر في الفتح: كذا وقع غير منسوب عبد الأكثر، ووقع عند ابن السكن عن الفرري عن البخاري "حدثني عبد الله ابن حماد" وبذلك حزم الكلاباذي وطائفة، وعبد الله بن حماد هذا هو الأمي يكنى أبا عبد الرحمن، قال الأصمعي: هو من تلامذة البخاري، وكان يورق بين يديه. وقال الحافظ أيضاً: وقد شاركه في كثير من شيوخه، وكان من الحفاظ، مات قبل السبعين أو بعدها.

^٣ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب التفسير، تفسير سورة الأعراف، باب (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآموا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تتقون)، [١٥٨]، صفحة ٩٧٥.

ابن العاص رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل فترك قيام الليل»^١. ثم عقب الإمام البخاري على حديث الباب فقال: وقال هشام: حدثنا ابن أبي العشرين^٢: حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى، عن عمر بن الحكم ابن ثوبان قال: حدثني أبو سلمة مثله. وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي.

فرواية هشام أولا معلقة، وثانيا: أوردها الإمام البخاري على سبيل المتابعات، والقصد من هذه المتابعات، ذكر زيادة في السند، وهو عمر بن الحكم بن ثوبان، وقد نبه الحافظ ابن حجر على أنها زيادة في متصل الأسانيد^٣.

الموضع الثاني: قال الإمام البخاري: وقال هشام بن عمار: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا عمر ابن محمد العمري: أخبرني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن الناس كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية، تفرقوا في ظلال الشجر، فإذا الناس مُحِقُّون بالنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا عبد الله، انظر ما شأن الناس قد أخذوا برسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فوجدهم يُبَايِعُونَ، فبايع ثم رجع إلى عمر، فخرج فبايع^٤.

فهذه الرواية أولا معلقة، وثانيا أنها أوردها الإمام البخاري على سبيل المتابعات، فقد احتج الإمام البخاري برواية شجاع بن الوليد، عن النضر بن محمد، عن صخر، عن نافع عن ابن عمر به^٥.

وبعد أن ذكر رواية شجاع بن الوليد، ذكر الإمام البخاري رواية هشام على سبيل المتابعات. أضف إلى ذلك، أن الإمام البخاري أورد متابعة لهذا الحديث في موضع آخر في صحيحه، فقال: حدثنا محمد بن صباح: أو بلغني عنه: حدثنا إسماعيل، عن عاصم، عن أبي عثمان قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما: إذا قيل له: هاجر قبل أبيه يَغْضَب... الحديث^٦. فدل ذلك

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب التهجيد (الصلاة)، باب: ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، حديث رقم (١١٥٢)، صفحة ٢٤٤.

^٢ قال الحافظ ابن حجر في الفتح: بلفظ العدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي، ٤٩/٣.

^٣ انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٤٩/٣.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة الحديبية، حديث رقم (٤١٨٧)، صفحة ٨٧٥-٨٧٦.

^٥ انظر المصدر السابق، كتاب المغازي، باب: غزوة الحديبية، حديث رقم (٤١٨٦)، صفحة ٨٧٥.

^٦ انظر المصدر السابق، كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، حديث رقم (٣٩١٦)، صفحة ٨٢١.

كله على أن الإمام البخاري لم يسق رواية هشام محتجا بها في الأصول، وإنما ساقها في المتابعات.

الموضع الثالث: قال الإمام البخاري: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: حدثنا عطية بن قيس الكلابي: حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر -أو مالك -الأشعري، والله ما كذبتني: سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ليكونن من أمتي أقوام، يستحلون الحر والحرير... الحديث^١.

وهذا الحديث معلق بصيغة الجزم، وجميع روايات صحيح البخاري ذكرته معلقا. وقد وصله جماعة خارج الصحيح، وقد رد العلماء على ابن حزم في دعواه أن هذا الحديث فيه انقطاع^٢، والله أعلم.

١٥. خت م ٤: يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله الكوفي، أخو برد بن أبي زياد، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل. رأى أنس بن مالك.

قبل التفتين. غالب العلماء على تضعيفه. يقول الحافظ ابن حجر: "مختلف فيه، والجمهور على تضعيف حديثه إلا أنه ليس بمتروك. علق له الإمام البخاري حديثا واحدا في اللباس عقب حديث أبي بردة، عن علي، في القسبة"^٣.

قال الإمام البخاري: وقال جرير: عن يزيد في حديثه القسبة: ثياب مضلعة يجاء بها من مصر فيها الحرير، والميثرة: جلود السباع^٤.

فيزيد بن أبي زياد ليس من رجال الإمام البخاري، لأنه ليس على شرطه، ولم يحتج له في الصحيح، وإنما ذكره في حديث واحد تعليقا^٥.

^١ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الأشرطة، باب: ما جاء فيمن يستحل الخمر وبسبه بغير اسمه حديث رقم (٥٥٩٠)، صفحة ١٢١٨-١٢١٩.

^٢ انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٦٨-٦٦/١٠.

^٣ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، صفحة ٦٤٦.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب اللباس، باب: ليس القسي، صفحة ١٢٦٣.

^٥ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب، والباب، والصفحة.

أما الإمام مسلم، فهو أيضا أخرج له حديثا واحدا متابعة، حيث قال: وحدثني عبد الجبار بن العلاء: حدثنا سفيان: حدثنا ابن أبي نجيح أولا عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة، ثم حدثنا يزيد؛ سمعه من ابن أبي ليلى عن حذيفة، ثم حدثنا أبو فروة قال: سمعت ابن عكيم، فظننت أن ابن أبي ليلى إنما سمعه من ابن عكيم، قال: كنا مع حذيفة بالمدائن، فذكر نحوه، ولم يقل "يوم القيامة".^١

فدل ذلك على أن الإمام مسلما لم يعتمد عليه في الأصول، بل ذكره مرة واحدة متابعة.

وعندما تكلم الإمام مسلم في مقدمته عن الرواة، وأنه قسمهم إلى ثلاثة أقسام: فقال بعد أن ذكر القسم الأول: فإذا نحن نقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم، وإن كانوا فيما وضعنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم، من حمال الآثار ونقال الأخبار.^٢

المبحث الثاني: أثر قبول التلقين في السنن الأربعة.

والمنهج الذي سوف أسير عليه في دراسة لأحاديث الملقين في السنن الأربعة، هو منهج الإجمال وعدم التفصيل كما مر سابقا في مبحث الصحيحين، فأقتصر على تعداد مروياتهم مع تعليقات يسيرة عليها. والسبب في ذلك أن صاحبي الصحيحين اشترطا الصحة، وأما أصحاب السنن الأربعة فلم يشترطوا في سننهم رواية الأحاديث الصحيحة فقط، بل كان منهجهم إيراد الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وفي ذلك يقول الإمام المقدسي:

وأما أبو داود فمن بعده، فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

^١ انظر صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والخمر على الرجل، وإباحته للنساء. وإباحة العلم ونحوه للرجل، ما لم يزد على أربع أصابع، حديث رقم (٢٠٦٧)، صفحة ٩٢٤.

^٢ مقدمة الإمام مسلم على صحيحه للإمام مسلم، صفحة ٥.

القسم الأول: صحيح، وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفق عليه واختلف فيه.

والقسم الثاني: صحيح على شرطهم.

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة^١.

فإن قيل لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة.

والثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة.

والثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل، فكان فعلهما هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم^٢. فدل ذلك على أن من منهجهم، الرواية عن الضعفاء والمنتكلم فيهم، فلذلك يوردون أحاديث الرواة من الطبقة الثالثة والرابعة الخامسة. وفي ذلك يقول الإمام الذهبي في ترجمة الإمام مسلم:

«بل خرج حديث الطبقة الأولى، وحديث الثانية إلا النزر القليل مما يستنكره لأهل الطبقة الثانية. ثم خرج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتبارات والمتابعات، وقل أن خرج لهم في الأصول شيئاً. ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في الصحيح، لجاء الكتاب في حجم ما هو مرة أخرى، ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصحة، وهم كعطاء بن السائب، وليث، ويزيد بن أبي زياد، وأبان بن صمعة، ومحمد بن

^١ شروط الأئمة السنة لابن طاهر المقدسي، ومعه ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب، ط ١، س ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، صفحة ٨٨-٩١، بتصرف.

^٢ شروط الأئمة السنة لابن طاهر المقدسي، ومعه ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، صفحة ٩١، بتصرف.

إسحاق، ومحمد ابن عمرو بن علقمة، وطائفة أمثالهم، فلم يخرج لهم إلا الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل، وإنما يسوق أحاديث هؤلاء، ويكثر منها أحمد في مسنده، وأبو داود، والنسائي وغيرهم. فإذا انحطوا إلى إخراج أحاديث الضعفاء الذين هم أهل الطبقة الرابعة، اختاروا منها، ولم يستوعبوا على حسب آرائهم واجتهاداتهم في ذلك. وأما أهل الطبقة الخامسة، كمن أجمع على اطراحه وتركه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهما، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي. ويورد لهم أبو عيسى فيبينه بحسب اجتهاده، لكنه قليل. ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة ولا يبين، والله أعلم. وقل ما يورد منها أبو داود، فإن أورد بينه في غالب الأوقات^١.

ويقول الحافظ ابن حجر: "وفي الجملة، فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم"^٢.

١. ق: أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه القرشي السهمي، أبو حذافة المدني، تزييل بغداد.

روى له الإمام ابن ماجه في سننه حديثا واحدا متابعة^٣.

٢. د: أبان بن أبي عياش، واسمه فيروز ويقال: دينار، مولى عبد القيس، العسدي، أبو إسماعيل البصري.

روى له الإمام أبو داود حديثا واحدا مقرونا بقتادة^٤ في سننه متابعة^٥.

^١ س: أعلام النبلاء للذهبي، ٣٨٨/١٠. انظر أيضا شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ومعه ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بطلب، ط ١، س ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، صفحة ١٥١-١٥٤، بنصرف.

^٢ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٤٨٤/١.

^٣ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، كتاب النجارات، باب: ما جاء في النهي عن النحش، حديث رقم (٢١٧٣)، ٧٣٤/٢.

^٤ انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٢٣/٢.

^٥ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الصلاة، باب: في اغماظة على وقت الصلوات، حديث رقم (٤٢٩)، ٢١٥-٢١٤/١.

٣. خ ت ق: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان.

روى له الإمام الترمذي حديثاً واحداً متابعاً^١.

وروى له الإمام ابن ماجه ثلاثة أحاديث في سننه^٢.

٤. ق: جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي.

روى له الإمام ابن ماجه في سننه ما يزيد عن عشرين حديثاً محتجاً به^٣.

٥. ع: حجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد الأعور، مولى سليمان بن مجالد، مولى أبي جعفر المنصور، ترمذي الأصل، سكن بغداد ثم تحول إلى المصيصة.

وقد تكلمت سابقاً أنه لم يرو عنه بعد الاختلاط إلا سنيد بن داود المصيصي^٤. وبحثت في السنن الأربعة، فلم أجد رواية لسنيد عن حجاج.

روى له الإمام الترمذي في تسعة أحاديث^٥. أما الإمام أبو داود، فقد روى له ما يزيد عن ثلاثين حديثاً^٦.

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الحمية، حديث رقم (١٩٥٩)، ٣٠١/٤.

^٢ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٥٩٠)، (٢٠١٥)، (٢١٣٦).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٩٦)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٩٠٨)، (١٣١٢)، (١٣١٥).

^٤ انظر صفحة (٨٣) من هذه الرسالة.

^٥ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (١٩٠)، (١٦٧٣)، (١٨٢٩)، (٢٦٢٦)، (٣٠١٤)، (٣٠٣٣)، (٣٤٣٣)، (٣٧٥٧)، (٣٩٣٠).

^٦ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٢٤)، (١٩١)، (٣٢٢)، (٤٤٤)، (٥٩٨)، (٦٤٤)، (٨٤٥)، (٩٨٩)، (١٠٣٣)، (١١١٤).

أما الإمام النسائي، فأكثر عنه وروى ما يزيد عن مائة حديث^١.

أما الإمام ابن ماجه، روى له في خمسة أحاديث^٢.

٦. ت: حجاج بن نصير الفساطيطي القيسي، أبو محمد البصري.

روى له الإمام الترمذي حديثاً واحداً في جامعه، ونقل عن الإمام أحمد تضعيفه للحديث^٣.

وقال الإمام الترمذي: وإنما فعل هذا أحمد بن حنبل لأنه لم يصدق هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لضعف إسناده، لأنه لم يعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم. والحجاج بن نصير يضعف في الحديث...^٤

٧. ت ق: رشدين بن سعد مفلح بن هلال المهري، أبو الحجاج المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين.

روى له الإمام الترمذي ما يزيد عن خمسة عشر حديثاً في جامعه، اثنان منها على وجه المتابعة^٥، وباقي الأحاديث ضعف فيها الإمام الترمذي رشدين حديثه^٦.

^١ انظر سنن النسائي ومعه شرح الحافظ جلال الدين السيوطي، حديث رقم (٣٢)، (٦٤)، (٩٥)، (١٩٨)، (٣١٨)، (٣٥٦)، (٥٣٠)، (٥٣٥)، (٥٨٣)، (٦٢٥).

^٢ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٦١٥)، (٢٠٣٤)، (٢٦٠٤)، (٢٧٨١)، (٣٢٥٢).

^٣ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، أبواب الصلاة، باب: ما جاء من كم تؤتى الجمعة، حديث رقم (٥٠٢)، ٣٧٦/٢.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب العلل، ٦٩٧/٥.

^٥ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (١٩٤٩)، (٣٤٧٦).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥٤)، (٥١٣)، (١٩٤٩)، (٢١٥٣)، (٢٢٦٩)، (٢٥٤٠)، (٢٥٦٢)، (٢٥٨١)، (٢٥٨٤)، (٢٥٩٩)، (٢٩٣٠)، (٣٠٩٣)، (٣٢٩٤)، (٣٣٢٢).

وروى له الإمام ابن ماجه في سبعة أحاديث في سننه^١.

٨. ع: سعيد بن إياس الجريري، أبو مسعود البصري، وجريير هو ابن عباد، أخو الحارث ابن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

روى له الإمام أبو داود أكثر من عشرين حديثاً، غالبها عن سمع منه قبل اختلاطه وتلقاه أمثال: حماد بن سلمة^٢، وخالد بن عبد الله^٣، وبشر بن المفضل^٤، وابن علية^٥، ويزيد بن زريع^٦، وعبد الأعلى^٧، وعبد الوارث^٨. وروى له أيضاً عن سمع منه بعد الاختلاط مثل ابن المبارك^٩، ويزيد بن هارون^{١٠}.

وروى له الإمام الترمذي أكثر من عشرين حديثاً، غالبها عن سمع منه قبل اختلاطه وتلقاه أمثال: إسماعيل بن إبراهيم بن علية^{١١}، ويزيد بن زريع^{١٢}، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى^{١٣}، وبشر بن المفضل^{١٤}، وجعفر بن سليمان^{١٥}، وسفيان الثوري^{١٦}، وشعبة^{١٧}.

^١ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٥٤)، (٤١٢)، (٥٢١)، (٨٠٢)، (١١١٦)، (٢٤٣٥)، (٢٦٣٧).

^٢ انظر سنن أبي داود لأبي داود السجستاني، حديث رقم (٩٦).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٨٨٥).

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١١٩٥).

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٢٨٣).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٢٩٢).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٤٦).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٨٨٥).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٠٢٠).

^{١٠} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤١٦٠).

^{١١} انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٢٤٤).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٧١٣).

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٢٤٦).

^{١٤} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٩٠١).

^{١٥} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٥١٤).

^{١٦} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٧٨٧).

^{١٧} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٦٦٧).

وروى له عمن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه مثل عبد الله بن المبارك^١، ويزيد بن هارون^٢، وصالح المري^٣.

أما الإمام النسائي، روى له قرابة عشرين حديثاً، غالبها عمن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه أمثال حماد ابن سلمة^٤، وهيب^٥، ويزيد بن زريع^٦، وابن علية^٧، وعبد الوهاب^٨، وسفيان الثوري^٩. وروى له أيضاً عمن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه مثل عبد الله بن المبارك^{١٠}.

أما الإمام ابن ماجه، روى له في خمسة عشر حديثاً، غالبها عمن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه أمثال: أبو أسامة (حماد بن أسامة)^{١١}، وابن علية^{١٢}، وسفيان الثوري^{١٣}، وحماد بن سلمة^{١٤}.

وروى له أيضاً عمن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه مثل يزيد بن هارون^{١٥}.

٩. ت ق: سفيان بن وكيع بن الجراح الرواسي، أبو محمد الكوفي، أخو مليح بن وكيع، وعبيد بن وكيع.

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للإمام الترمذي، حديث رقم (١٧٦٧).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٥٧١).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٢٦٦).

^٤ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، حديث رقم (٦٧١).

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٤٥٩).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٦٥٦).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٣٧٨).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٩٣٧).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥١٣٢).

^{١٠} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٧٢٦)، (٧٩٤).

^{١١} انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٠٢).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٨١٥).

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٧٤١).

^{١٤} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٨٦٤).

^{١٥} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٢٠٥).

روى الإمام الترمذي قرابة ستين حديثاً في جامعه محتجا به^١ وفي المتابعات^٢.

أما الإمام ابن ماجه، فقد روى له في سننه قرابة عشرين حديثاً في الأصول^٣ والمتابعات^٤.

١٠. خت م ٤: سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة بن ربيعة ابن عامر بن ذهل بن ثعلبة الذهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، أخو محمد بن حرب، وإبراهيم بن حرب.

روى له الإمام أبو داود قرابة ستين حديثاً، غالبها من طريق أبي الأحوص^٥، وحماد^٦، وإسرائيل^٧، وشعبة^٨، وزهير^٩، وسفيان^{١٠}، وزائدة^{١١}، وأبي عوانة^{١٢}.

وروى له أيضاً من طريق سماك عن عكرمة في خمسة عشر حديثاً^{١٣}.

وروى له الإمام الترمذي قرابة سبعين حديثاً، غالبها من طريق أبي عوانة^{١٤}، وإسرائيل^{١٥}، وأبي

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٢٣٨)، (٣٥٢)، (٩٦٦)، (٩٩٢)، (١٤٤٢).

^٢ المصدر السابق، حديث رقم (٣٢٤)، (٥٦٨)، (٧١٣)، (١٠٨٠)، (١٤٧٦).

^٣ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٨٨)، (٤١٦)، (٤٨٢)، (١٢١٦)، (١٣٢١).

^٤ المصدر السابق، حديث رقم (٤٠١)، (٢٠٣٤)، (٢١١٤)، (٢٢٦٢)، (٢٥٧٤)، (٣٥٧٧).

^٥ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٣٧٥).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٠٣).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥٣٧).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٨٠٦).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٠٩٣).

^{١٠} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١١٠١).

^{١١} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٢٣٤).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٤٠٩).

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٨)، (٢٢٣٨)، (٢٢٣٩)، (٢٣٢٧)، (٢٣٤٠)، (٢٣٤١)، (٢٨٠٨)، (٣٢٨٥).

(٣٢٨٦)، (٣٣٤٣)، (٤٤٩٤)، (٤٥٧٢)، (٤٦٨٠)، (٥٠١١)، (٥٢٤٧).

^{١٤} انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٢٢٧).

^{١٥} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٠٢).

الأحوص^١، وحماد بن سلمة^٢، وشعبة^٣، وسفيان^٤، وزائدة^٥، وعمر بن عبيد الطنافسي^٦. وكما رجحت^٧ سابقاً أنهم ممن سمعوا منه قديماً.

وقد تقدم سابقاً أن رواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب، ومع ذلك فقد روى الإمام الترمذي من طريق سماك عن عكرمة خمسة عشر حديثاً^٨.

وروى له الإمام النسائي ما يزيد عن أربعين حديثاً، غالبها من طريق سفيان^٩، وأبي الأحوص^{١٠}، وحماد^{١١}، وشعبة^{١٢}، وأبي عوانة^{١٣}، وأبي خيثمة زهير بن معاوية^{١٤}، وزائدة^{١٥}، وإسرائيل^{١٦}.

وروى له أيضاً تسعة أحاديث من طريق سماك عن عكرمة^{١٧}.

وروى له أيضاً الإمام ابن ماجه ما يزيد عن أربعين حديثاً، غالبها من طريق شعبة^{١٨}، وأبي

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٢٥٢).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٠٧).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٠١٣).

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٣٠٥).

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٣٣١).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٢٢٨).

^٧ انظر صفحة (١٠١) من هذه الرسالة.

^٨ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٦٥)، (٣٣١)، (٦٨٨)، (٦٩١)، (١١٤٤)، (١٤٧٥)،

(٢٧٦٠)، (٢٨٤٥)، (٢٩٦٤)، (٣٠٣٠)، (٣٠٤٠)، (٣٠٥٢)، (٣٠٨٠)، (٣٢٨١)، (٣٣١٧).

^٩ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، حديث رقم (١٤١٧).

^{١٠} انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، حديث رقم (١٣٥٦).

^{١١} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٩٧٨).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٥٧٣).

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٥٣٧٨).

^{١٤} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٩٢٣).

^{١٥} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٠٧٨).

^{١٦} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٩٩٠).

^{١٧} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٢٤)، (٢١١١)، (٢١١٢)، (٢١٢٨)، (٢١٢٩)، (٢١٨٨)، (٣٥٤٦)، (٤٧٤٦)،

(٤٨٤٣).

^{١٨} انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٢٣٢).

الأخوص^١، وعمر بن عبيد^٢، وسفيان^٣، وإسرائيل^٤، وشريك^٥، وحماد بن سلمة^٦.

وروى له أيضا من طريق سماك عن عكرمة في ستة عشر حديثا^٧.

١١. م ق: سويد بن سعيد بن سهل بن شهرير الهروي، أبو محمد الحدثاني الأنباري، سكن حديث النورة، وهي قرية تحت عانة وفوق الأنبار.

روى له الإمام ابن ماجه ما يزيد عن ثمانين حديثا، منها ثلاثون حديثا روى له فيها على سبيل المتابعات^٨، والباقي روى له على سبيل الاحتجاج^٩.

١٢. خ ت د ق: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم، أبو صالح المصري كاتب الليث ابن سعد، كان يذكر أنه رأى زبان بن فائد، وعمرو بن الحارث.

روى له الإمام أبو داود حديثا واحدا في سننه متبعة^{١٠}.

روى له الإمام الترمذي في سبعة أحاديث متبعة^{١١}.

^١ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٥٢٢).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٩٣٠).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٢٢٠).

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٤٢٩).

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٠).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٥٠٠).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٧١)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٤٨٨)، (٧٨٥)، (١٦٥٢)، (٢٠٠٨)، (٢٣٣٩)، (٢٣٥٠)، (٢٤٩٣)، (٢٥١٠)، (٣١٧٣)، (٣١٨٧)، (٣٥٣٩)، (٣٧٥٦).

^٨ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٣٠)، (٤٥)، (٥٢)، (٥٩)، (١١٩)، (١٤٩)، (١٧١)، (٢٧٦)، (٣٠٧)، (٦٥٩).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٧)، (٥٦)، (٢٨٢)، (٣٠٢)، (٣٥٢)، (٤٤٣)، (٥٠٩)، (٦٦٤)، (١٣٠٢)، (١٣٠٦).

^{١٠} انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٥٠٥٥).

^{١١} انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٥٥)، (٤٩٤)، (٥٦٨)، (١٠٧٠)، (١٦٥٣)، (٢٦٥٣)، (٣١٧٠).

١٥. م ٤: عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة الأسلمي، أبو حرملة المدني، ويقال: إنه من ولد مالك بن أفضى، أخو أسلم من خزاعة لأبيه. ولسان بن سنة عم أبيه صحبة.

روى له الإمام أبو داود ثلاثة أحاديث:

الأول: من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن أبي علي الهمداني قال: سمعت عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أم لناس فأصاب الوقت فله ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم»^١. وقد تابع عبد الرحمن بن حرملة عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي علي الهمداني^٢.

الثاني: من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»^٣. وقد حكم الإمام الترمذي على الحديث بأنه حديث حسن^٤.

الثالث: وهو أثر^٥، حيث قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، قال: قرأت على أنس بن عياض، قال: حدثني عبد الرحمن بن حرملة، عن أم حبيب بنت ذؤيب بن قيس المزنية، وكانت تحت رجل منهم من أسلم، ثم كانت تحت ابن أخ لصفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن حرملة: فوهبت لنا أم حبيب صاعاً، حدثنا عن ابن أخي صفية، عن صفية، أنه صاع النبي صلى الله عليه وسلم، قال أنس: فجربته، [أو قال: فحزرته] فوجنته مدين ونصفاً بمد هشام.

وروى له الإمام الترمذي حديثين في جامعه:

الأول: حديث «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، وقال الإمام الترمذي بعد أن ساق

^١ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الصلاة، باب في جماع الإمامة وفضلها، حديث رقم (٥٨٠)، ٢٧٦/١-٢٧٧.

^٢ انظر مسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (١٧٥٣٦)، صفحة ١٢٥٤.

^٣ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الجهاد، باب في الرجل يسافر وحده، حديث رقم (٢٦٠٧)، ٥٨/٣.

^٤ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الجهاد، باب: ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده، حديث رقم (١٦٧٤)، ١٦٦/٤.

^٥ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الإيمان والنذور، باب كما الصاع في الكفارة، حديث رقم (٣٢٧٩)، ٣٨١/٣.

الحديث: "قال الإمام أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد".^١

الثاني: من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب». وقال الإمام الترمذي: "وحديث عبد الله بن عمرو حديث حسن".^٢

أما الإمام النسائي، روى له حديثاً واحداً في التمتع.^٣

وللحديث متابعات عند الإمام البخاري^٤، والإمام مسلم^٥، وغيرهما.

أما الإمام ابن ماجه، روى له حديثين:

الأول: رواه على سبيل المتابعة، حيث قال: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، ثنا المغيرة بن عبد الرحمن، عن محمد بن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة ح وحدثنا يعقوب بن حميد، ثنا ابن أبي حازم، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم» زاد ابن حرملة "فإنما هي العشاء. وإنما يقولون العتمة لإعامتهم بالإبل".^٦

الثاني: وقد تكلمت سابقاً عليه عند الإمام أبي داود، وهو أن لعبد الرحمن بن حرملة متابعة من عبد الله بن عامر الأسلمي كلاهما عن أبي علي الهمداني.^٧

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التسمية عند الوضوء، حديث رقم (٢٥)، ٣٧/١-٣٨.

^٢ انظر المصدر السابق، كتاب الجهاد، باب: ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده، حديث رقم (١٦٧٤)، ١٦٦/٤.

^٣ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، كتاب مناسك الحج، باب التمتع، حديث رقم (٢٧٣٢)، ١٦٦/٥.

^٤ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الحج، باب: التمتع والإقراء والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، حديث رقم (١٥٦٣) و (١٥٦٩)، صفحة ٣٣٠.

^٥ صحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الحج، باب: جواز التمتع، حديث رقم (١٢٢٣)، صفحة ٥١٩.

^٦ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، كتاب الصلاة، باب النهي أن يقال صلاة العتمة، حديث رقم (٧٠٥)، ٢٣١/١.

^٧ انظر صفحة (١٤٦) من هذه الرسالة.

١٦. خت مق ٤: عبد الرحمن بن أبي الزناد، واسمه: عبد الله بن ذكوان، القرشي، مولا هم، أبو محمد المدني، أخو أبي القاسم بن أبي الزناد، وكان الأكبر.

روى له الإمام أبو داود في سبعة عشر حديثاً في الأصول^١ والمتابعات^٢.

وروى له الإمام الترمذي في أربعة عشر حديثاً في جامعه^٣.

أما الإمام ابن ماجه، روى له في أحد عشر حديثاً محتجاً به^٤.

١٧. ع: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم، اليماني، أبو بكر الصنعائي.

روى له الإمام أبو داود قرابة مائة وسبعين حديثاً في الأصول^٥ والمتابعات^٦.

وروى له الإمام الترمذي ما يزيد عن مائة وثلاثية حديثاً في الأصول^٧ والمتابعات^٨.

أما الإمام النسائي، روى له قرابة مائة حديث في الأصول^٩ والمتابعات^{١٠}.

^١ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (١٦١)، (٧٤٤)، (١٣٢٧)، (٢١٣٥)، (٢٥٠٧).

^٢ المصدر السابق، حديث رقم (٧٦٠)، (٩١٤)، (٢٣٩٤)، (٣٩٧٥)، (٤٥٠٣).

^٣ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٣٩)، (٨٢)، (٩٨)، (١٤٩)، (٦٧٧)، (٨٣٠)، (١٥٦١)، (١٧٥٥)، (٢٧٠٥)، (٢٨٤٦)، (٣١٩٤)، (٣٣٨٨).

^٤ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٠٩)، (١١٠)، (٣٦٩)، (٤٤٧)، (٨٦٤).

^٥ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٢٧)، (٦٠)، (١٩٩)، (٣٥٦)، (٤٨٨)، (٦٤٦)، (٦٤٩)، (٦٧٩)، (٧٩٥)، (٨١٣)، (٨٥١).

^٦ المصدر السابق، حديث رقم (١٠٦)، (٤٣٥)، (٥٠٠)، (٧٩٨)، (٨٩٤).

^٧ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٣١)، (٦٨)، (٧٦)، (١٥٦)، (١٩٧)، (٢٠٢)، (٢٨٣)، (٢٩٤)، (٣٢١)، (٣٣٠).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٢٧)، (٤٣٣)، (٤٩٤)، (٦٥٢)، (٩٤٠).

^٩ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، حديث رقم (٧٧)، (٧٨)، (١٢٨)، (٥٩٨)، (٨٩٨)، (١٠٢٠)، (١٠٥٩)، (١٠٧٧)، (١٢٦٨)، (١٤٢٧)، (١٩٢٧)، (١٩٥٥).

^{١٠} المصدر السابق، حديث رقم (١٧١)، (٢٣١)، (١٢٢٩)، (١٢٨١)، (٢٤٩٤).

أما الإمام ابن ماجه، روى له قرابة ثمانين حديثاً في الأصول^١ والمتابعات^٢.

١٨.ق: عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي، أبو الحارث الحمصي، سكن سلمية بنواحي حمص.

مجمع على تضعيفه^٣.

وروى له الإمام ابن ماجه سبعة أحاديث في سننه، غالبها عن إسماعيل بن عياش^٤.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الإمام الدارقطني قال: "عبد الوهاب عن إسماعيل بن عياش وغيره مقلوبات وبواطيل"^٥.

١٩. د: عبيد بن هشام، أو نعيم الحلبي القلاسي، جرجاتي الأصل.

روى له الإمام أبو داود حديثاً واحداً في سننه متابعه^٦، حيث قال: حدثنا عبيد بن هشام - أبو نعيم الحلبي - وعمر بن عثمان، المعنى، قالوا: حدثنا سفيان، عن هشام بن حسان، بإسناده بهذا، قال فيه: قال للحالق: "أبدأ بشقي الأيمن فاحلقه".

٢٠. خ ٤: عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: ابن زيد: ويقال: ابن يزيد الثقفي، أبو السائب ويقال: أبو زيد ويقال: أبو يزيد ويقال: أبو محمد الكوفي.

روى له الإمام أبو داود عشرين حديثاً في سننه عن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه وبعد ذلك.

^١ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٦)، (٢٧)، (٦١)، (١٧٩)، (٢٣١)، (٣٠٨)، (٣١٢)، (٤٣٦)، (٦٣٠)، (٦٤٢)، (١١١٣)، (٢٦٤٨)، (٢٧١٣).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٩٠)، (٦٨٢)، (٩٠٩)، (١٦٢٦)، (٣٠٢٤).

^٣ انظر تهذيب التهذيب لابن حجر، ٤٤٧/٦.

^٤ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١٤١)، (٧٧٢)، (١١٦٥)، (١٣١٧)، (٢١١٤)، (٢٢٤٧)، (٣٣٤٠).

^٥ تهذيب التهذيب لابن حجر، ٤٤٧/٦-٤٤٨.

^٦ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٢٤٢/١٩.

^٧ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب المناسك، باب الخلق والتقصير، حديث رقم (١٩٨٢)، ٣٤٣/٢.

فمن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه أمثال سفيان الثوري^١، وشعبة^٢، وزهير^٣.

ومن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه أمثال: جرير^٤، وعلي بن عاصم^٥.

وروى له الإمام الترمذي في جامعه ما يزيد على خمسة وعشرين حديثاً عن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه وبعد ذلك. فمن سمع منه قبل الاختلاط أمثال حماد بن زيد^٦، وشعبة^٧، والثوري متابعه^٨، وسفيان ابن عيينة^٩.

وممن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه جرير^{١٠}، ومحمد بن فضيل^{١١}، وزباد بن عبد الله^{١٢}، وأبو عوانة^{١٣}، وابن علية^{١٤}.

أما الإمام النسائي: روى له ما يزيد على ثلاثين حديثاً في سننه عن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه وبعد ذلك.

^١ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب المناسك، حديث رقم (٢٥٢٨)، (٣٠٤٨)، (٣٦٧١).

^٢ المصدر السابق، حديث رقم (٣٧٧٢)، (٥٠٦٠).

^٣ المصدر السابق، حديث رقم (١٩٠٤).

^٤ المصدر السابق، حديث رقم (٨٦٣).

^٥ المصدر السابق، حديث رقم (٣١٣٤).

^٦ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٩٥٩).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٨٠٥)، (٢٨١٦)، (٣١٠٨).

^٨ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٨٠٥).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٩٠٠).

^{١٠} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٨٤)، (٨٧٧).

^{١١} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٨٦٤).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٠٩٧)، (٣٠٦٩). قال الترمذي: زباد بن عبد الله كثير الغرائب والمناكير.

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٥٤٨).

^{١٤} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٤١٠).

فمن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه أمثال: زائدة^١، وشعبة^٢، وحماد بن زيد^٣، وسفيان بن عيينة^٤، وسفيان الثوري^٥.

ومن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه أمثال: ابن علية^٦، وجري^٧.

أما الإمام ابن ماجه، روى له في تسعة عشر موضعاً عن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه وبعد ذلك.

فمن سمع منه قبل اختلاطه وتلقنه أمثال: شعبة^٨، وسفيان الثوري^٩، وسفيان بن عيينة^{١٠}.

ومن سمع منه بعد اختلاطه وتلقنه أمثال: محمد بن فضيل^{١١}، وابن علية^{١٢}، وعلي بن عاصم^{١٣}، وخالد ابن عبد الله الواسطي^{١٤}.

٢١. ت: عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري العطار.

روى له الإمام الترمذي حديثاً واحداً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله»، قال أبو عيسى: «هذا حديث لا نعرفه»

^١ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، حديث رقم (٢٤٣).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢٤٤).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٣٠٤)، (١٣٥٤)، (٢٩١٩).

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٢١٠٦)، (٢٧٠١).

^٥ المصدر السابق، حديث رقم (٢٩٧٦).

^٦ المصدر السابق، حديث رقم (١٨٤٢).

^٧ المصدر السابق، حديث رقم (٣٦٣٣).

^٨ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٢٠٨٩).

^٩ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٤٤٧).

^{١٠} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٦٧٣).

^{١١} انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٧٠٣)، (٨٠٨).

^{١٢} انظر المصدر السابق، حديث رقم (٩٢٦).

^{١٣} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٥١٥).

^{١٤} انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٦٨٨).

مرفوعا إلا من حديث عطاء بن عجلان. وعطاء بن عجلان ضعيف، زاهب الحديث^١.

٢٢. س ق: عقبة بن علقمة بن حديج المعافري، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو يوسف، ويقال: أبو سعيد البيروتي.

ذكرت سابقا قول الإمام ابن حبان في الثقات بأنه يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد ابن عقبة عنه، لأن ابنه محمدا كان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه^٢.

وروى له الإمام النسائي حديثين في سننه من غير رواية ابنه محمد عنه.

الأول: ذكره متابعة^٣، حيث قال: أخبرنا العباس بن الوليد قال: حدثنا أبي وعقبة عن الأوزاعي قال: حدثني عطاء، حدثني من سمع ابن عمر يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من صام الأبد فلا صام".

والثاني: قال الإمام النسائي: وأخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد، عن عقبة، عن الأوزاعي، حدثني يحيى قال: حدثني أبو إسحاق قال: حدثني ابن حمان قال: "حج معاوية فدعا نفرا من الأنصار في الكعبة فقال: ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الذهب؟ قالوا: نعم، قال: وأنا أشهد". يوجد له متابعة عند الإمام أحمد^٤.

أما الإمام ابن ماجه، فروى له حديثا واحدا في سننه من غير طريق ابنه محمد^٥، فقال: حدثنا عيسى بن يونس الرملي، ثنا عقبة بن علقمة بن خديج المعافري، عن أرطاة بن المنذر، عن أبي عامر الألهاني عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لأعلمن أقواما من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة، بيضا، فيجعلها الله عز وجل هباء منثورا...» الحديث.

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المعترة، حديث رقم (١١٩١)، ٤٩٦/٣.

^٢ انظر صفحة (٦٧) من هذه الرسالة.

^٣ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على عطاء في الخبر فيه، حديث رقم (٢٣٧٤)، ٥٢١/٤.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب الزينة، باب تحريم الذهب على الرجال، حديث رقم (٥١٧٢)، ٥٤٢/٨.

^٥ مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل، حديث رقم (١٦٩٥٨)، صفحة ١٢٠٩.

^٦ انظر سنن ابن ماجه للإمام ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، حديث رقم (٤٢٤٥)، ١٤١٨/٢.

٢٣. د ق: قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي من ولد قيس بن الحارث، ويقال: الحارث بن قيس الأسدي الذي أسلم وعنده ثماني نسوة، وفي رواية تسع نسوة.

روى له الإمام أبو داود في أربعة أحاديث، ثلاثة منها على وجه المتابعات^١، والموضع الرابع ضعف الحديث^٢.

وروى له الإمام الترمذي في ثمانية أحاديث، أربعة منها على وجه المتابعات^٣، واثنان منها تكلم فيها عن قيس بن الربيع وضعفه^٤، واثنان منها ضعف الحديث فيهما^٥.

وروى له الإمام ابن ماجه خمسة أحاديث^٦.

د ق: محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي الحنفي، أبو عبد الله اليمامي، أخو أيوب ابن جابر، أصله كوفي، وكان أعمى.

روى له الإمام أبو داود في سننه^٧ حديثاً واحداً، حيث قال: حدثنا مسدد، حدثنا ملازم بن عمرو الحنفي، حدثنا عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه، قال: قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم، فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا نبي الله، ما ترى في مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ، فقال: «هل هو إلا مضغة منه» أو قال: «بضعة منه».

قال أبو داود: رواه هشام بن حسان، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجريير الرازي، عن محمد بن جابر، عن قيس بن طلق.

^١ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٥٢٠)، (٣٣٣٦)، (٣٥٣٥).

^٢ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٧٦١).

^٣ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (١٧)، (٤٢٦)، (١١٠٢)، (١٢٦٤).

^٤ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١٨٤٦)، (٣١١٥).

^٥ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٣٣٠٨)، (٣٥٢٠).

^٦ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٤٦٤)، (١١٨٥)، (٢٧٧٩)، (٣٣١٧)، (٤١٢٨).

^٧ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الطهارة، باب: الرخصة في الوضوء من مس الذكر، حديث رقم (١٨٢)، ٩٦/١.

^٨ انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ٥٦٩/٢٤.

وروى له الإمام الترمذي حديثاً واحداً في جامعه متابعة، حيث قال: حدثنا هناد، حدثنا مسلازم ابن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق بن علي الحنفي، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وهل هو إلا مضغة منه؟ أو بضعة منه؟». وقال: وقد تكلم ببعض أهل الحديث في محمد بن جابر^١.

وروى له الإمام ابن ماجه حديثاً واحداً في سننه^٢، حيث قال: حدثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، ثنا محمد بن جابر؛ قال: سمعت قيس بن طلق الحنفي، عن أبيه؛ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن مس الذكر، فقال: «ليس فيه وضوء. إنما هو منك».

٢٤. م ٤: مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام، ويقال: ابن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة بن مرثد بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان الهمداني، أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد الكوفي، والد إسماعيل بن مجالد، وجد عمر بن إسماعيل بن مجالد.

روى له الإمام أبو داود ما يزيد على عشرة أحاديث^٣.

وروى له الإمام الترمذي قرابة عشرين حديثاً وضعفه في السنن فقال: وقد ضعف مجالداً بعض أهل العلم، وهو كثير الغلط^٤. وقال أيضاً عندما ذكر حديث جابر بن عبد الله في لعن المجل والمحل له ... وقال: وهذا حديث ليس إسناده بالقائم لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل^٥. وقد ضعف الإمام الترمذي معظم أحاديثه^٦.

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر، حديث رقم (٨٥)، ١٣١/١-١٣٢.

^٢ انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للزي، ٥٦٩/٢٤.

^٣ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب: الرخصة في الوضوء من مس الذكر، حديث رقم (٤٨٣)، ١٦٣/١.

^٤ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٢٩٩)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٢٨٢٧)، (٢٨٥١).

^٥ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (٦٤٧).

^٦ انظر المصدر السابق، حديث رقم (١١١٩).

^٧ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٤٧)، (٦٥٣)، (١١١٩)، (١١٧٢)، (١٤٦٧)، (٢٢١٣)، (٣٣٢٧)، (٣٧٥٢)، (٣٩١٢)، (٣٩١٣).

أما الإمام ابن ماجه، روى له خمسة عشر حديثاً^١.

٢٥. ت ق: الوليد بن محمد الموقري، أبو بشر البلقاوي، مولى يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي، والموقر حصن بالبقاء.

روى له الإمام الترمذي في ثلاثة أحاديث، جميعها عن الزهري، أحدها أثر عن الزهري^٢، والثاني^٣ والثالث^٤ مرفوعان. وقد تكلم الإمام الترمذي عن الوليد فقال: الوليد بن محمد الموقري يضعف في الحديث^٥.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: الموقري يروي عن الزهري عجائب؟ قال: آه ليس ذلك بشيء^٦.

وقال يعقوب الجوزجاني: "الموقري غير ثقة، يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول"^٧.

وقال ابن حبان: "كان ممن لا يبالي ما دفع إليه قراءة، روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط كما روي عنه"^٨.

وقال أبو بكر البرقاني: "هذا ما وافقت عليه الدارقطني من المتروكين: وليد بن محمد الموقري ضعيف عن الزهري"^٩.

^١ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (١١)، (٢٨)، (٢٠٠)، (١٥٢٤)، (١٦٧٧).

^٢ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الدعوات، باب ٦٢، حديث رقم (٣٤٧٢)، ٤٨٠/٥.

^٣ انظر المصدر السابق، كتاب الطب، باب النداوي بالرماد، حديث رقم (٢٠٨٦)، ٣٥٨/٤.

^٤ انظر المصدر السابق، كتاب المناقب، في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما، حديث رقم (٣٦٦٥)، ٥٧٠/٥.

^٥ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب، حديث رقم (٣٦٦٥)، ٥٧٠/٥.

^٦ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٧٧/٣١.

^٧ انظر المصدر السابق، ٧٩/٣١.

^٨ كتاب المحروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٧٧/٣، انظر أيضا تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٨٠/٣١.

^٩ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٨١-٨٠/٣١.

أما الإمام ابن ماجه، فروى له حديثا واحدا في سننه عن الزهري أيضا^١، حيث قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، ثنا وساج بن عقبة ابن وساج، ثنا الوليد بن محمد الموقري، ثنا الزهري عن عروة، عن عائشة قالت: دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت فرأى كسرة ملقاة، فأخذها فمسحها ثم أكلها، وقال: "يا عائشة ! أكرمي كريما. فإنها ما نفرت عن قوم قط، فعادت إليهم".

خ. ٢٦: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال: الظفري، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع بها.

روى له الإمام أبو داود ما يزيد عن خمسة عشر حديثا، واحتج به في الأصول^٢، وذكره في المتابعات عن طريق الجمع بين الشيوخ^٣.

وروى له الإمام الترمذي حديثا واحدا فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثنا هشام بن عمار: حدثنا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين: حدثنا الأوزاعي: حدثنا حسان بن عطية، عن سعيد بن المسيب أنه لقي أبا هريرة فقال أبو هريرة: أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة، فقال سعيد: أفبها سوق؟ قال: نعم، أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم ... الحديث^٤.

وقال الترمذي في آخره: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روى سويد بن عمرو عن الأوزاعي شيئا من هذا الحديث^٥. وللحديث طرق أخرى مشهورة عن أبي هريرة^٦.

^١ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب النهي عن إلقاء الطعام، حديث رقم (٣٣٥٣)، ١١١٢/٢.

^٢ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٤٧٢)، (١٣٢٠)، (١٥١٨)، (١٦٤٢)، (٢٩٥٩).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٤٨٥)، (٦٣٤)، (١١٦٠)، (١٥٣٢)، (١٦٢٨).

^٤ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب صفة الجنة، باب: ما جاء في سوق الجنة، حديث رقم (٢٥٤٩)، ٥٩١/٤-٥٩٢.

^٥ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب ورقم الحديث، ٥٩٢/٤.

^٦ انظر صحيح البخاري للإمام البخاري، كتاب الأذان، باب فضل السجود، حديث رقم (٨٠٦)، صفحة ١٧٧، وصحيح مسلم للإمام مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة وهم سبحان وتعالى، حديث رقم (١٨٢)، صفحة ٩٢، وسنن أبي داود لأبي داود، كتاب السنة، باب في الرؤية، حديث رقم (٤٧٣٠)، ٢١/٥، وسنن الترمذي للترمذي، كتاب صفة الجنة، بلب ١٧، حديث رقم (٢٥٥٤)، ٥٩٤/٤، وسنن ابن ماجه لابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكر الجهمية، حديث رقم (١٧٨)، ٦٣/١، ومسند أحمد للإمام أحمد، حديث رقم (٧٧٠٣)، صفحة ٥٧٨، وسنن الدارمي للدارمي، كتاب الرقاق، باب النظر إلى الله تعالى، حديث رقم (٢٨٠١)، ٢٥٦/٢.

أما الإمام النسائي، فروى له ثلاثة عشر حديثاً محتجاً به^١.

أما الإمام ابن ماجه، فأكثر عن هشام بن عمار، فقد روى له ما يزيد عن ثلاثمائة حديث في الأصول^٢ والمتابعات^٣.

٢٧. د س ق: يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي أبو سليمان، ويقال أبو زكريا الحمصي الرجل الصالح، أخو عمرو بن عثمان، مولى بني أمية.

روى له الإمام أبو داود حديثين في سننه.

الأول: حيث قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد للحمصي، حدثنا أبو المغيرة، حدثني عبد الله ابن سالم، حدثني العلاء بن عتبة، عن عمير بن هاني العنسي، قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: كنا قعوداً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الفتن فأكثر في ذكرها حتى ذكر فتنة الأحلاس ... الحديث^٤. وله متابعة عند الإمام أحمد^٥.

والثاني: رواه أبو داود متابعة^٦، حيث قال بعد أن ساق الحديث: حدثنا يحيى بن عثمان عن بقية ليس فيه أنس.

وروى له الإمام النسائي ثمانية أحاديث في سننه^٧.

^١ انظر سنن النسائي للنسائي، حديث رقم (٢٠٢)، (٩١٩)، (١١٣٧)، (١٧٦٧)، (٢٥٩٠).

^٢ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٥)، (٧)، (٢٧٣)، (٢٩٣)، (٣١٤)، (٣٥٧)، (١٥١٩)، (١٥٢٠)، (٢١٥١).

^٣ انظر المصدر السابق، حديث رقم (٦٩)، (٨٠)، (١٣٠)، (١٩٨)، (٢٨٥)، (١٥٥٣)، (٢١٥٩)، (٢١٧٤)، (٢٨٠٥)، (٢٨٦٥)، (٢٨٨٢)، (٢٨٩٦).

^٤ انظر سنن أبي داود لأبي داود، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، حديث رقم (٤٢٤٢)، (٢٨٥/٤-٢٨٦).

^٥ مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل، حديث رقم (١٣٣٧٣)، صفحة ٩٣٨.

^٦ انظر سنن أبي داود لأبي داود، ١٢٤/٥، كتاب الأدب، باب في الغيبة، حديث رقم (٤٨٧٨).

^٧ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح البيهقي، حديث رقم (٨١٦)، (٨٩٧)، (١٠٥٠)، (١٠٥١)، (١١٢٦)، (١١٢٧)، (١٤٧٩)، (٣١٧٩).

وروى له الإمام ابن ماجه سبعة أحاديث في سننه^١، وقد انفرد الإمام ابن ماجه في ستة مواضع منها عن الكتب التسعة.

٢٨. ت: يحيى بن محمد بن عباد بن هاتئ المدني الشجري، والد إبراهيم بن يحيى.

روى له الإمام الترمذي حديثاً واحداً في جامعه، حيث قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المدني، حدثني أبو يحيى بن محمد عن محمد بن إسحاق عن محمد بن مسلم الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي، فأناه فقرع الباب، فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عريانا يجر ثوبه، والله ما رأيته عريانا قبله ولا بعده فاعتقه وقبله^٢.

وقال في آخره: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه".

وأظن - والله أعلم - أن العلة في هذا الحديث هي تفرد ابن إسحاق عن الزهري، فقد تكلم أحمد في حديثه عن الزهري ولينه، وقال الجوزجاني: إنه يمتنع حديث الزهري بمنطقة حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه^٣.

وقال ابن معين: ابن إسحاق ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري^٤.

٢٩. خت م ٤: يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله الكوفي، أخو برد بن أبي زياد، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل. رأى أنس بن مالك.

روى له الإمام أبو داود عشرة أحاديث^٥.

^١ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٧٤٨)، (١٤٠٣)، (٢٧٠٥)، (٣٣٤٨)، (٣٣٥٢)، (٣٥٤٦)، (٣٥٥٦).

^٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للزمري، ٥٢/٣١.

^٣ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في المعانقة والقبلة، حديث رقم (٢٧٣٢)، ٧٢/٥.

^٤ انظر المصدر السابق، نفس الكتاب والباب والصفحة.

^٥ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ٦٧٤/٢.

^٦ المصدر السابق، ٦٧٦/٢.

^٧ انظر سنن أبي داود لأبي داود، حديث رقم (٩٣)، (٧٤٩)، (١٤٧٤)، (١٧٣١)، (١٧٤٠).

وروى له الإمام الترمذي أربعة عشر حديثاً في جامعہ، وقد حكم الإمام الترمذي على بعضها بالصحة وعلى بعضها بالحسن^١.

أما الإمام النسائي، فروى له ثلاثة أحاديث في ثلاثة مواضع^٢.

وأما الإمام ابن ماجه، روى له في عشرين حديثاً^٣.

^١ انظر الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي للترمذي، حديث رقم (١١٤)، (٥٢٨)، (٧٧٧)، (٨٣٢)، (٩٣٢)، (١٧١٦)، (٢٣٩٣)، (٣٥١٤)، (٣٥٣٢)، (٣٦٠٧)، (٣٦٠٨)، (٣٧٥٨) (حديث حسن صحيح)، (٣٧٦٨) (حديث حسن صحيح).

^٢ انظر سنن النسائي للنسائي ومعه شرح السيوطي، الموضع الأول: كتاب قطع السارق، باب تعظيم السرقة، حديث رقم (٤٨٨٧)، (٤٣٦/٨)، الموضع الثاني: كتاب الزينة، باب ذكر النهي عن لبس الديتاج، حديث رقم (٥٣١٦)، (٥٨٥/٨)، والموضع الثالث: كتاب الأشربة، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر من ترك الصلوات ومن قتل النفس التي حرم الله ومن وقوع على المحارم، حديث رقم (٥٦٨٥)، (٧١٩/٨).

^٣ انظر سنن ابن ماجه لابن ماجه، حديث رقم (٢٧٠)، (٥٠٥)، (١١٥٩)، (١٣٧٩)، (١٤٧١)، (١٥١٣).

الخاتمة.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها - بحمد الله وتوفيقه - من خلال هذه الدراسة تتحصر في الأمور الآتية:

أولاً: أن التعريف الاصطلاحي المختار للتلقين هو: أن يُدْخَلَ على الراوي الحديث الذي ليس من مروياته، فيقبله ويحدث به.

ثانياً: قبول التلقين هو أحد الأسباب التي تقدر في ضبط الراوي وتنزل من مرتبته. أم الملقن، وهو الذي يقوم بإدخال الحديث على الرواة، فإن كان قصده اختبار الراوي ومعرفة مدى حفظه وضبطه، فهذا لا يؤثر على عدالته، بل على العكس، فإنه يرفع من قدره لأنه حريص على حديث النبي صلى الله عليه وسلم. وأما إن كان قصده إفساد حديث الشيوخ فهذا يحط من عدالته ويجعله في جملة المتروكين.

ثالثاً: فصل العلماء في الراوي الذي يقبل التلقين، متى يقبل حديثه، ومتى يرد. فتكلموا عمن كان منه التلقين قديماً أو طارئاً، كثيراً أو قليلاً، يخالف النقات أو يوافقهم، له أصل أو ليس له أصل، وغير ذلك.

رابعاً: الكشف عن أسباب التلقين وقبوله.

خامساً: بيان دقة الإمام البخاري، والإمام مسلم في انتقاء أحاديث الرواة.

سادساً: بيان أن أصحاب السنن الأربعة قد أكثروا من رواية عمن وصفوا بقبول التلقين.

وختاماً فالحمد لله على توفيقه، وإعانتة لي في هذه الرسالة التي أرجو أن تكون قد حققت أهدافها وغاياتها، وإلا فحسبها أن تكون مقدمة لبحوث ودراسات جديدة، يكون فيها مزيد إيضاح وبيان.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
سورة البقرة	
﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾	٧١
سورة آل عمران	
﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾	٨٤
سورة النساء	
﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾	٨٤
﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾	٨٤
سورة التوبة	
﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ	٨٤
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾	٤٠
﴿ قُلُوا لَا تَفَرُّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ	٨٤
﴿ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾	ح ١٢٢
سورة هود	
﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونْ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ	٨٥
﴿ يَسْتَنْفِسُونَ يَبْأَنَّهُمْ ﴾	٥
سورة الحجر	
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	ح ٩
سورة الحجرات	
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٨٥

الصفحة

الآية

سورة التحريم

﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾

٨٥

١



فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٩٩	أشهد أني رسول الله؟
١٥٦	أخبرني رسول الله ﷺ أن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم
٩٤، ٩٣	إذا بُويعَ لخليفَتين
١٠٩	إذا تقرب العبد مني شبرا تقربتُ منه ذراعاً
٩٧، ٩٦	أرأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف، ومشى أربعة أطواف، أسنة هو؟
١٢٥	اطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء
٩١	ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله
١١٩	ألم ترين إلى فلانة بنت الحكم، طلقها زوجها البتة فخرجت؟
١٥٢	ألم تسمعوا رسول الله ﷺ نهى عن الذهب؟
١١٦	اللهم ! العن بني إحيان وريغلاً، وذكوان وعصية عصوا الله ورسوله
١٣٢	أما صاحبكم فقد غامر
٨٠	أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك
١٠٥	أن رجلاً أصاب من امرأة قبله، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له
	أن رجلاً قال: والله ! لا يغفر الله لفلان، والله تعالى قال: من ذا الذي يتألى عليَّ
١٠٧	أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت... لفلان، وأحببتُ عملك
٩٧	إن رجلاً يأتيكم من اليمن يقال له أويس
٩٥	أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً فقال لهم: تقدموا فالتفتوا بي
١٣٣	أن الناس كانوا مع النبي ﷺ يوم الحديبية، تفرقوا في ظلال الشجر
١١٥	إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعاً
١٢٧	أن النبي ﷺ بينما هو يخطب يوم النحر إذ قام إليه رجل
١١٧	أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول: "اللهم أنج عيَّاشاً
١٠٣	إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة
٢	انظروا لي غلاماً فطناً لقناً
٩٤	إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي جميع
١٥٣	بضعة منه
٨٩	بين كل أذانين صلاة ثلاثاً - لمن شاء

- ٨٠ بينا أنا جالس في أهلي حين متع النهار، إذا رسول عمر بن الخطاب يأتيني
تقاتلون اليهود، حتى يختبي أحدهم وراء الحجر، فيقول: يا عبي الله، هذا يهودي
ورائي فاقتله ٨٠
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ! إني عالجت امرأة ١٠٥
دخل النبي ﷺ البيت فرأى كسرة مَلَقَاة، فأخذها فمسحها ثم أكنها ١٥٦
رأى رسول الله ﷺ قوماً في مؤخر المسجد ٩٥
الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب ١٤٧، ١٤٦
رُبُّ أَشْعَثَ مدفوع بالأبواب، لو أَقْسَمَ على الله لأبرئه ١٠٨
سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من بني زُرَيْقٍ، يقال له لبيد بن الأعصم ... ١١٩
صلى عليّ ﷺ بالبصرة، فقال: ذُكِّرْنَا هذا الجل صلاة ٩٠
صلى لنا رسول الله ﷺ العصر، فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة ١١٤
صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم: سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر ... ١١٧
طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ ١٣٠
طَبِيتُ رسول الله ﷺ بِبَدْيٍ بِذَرِيرَةٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ ١٢٦
قال الله: أنا عند ظن عبدي بي ١٠٩
قال الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حيث يذكرني ١٠٩
قال رجل: لَا تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية ١٠٨
قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بيتي، فأناه فقرع الباب ١٥٨
كان أبيض، مَلِيحَ الوجه ٩٣
كان تاجرٌ يُدَيْنُ الناسَ، فإذا رأى مُعْسِراً قال لفتيانهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ ١٣١
كل طلاق جائز إلا طلاق المَعْتُوهِ المَغْلُوبِ على عقله ١٥١
كنا قعوداً عند رسول الله ﷺ فذكر الفتن فأكثر في ذكرها حتى ذكر فتنة الأحلاس.... ١٥٧
لا تُسَالِ الإمارة، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ١٠٤
لا تغليبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ١٤٧
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ١٤٦
لذُنَاهُ فِي مَرَضِهِ، فجعل يشير إلينا: أَنْ لَا تُلْدُونِي، فقلنا: كَرَاهِيَةِ الْمَرِيضِ لِلدُّوَاءِ.... ١١٩
لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل ١٢٥
ليس فيه وضوء إنما هو منك ١٥٤
لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ، يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ ١٣٤
مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيْرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ١١٨

فهرس الرواة المترجم لهم

الصفحة

الراوي

(حرف الألف)

- أحمد بن إسماعيل بن محمد القرشي (سماعه للموطأ صحيح، وخط في غيره) ١٣٧، ٤٦.
 أبان بن أبي عياش البصري (متروك) ١٣٧، ٤٦.
 إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي (صدوق، كُف فَسَاءَ حفظه) ١٣٨، ٧٩، ٤٧.

(حرف الجيم)

- جبارة بن المغلس الحماني الكوفي (ضعيف) ١٣٨، ٤٨.

(حرف الحاء)

- حبيب بن أبي حبيب المصري (متروك) ٤٤.
 حجاج بن محمد المصيصي (ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره) ١٣٨، ٨٣، ٤٩.
 حجاج بن نصير الفساطيطي القيسي (ضعيف) ١٣٩، ٥٠.
 الحسن بن مدرك (لا بأس به) ٤٤.
 حفص بن غياث (ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر) ٣٩.
 حماد بن زيد (ثقة ثبت فقيه) ٤٠.
 حماد بن سلمة (ثقة عابد، تغير حفظه بآخره) ٤٠.

(حرف الراء)

- رشدين بن سعد بن مفلح المهري (ضعيف) ١٣٩، ٥١.

(حرف السين)

- سعيد بن إياس الجريري (ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين) ١٤٠، ٨٥، ٥٢.
 سفيان بن وكيع بن جراح الرؤاسي (صدوق، إلا أنه ابطل بورأقه) ١٤١، ٥٣.
 سماك بن حرب بن أوس بن خالد (صدوق، تغير بآخرة) ١٤٢، ١٠٠، ٥٤.
 سنيد بن داود (ضعيف) ٤٥.
 سويد بن سعيد بن سهل الهروي (صدوق، إلا أنه عمي فصار يتلقن) ١٤٤، ١٠٥، ٥٥.

(حرف الشين)

- شعبة بن الحجاج (ثقة، حافظ متقن) ٤١.

(حرف العين)

- عبد الله بن صالح بن محمد الجهني (صدوق، كثير الغلط) ١٤٤، ١١٠، ٥٧.

- عبد الله بن لبيبة بن عقبة الأعدولي (صدوق، خلط بعد احتراق كتبه) ... ٥٨، ١١٤، ١٤٥.
- عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي (صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه) ٦٠، ١٤٥.
- عبد الرحمن بن حرمة (صدوق، ربما أخطأ) ٦٠، ١١٥، ١٤٦.
- عبد الرحمن بن أبي الزناد (صدوق، تغير حفظه) ٦١، ١١٦، ١٤٨.
- عبد الرزاق بن همام بن نافع (ثقة حافظ، عمي في آخر عمره) ٦٢، ١٢٠، ١٤٨.
- عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان (متروك) ٦٣، ١٤٩.
- عبيد بن هشام القلانسي (صدوق، تغير في آخر عمره) ٦٤، ١٤٩.
- عثمان بن الهيثم بن جهم (ثقة، تغير) ٦٤، ١٢٣.
- عطاء بن السائب بن مالك (صدوق، اختلط) ٦٥، ١٢٩، ١٤٩.
- عطاء بن عجلان الحنفي (متروك) ٦٦، ١٥١.
- عقبة بن علقمة بن حديج المعافري (صدوق، لكن كان ابنه يدخل عليه) ٦٧، ١٥٢.
- (حرف القاف)
- قيس بن الربيع الأسدي (صدوق، تغير لما كبر) ٦٧، ١٥٣.
- (حرف الميم)
- محمد بن جابر بن سيار بن طلق (صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه) ٦٩، ١٥٣.
- مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام (ليس بالقوي، تغير في آخر عمره) ... ٧٠، ١٣٠، ١٥٤.
- (حرف الهاء)
- هشام بن عمار بن نصير السلمي (صدوق، كبر فصار يتلقن) ٧١، ١٣١، ١٥٧.
- (حرف الواو)
- الوليد بن محمد الموقري (متروك) ٧٢، ١٥٥.
- (حرف الياء)
- يحيى بن عثمان بن سعيد القرشي (صدوق عابد) ٧٣، ١٥٧.
- يحيى بن محمد بن عباد الشجري (ضعيف) ٧٤، ١٥٨.
- يحيى بن معين (ثقة حافظ مشهور) ٤٢.
- يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي (ضعيف) ٧٤، ١٣٤، ١٥٨.
- يوسف بن خالد (تركوه، وكذبه ابن معين) ٤٣.

فهرس المراجع والمصادر

ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث، خرج أحاديثه وعلق عليه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني (٦٠٦هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسين علي بن محمد (٦٣٠هـ)، أسد الغلبة في معرفة الصحابة، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مؤسسة ثقافية للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول تركية، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله (٢٤١هـ)، الجامع في العطل ومعرفة الرجال، فيرسه واعتنى به محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله (٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، بيست الأفكار الدولة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط د، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (٢٥٦هـ)، الأدب المفرد، بتخرجات وتعليقات أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الجبل - المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (٢٥٦هـ)، التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، فيرس أحاديثه د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٤، س ٤.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (٢٥٦هـ)، رفع اليدين في الصلاة، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري المسمى: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، رقم كتبه وأبوابه وصنع فهرسه محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت لبنان، ط ٤، س ٤.

البستي، ابن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي (٣٥٤هـ)، الثقات، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

البستي، ابن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي (٣٥٤هـ)، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٤، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

ابن بلبان، علاء الدين علي الفارسي (٧٣٩هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٤، س ٤.

التهانوي، ظفر أحمد العثماني (١٣٩٤هـ)، قواعد علوم الحديث، حققه وراجع نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب سورية، ط ٥، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، الموضوعات، خرج آياته وأحاديثه توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط د، س د.

الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (٥٨٤هـ)، شروط الأئمة الخمسة، ومعه ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب سورية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، مسند الحميدي، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ المحدث المحقق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

الحنبلي، ابن رجب (٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، دار الرازي، عمان الأردن، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، قدم له وحققه وخرج أخباره وعلق عليه ووضع فيآرسة الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلنجي، دار المعرفّة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، معجم علوم الحديث النبوي، دار الأندلس الخضري، جدة السعودية، ودار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (٣٨٥هـ)، الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، علق عليه وخرج أحاديثه مجدي ابن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي السمرقندي (٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، خرج آياته وأحاديثه الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث الأزدي (٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. دمشق، طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب سورية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط د، س د.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي (٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س د.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي (٣٢٧هـ)، علل الحديث، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط د، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط د، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٩٠٢هـ)، فتح المفتاح شرح ألفية الحديث، شرح الفاظه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٥هـ)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، تقديم وتقرير وتعريف فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الخسيرة، دمشق حلبوني، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي العباسي (٢٣٥هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ضبطه وصححه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد عبد السلام شلهين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، علوم الحديث، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق سورية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الصنعاني، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد (١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، علق عليه ووضع حواشيه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

ابن طاهر، أبو الفضل محمد المقدسي (٥٠٧هـ)، شروط الأئمة الستة، ومعه ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب سورية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، قسم التحقيق بدار الحرمين أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة مصر، ط د، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ٢، س د.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

عبد بن حميد، أبو محمد (٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، حققه وضبط نصه وشرح أحاديثه السيد صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن (٢٦١هـ)، تاريخ الثقات، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط ٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شرح ألفاظه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عني محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تغنيق التعليق على صحيح البخاري، دراسة وتحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ودار عمار، عمان الأردن، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق الشيخ خليل مأمون شبحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة، الهند، دار صادر، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٦٨م.

العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، حقق عدة أجزاء منها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، لسان الميزان، حقق نصوصه وعلق عليه على نسختين خطيتين مكتب التحقيق بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، حقق عدة أجزاء منها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان الأردن، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، حققه ووثقه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، س د.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرائني (٣١٦هـ)، مسند أبي عوانة، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، دار طيبة، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

فلاته، عمر بن حسن عثمان (١٤٢٠هـ)، الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت لبنان، ط د، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، ط د، ١٩٨٧م.

الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري (٣٩٨هـ)، رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، تحقيق عبد الله اللبشي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ابن الكلّال، أبو البركات محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق ودراسة عبد القويم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة مصر، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

المرتضى الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة. مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن المزي (٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وضبط نصه، وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، صحيح مسلم، ترقم محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، كتاب التمييز، ومعه كتاب منهج النقد عند المحدثين؛ نشأته وتاريخه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية، ط ٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى العنمي (١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

ابن منجويه، أبو بكر أحمد بن علي الأصبهاني (٤٢٨هـ)، رجال صحيح مسلم، تحقيق عبد الله اللبني، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، بعناية أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

النسائي، أبو عبد الرحمن (٣٠٣هـ)، سنن النسائي ومعه شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤٣٠هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تحقيق سعيد بن سعد الدين خليل الإسكندراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق سورية، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، التقريب في علوم الحديث المسمى التقريب والتبشير في معرفة سنن البشير النذير، خدمة وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق-حلبوني، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، مقدمة الإمام النووي على صحيح مسلم ومعه صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف الشيخ خليل مأمون شيا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي (٦٢٦هـ)، معجم البلدان، قدم لها محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط د، س د.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى الموصلي، حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

Abstract

Dictation and it's effect on authors and their writings
(Applied study in the Sixth Books)

By:
Awangku Bahrom bin Pengiran Bahar

Supervisor:
Dr. Sharaf Al-Qudah

This research deals with the issue of dictation and its acceptance by narrators of Hadith books and sciences.

It included the following components:

Definition of dictation in language and idioms, choosing a comprehensive definition therefor, identifying the relation of dictation with justice and verification and revealing the causes of dictation and its acceptance. It then manifested the styles of dictation and methods of knowing the dictation acceptance and, then highlighting the precept of dictation and its acceptance and identifying the opinions of scholars in that respect.

The research then discussed the applied study of dictation in the six books of the schools of thought underlining Al Bukhari and Moslem books of interpretation for they stipulate validity and authenticity and generalizing that in the four schools of thought because they do not stipulate validity and authenticity.